لينين

الدولة والثورة

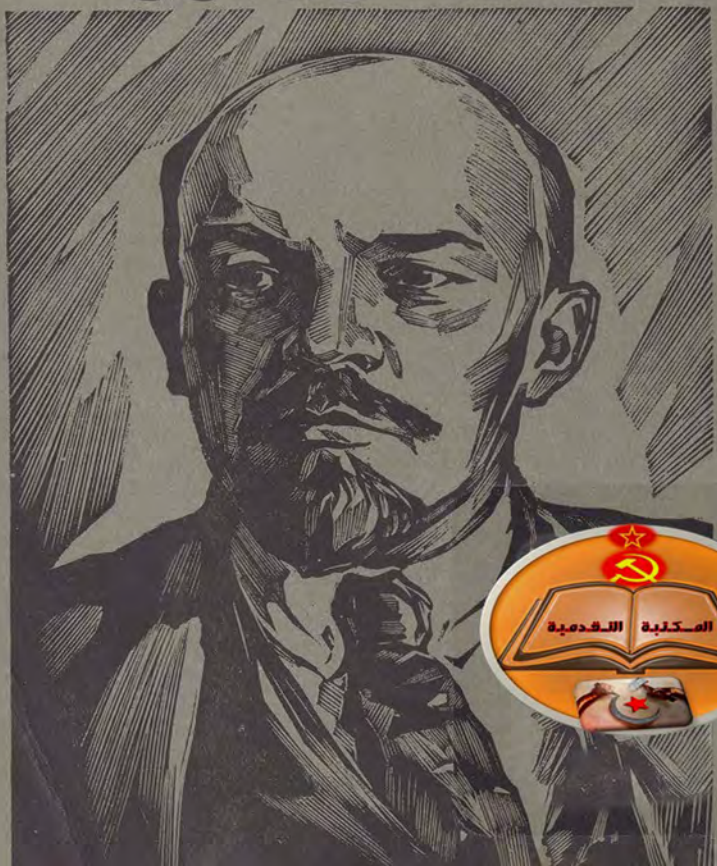

المكتبة التقدمية

يا عمال العالم ، اتحدوا

لينين

الدولة والثورة

تعاليم الماركسية حول الدولة، ومهمات البروليتاريا في الثورة (١)

دار التقدم . موسكو — ١٩٦٧

مقدمة للطبعة الاولى

في الوقت الحاضر تكتسب مسألة الدولة اهمية خاصة سواء أمن الناحية النظرية ام من الناحية العملية السياسية. فالحرب الاستعمارية قد عجلت وشددت لاقصى حد سير تحول الراسمالية الاحتكارية الى راسمالية الدولة الاحتكارية. والظلم الفظيع الذي تقاسيه جماهير الشغيلة من قبل الدولة التي تلتحم اوثق فأوثق باتحادات الراسماليين ذات الحول والطول يغدو افظع فأفظع . والبلدان المتقدمة ــ ونقصد « مؤخرات » بها ــ تتحول بالنسبة للعمال الى سجون عسكرية للاشغال الشاقة .

ان الاهوال والنكبات المنقطعة النظير والناجمة عن الحرب التي تستطيل ، تجعل الجماهير في حالة لا تطاق وتشدد سخطها . ان الثورة البروليتارية العالمية تتصاعد بصورة بيّنة . ومسألة موقفها من الدولة تكتسب اهمية عملية .

ان عناصر الانتهازية التي تراكمت في غضون عشرات

السنين من التطور السلمي نسبيا انشأت تيار الاشتراكية ـ الشوفينية السائدة في الاحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم بأسره . وهذا التيار « بليخانوف ، بوتريسوف ، بريشكوفسكايا ، روبانوفيتش وثم المقنعون بقناع شفئاف ، السادة تسيريتيلي، تشيرنوف وشركاهما فيروسيا ؛ شيدمان، ليفين، دافيد واضرابهم فيالمانيا ؛ رينوديل، غيد، فاندرفيلده في فرنسا وبلجيكا ؛ والفابيون (٢) في انجلترا ، وهلم جراً وهلم جرا » ، وهو الاشتراكية قولا والشوفينية عملا ، يتميز بكون « زعماء الاشتراكية » يتكيفون بذلة وحقارة ليس فقط وفقمصالح برجوازية « هم » الوطنية ، بل ، وعلى وجهالدقة، وفق مصالح دولة « هم » ، اذ ان اكثرية ما يدعى بالدول الكبرى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل جملة كاملة من الشعوب الصغيرة والضعيفة . وما الحرب الاستعمارية سوى حرب منأجل اقتسام واعادة اقتسام هذا النوع منالغنيمة. والنضال منأجل تحرير جماهير الشغيلة من نفوذالبرجوازية بوجه عام والبرجوازية الاستعمارية بوجه خاص يستحيل بدون النضال ضد الاوهام الانتهازية بصدد « الدولة » .

فيالبدء سننظر في تعاليم ماركس وانجلس بشأنالدولة متناولين باسهاب خاص ما نسي او تعرض للتشويه الانتهازي من نواحي هذه التعاليم . وبعد ذلك سندرس بصورة خاصة الممثل الرئيسي لهذه التشويهات ، كارل كاوتسكي ، اشهر زعماء الاممية الثانية (سنوات ١٨٨٩ ـ ١٩١٤) الذيافلس افلاسا مشينا للغاية اثناء الحرب الراهنة . وسنستخلصفي النهاية الاستنتاجات الرئيسية منخبرة الثورتين الروسيتين،

ثورة سنة ١٩٠٥ وثورة سنة ١٩١٧ بوجه خاص . ويبدو ان هذه الاخيرة تنهي في الوقت الحاضر (اوائل آب ـ اغسطس ـ سنة ١٩١٧) المرحلة الاولى من تطورها ، ولكن هذه الثورة بأكملها لا يمكن فهمها بوجه عام الا باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة الثورات البروليتارية الاشتراكية التي تثيرها الحرب الاستعمارية . وهكذا ، فان مسألة موقف الثورة البروليتارية الاشتراكية من الدولة لا تكتسب اهمية سياسية عملية وحسب ، بل تغدو كذلك مسألة ملحة من مسائل الساعة ، باعتبارها مسألة تبيان ما ينبغي للجماهير ان تفعل في المستقبل القريب للخلاص من نير رأس المال .

المؤلف

آب (اغسطس) سنة ١٩١٧

مقدمة للطبعة الثانية

تصدر هذه الطبعة ، الثانية ، دون اي تغيير تقريبا ، اذ لم يضف عليها غير المقطع الثالث في الفصل الثاني .

المؤلف

موسكو

١٧ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩١٨

الفصل الاول

المجتمع الطبقي والدولة

١ . الدولة هي نتاج التناقضات الطبقية المستعصية

يحدث الان لتعاليم ماركس ما حدث اكثر من مرة في التاريخ لتعاليم المفكرين الثوريين وزعماء الطبقات المظلومة في نضالها من اجل التحرر . ففي حياة الثوريين العظام كانت الطبقات الظالمة تجزيهم بالملاحقات الدائمة وتتلقى تعاليمهم بغيظ وحشي ابعد الوحشية وحقد جنوني ابعد الجنون وبحملات من الكذب والافتراء وقحة ابعد القحة . وبعد وفاتهم تقوم محاولات لجعلهم ايقونات لا يرجى منها نفع او ضر، لوضعهم، ان امكن القول ، ضمن قالب القانون، ولاحاطة اسمائهم بهالة ما من التبجيل بقصد «تعزية» الطبقات المظلومة وتضليلها ، مبتذلة التعاليم الثورية باجتثاث مضمونها وثلم

نصلهـا الثوري . وفي امر « تشذيب » الماركسية على هذا النحو تلتقي البرجوازية الان والانتهـازيون داخل الحركـة العمالية . ينسون ، يستبعدون ، يشوهون الجـانب الثوري من التعاليم ، روحها الثوريـة . ويضعون في المقـام الاول ويطنبون في امتداح ما هو مقبول للبرجوازية او يبـدو انه مقبول لهـا . فجميع الاشتراكيين ـ الشوفينيين هم الان « ماركسيون » ، بدون مزاح ! والعلماء البرجوازيون الالمـان الذين كانوا حتى الامس متخصصين في استئصال الماركسية قد اخذوا يتحدثون اكثر فاكثر عن ماركس « الماني وطني » ربّى على ما يزعمون نقابات عمال منظمة خير تنظيم لشن حرب الغزو !

حيـال هذا الوضع ، حيال انتشـار تشويه الماركسية انتشارا منقطع النظير ، يتلخص واجبنـا قبل كل شيء في بعث تعاليم ماركس الحقيقية بشأن الدولـة . وهذا يقتضي ايراد جملة من فقرات طويلة تقتبسها من مؤلفـات ماركس وانجلس بالذات . والفقرات الطويلة تثقل البحث بطبيعة الحال دون ان تمهد البتة لجعله اقرب الى الفهم . ولكن الاستغناء عنها امر ليس في الامكان بحال . ينبغي حتما ان نقتبس من مؤلفـات ماركس وانجلس وبأتم شكل ممكن جميع الفقرات المتعلقة بمسألة الدولة او ، على الاقل ، جميع الفقرات الفاصلة ، لكيما يتمكن القارىء من ان يكوّن لنفسه بصورة مستقلة فكرة عن مجمل نظرات مؤسسي الاشتراكية العلمية وعن تطور هذه النظرات ، وكذلك لكيما نبرهن استنادا على الوثائق ونوضح بجلاء تشويه هذه النظرات من قبل « الكاوتسكية » السائدة

اليوم .

نبدأ من اوسع مؤلفات فريدريك انجلس انتشارا : « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، هذا المؤلف الذي صدرت طبعته السادسة في سنة ١٨٩٤ في شتوتفارت . ويتأتى علينا ان نترجم المقتبسات عن الاصل الالماني لان التراجم الروسية ، مع كثرتها ، هي ، في الاغلب ، إما غير كاملة واما مترجمة ترجمة غير مرضية ابدا .

يقول انجلس ملخصا نتائج تحليله التاريخي :

« الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه . والدولة ليست كذلك « واقع الفكرة الاخلاقية » ، «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيغل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره ؛ الدولة هي افصاح عن واقع ان هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله ، عن واقع ان هذا المجتمع قد انقسم الى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها . ولكيلا تقوم هذه المتضادات ، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة ، بالتهام بعضها بعضا والمجتمع في نضال عقيم ، لهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود « النظام » . ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها ، معذلك، فوقه وتنفصل عنه اكثر فاكثر هي الدولة » (ص ١٧٧ ــ ١٧٨ من الطبعة الالمانية السادسة) .

في هذه الفقرة قد اعرب بأتم الوضوح عن الفكرة الاساسية التي تنطلق منها الماركسية في مسألة دور الدولة التاريخي ومعناها . فالدولة هي نتاج ومظهر استعصاء التناقضات الطبقية . فان الدولة تنشأ حيث وعندما وبمقدار ما تكون التناقضات الطبقية موضوعيا في حال لا يمكن من التوفيق بينها . وبالعكس ، فان وجود الدولة يبرهن أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها .

وعلى وجه التدقيق يبدأ تشويه الماركسية من هذه النقطة الاساسية الهامة جدا ويتبع اتجاهين رئيسيين .

من جهة ، الايديولوجيون البرجوازيون ولا سيما الايديولوجيون البرجوازيون الصغار ، المضطرون ازاء ضغط الوقائع التاريخية القاطعة ، الى الاعتراف بأن الدولة لا توجد الا حيث توجد التناقضات الطبقية ويوجد النضال الطبقي ، « يصوبون » ماركس بشكل يبدو منه ان الدولة هي هيئة للتوفيق بين الطبقات . برأي ماركس، لا يمكن للدولة ان تنشأ وان تبقى اذا كان التوفيق بين الطبقات امرا ممكنا . وبرأي الاستاذة والكتاب السياسيين من صغار البرجوازيين والتافهين الضيقي الافق ــ الذين لا يتركون سانحة دون ان يستندوا على ماركس باستلطاف! ــ الدولة توفق بالضبط بين الطبقات. برأي ماركس ، الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة اخرى ، هي تكوين « نظام » يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده ، ملطفا اصطدام الطبقات . وبرأي الساسة صغار البرجوازيين ، النظام هو بالضبط التوفيق بين الطبقات ، لا ظلم طبقة لطبقة اخرى ؛ وتلطيف

الاصطدام يعني التوفيق، لا حرمان الطبقات المظلومة من بعض وسائل وطرق النضال من اجل اسقاط الظالمين .

وهكذا ، ففي ثورة سنة ١٩١٧ ، عندما طرحت بكل خطورتها مسألة معنى الدولة ودورها ، عندما طرحت عمليا باعتبارها مسألة عمل مباشر وفي النطاق الجماهيري ، انزلق جميع الاشتراكيين ـ الثوريين (٣) والمناشفة (٤) جميعهم دفعة واحدة ودون تحفظ ، نحو النظرية البرجوازية الصغيرة القائلة ان « الدولة » « توفق » بين الطبقات . القرارات والمقالات التي وضعها ساسة هذين الحزبين بعدد لا يحصى، تتخللها من ألفها الى يائها هذه النظرية التافهة البرجوازية الصغيرة ، نظرية « التوفيق » . اما ان الدولة هيئة لسيادة طبقة معينة لا يمكن التوفيق بينها وبين قطبها المضاد (الطبقة المضادة لها) ، فهذا ما لا تستطيع الديموقراطية البرجوازية الصغيرة فهمه بحال . والموقف الذي يقفه من الدولة الاشتراكيون ـ الثوريون والمناشفة عندنا، هو دليل من اوضح الادلة على انهم ليسوا باشتراكيين قط (الامر الذي كنا نحن البلاشفة نبرهنه على الدوام) ، بل هم ديموقراطيون صغار برجوازيين ذوو عبارات تكاد تكون اشتراكية .

ومن الجهة الاخرى التشويه « الكاوتسكي » للماركسية، وهو احسن تقنيعا بكثير . فهو لا ينكر « نظريا » لا واقع ان الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ولا واقع ان التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها . ولكن يغيب عن دائرة النظر او يطمس الامر التالي : اذا كانت الدولة نتاج استعصاء التناقضات الطبقية ، واذا كانت قوة فوق المجتمع و « تنفصل

عن المجتمع اكثر فاكثر » ، فمن الواضح ان تحرير الطبقة المظلومة ، فضلا عن انه لا يمكن بدون ثورة عنيفة ، فانه لا يمكن بدون القضاء على جهاز سلطة الدولة الذي انشأته الطبقة السائدة والذي يتجسد فيه هذا «الانفصال. ان هذا الاستنتاج، البديهي من الناحية النظرية ، قد وصل اليه ماركس بأتم الدقة ، كما سنرى فيما يأتي ، على اساس تحليل تاريخي ملموس لواجبات الثورة . وقد ... «نسي» كاوتسكي وشوه هذا الاستنتاج عينه ، وسنتبين ذلك بالتفصيل فيما يأتي من البحث .

٢ . فصائل خاصة من رجال مسلحين ، وسجون ، والخ .

يستطرد انجلس قائلا : « ... وبالمقارنة مع التنظيم « الجنسي » (٥) القديم (العشائر أو الافخاذ) تتميز الدولة، أولا ، بتقسيم رعايا الدولة بموجب تقسيم الاراضي ... »

وهذا التقسيم يبدو لنا « طبيعيا » ، ولكنه قد تطلب نضالا طويلا ضد التنظيم القديم على اساس القبائل أو الافخاذ .

« ... والسمة المميزة الثانية هي تأسيس السلطة العامة التي لم تعد تنسجم مباشرة مع السكان المنظمين انفسهم بانفسهم في قوة مسلحة . وهذه السلطة العامة المميزة ضرورية لأن منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها قد غدت امراً مستحيلا منذ إنقسم المجتمع الى طبقات ... وتوجد هذه السلطة العامة في كل دولة . وهي لا تتألف فقط من رجال مسلحين ، بل كذلك من ملاحق مادية ، السجون ومختلف مؤسسات القسر التي كانت مجهولة في المجتمع المنظم على اساس القبائل (العشائر) ... »

ان انجلس يشرح مفهوم « القوة » التي تسمى الدولة ، القوة التي نشأت من المجتمع ، ولكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه اكثر فأكثر . مم تتألف هذه القوة بصورة رئيسية ؟ من فصائل خاصة من رجال مسلحين تحت تصرفهم السجون والخ ...

يحق لنا أن نتحدث عن فصائل خاصّة من رجال مسلحين لأن السلطة العامة التي تميّز كل دولة « لا تنسجم مباشرة » مع السكان المسلحين ، مع « منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها » .

ان انجلس ، شأن جميع المفكرين الثوريين العظام ، يسعى ليلفت أنظار العمال المدركين الى ما يبدو بالضبط في نظر الذهنية البرجوازية الصغيرة السائدة اقل ما يستحق الانتباه ، الى اكثر ما يبدو لها مألوفا ، مقدساً بأوهام متأصّلة ، بله يمكن القول ، متحجرة . الجيش الدائم والشرطة هما الأداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة . ولكن ، هل يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك ؟

لا يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك من وجهة نظر الأكثرية الكبرى من أوروبيي أواخر القرن التاسع عشر الذين توجه اليهم انجلس والذين لم يجتازوا ولم يشاهدوا عن كثب أية ثورة كبرى . فهم لا يفهمون أبداً ما هي « منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها » . وعلى سؤال لماذا غدا من الضروري وجود فصائل خاصّة من رجال مسلحين (الشرطة والجيش الدائم) توضع فوق المجتمع وتنفصل عنه ، يميل التافه الضيّق الأفق في أوروبا الغربية وروسيا الى الجواب بجملة من عبارات مقتبسة من سبنسر أو

ميخائيلوفسكي ، مستشهداً بتعقد الحياة الاجتماعية ، بتمايز الوظائف وهلم جرا .

وهذا الاستشهاد يبدو « علمياً » وهو ينوم بصورة ممتازة ذا الذهنية البرجوازية الصغيرة بطمسه الأمر الرئيسي والاساسي ، اي انقسام المجتمع الى طبقات متعادية عداءً مستعصيا .

ولولا هذا الانقسام لكانت « منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها » تتميّز بتعقيدها ورقي عتادها وغير ذلك عن منظمة بدائية لقطيع من القردة المسلحين بالعصي أو عن منظمة الناس البدائيين أو الناس المنظمين في مجتمعات قبائلية ، ولكن مثل هذه المنظمة تكون أمراً ممكناً .

إنها أمر مستحيل لأن المجتمع المتمدّن منقسم الى طبقات متعادية عداءً مستعصيا يسفر تسلحها « من نفسها » الى تقاتلها بالسلاح . تتشكّل الدولة وتنشأ قوة خاصّة ، فصائل خاصّة من رجال مسلحين ، وكل ثورة ، بهدمها لجهاز الدولة ترينا النضال الطبقي المكشوف ، ترينا رأي العين كيف تحاول الطبقة السائدة أن تبعث ما في خدمتها هي من الفصائل الخاصّة من الرجال المسلحين وكيف تحاول الطبقة المظلومة انشاء منظمة جديدة من هذا النوع ، كفوءا لا لخدمة المستثمِرين ، بل المستثمَرين .

في الفقرة المذكورة يطرح انجلس نظريا نفس المسألة التي تطرحها أمامنا كل ثورة كبرى عمليا بجلاء وفي نطاق عمل الجماهير ، نعني مسألة العلاقات بين الفصائل « الخاصّة » من الرجال المسلحين و « منظمة السكان المسلحة العاملة من نفسها » . وسنرى كيف تتوضح هذه

المسألة عمليا بتجربة الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن فلنعد الى مبحث انجلس .

انه يبيّن أن هذه السلطة العامة تكون ضعيفة أحيانا ، في بعض نواحي أميركا الشمالية مثلا (يدور الحديث عن حالات نادرة في المجتمع الرأسمالي ، عن نواحي أميركا الشمالية التي كان المعمر الحر المتفوق فيها قبل دخولها المرحلة الاستعمارية) ، ولكنها ، عموما تتقوى :

« ... تتقوى السلطة العامة بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية في داخل الدولة وبمقدار ما تزداد الدول المتلاصقة مساحةً وسكانا . انظروا على الأقل الى أوروبا الراهنة حيث رفع النضال الطبقي والتنافس على الفتوحات السلطة العامة الى مستوى غدت معه تهدد بابتلاع المجتمع برمته بما فيه الدولة نفسها ... »

لقد كتب ذلك في تاريخ لا يتجاوز مستهل سنوات العقد العاشر من القرن الماضي . فمقدمة انجلس الأخيرة مؤرخة في ١٦ من حزيران (يونيو) سنة ١٨٩١ . في ذلك الحين كان الانعطاف نحو الاستعمار (الامبريالية) — بمعنى سيطرة التروستات سيطرة تامّة وبمعنى حول وطول البنوك الكبرى وبمعنى السياسة المهيبة الرامية الى الاستيلاء على المستعمرات ، الخ . — قد بدأ لتوه في فرنسا ، وكان أضعف في أميركا الشمالية وفي المانيا . ومن ذلك الحين خطا « التنافس على الفتوحات » خطوة كبرى الى الأمام ، لا سيما والكرة الأرضية قد ظهرت في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين مقسّمة نهائيا بين هؤلاء « الفاتحين

المتنافسين » ، أي بين الدول السلابة الكبرى . ومن ذلك الحين ازداد التسلح العسكري والبحري ازديادا هائلا . وحرب النهب ، حرب سنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٧ التي اندلعت من أجل سيطرة انجلترا أو المانيا على العالم ، من أجل اقتسام الغنيمة ، قد قربت من الكارثة الحتمية ، « ابتلاع » جميع قوى المجتمع من قِبل سلطة دولة ضارية .

لقد استطاع انجلس أن يبين منذ سنة ١٨٩١ ان « التنافس على الفتوحات » هو سمة من السمات الهامة المميزة لسياسة الدول الكبرى في الحقل الخارجي ، في حين ان الاشتراكيين ـ الشوفينيين الانذال يقومون في سنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ، في هذه البرهة التي نشأت فيها الحرب الاستعمارية عن هذا التنافس المشتد اضعافا مضاعفة ، بتغطية الدفاع عما لبرجوازيته « هم » من مصالح في السلب بعبارات « انقاذ الوطن » و « الدفاع عن الجمهورية والثورة » وما شاكل !

٣ . الدولة اداة لاستثمار الطبقة المظلومة

للانفاق على سلطة عامة مميزة تقف فوق المجتمع تلزم الضرائب وتلزم القروض للخزينة العامة .

لقد كتب انجلس : « ان الموظفين ، اذ يتمتعون بالسلطة العامة وبحق جباية الضرائب باعتبارهم هيئات المجتمع ، يصبحون فوق المجتمع . فالاحترام الطوعي الاختياري الذي كان يمحض لهيئات مجتمع القبائل (العشائر) لم يعد

يكفيهم حتى فيما لو كان باستطاعتهم اكتسابه » .. توضع قوانين خاصة بشأن قداسة وحصانة الموظفين . « فلأحقر شرطي « سلطان » يفوق سلطان ممثلي الفخذ ، ولكن رئيس السلطة العسكرية نفسه في دولة متمدنة يغبط شيخ الفخذ الذي يمحضه المجتمع « احتراما لم يفرض بالعصا » .

لقد طرحت هنا مسألة وضع الموظفين الممتاز باعتبارهم هيئات سلطة الدولة . والأمر الرئيسي هو أن نعلم : ما الذي يضعهم فوق المجتمع ؟ وسنرى كيف حلت كومونة باريس عمليا في سنة ١٨٧١ هذه المسألة النظرية وكيف طمسها كاوتسكي رجعيا في سنة ١٩١٢ .

« ... بما أن الدولة قد نشأت من الحاجة الى لجم تضاد الطبقات ؛ وبما أنها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات ، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى السائدة اقتصاديا والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسيا أيضا وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها ... » فالدول القديمة والاقطاعية لم تكن وحدها هيئات لاستثمار العبيد والاقنان ، بل كذلك « الدولة التمثيلية الحديثة هي أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال . ومع ذلك فثمة ، كحالات استثنائية ، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتناضلة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعا من الاستقلال حيال الطبقتين ، مظهر وسيط بينهما ... » ومن هذا القبيل كان للحكم الملكي المطلق في القرنين السابع عشر والثامن

عشـــر والبونابارتية في الامبراطوريتين الاولى والثانية في فرنسا وبيسمارك في المانيا .

ومن هذا القبيل ــ نضيف نحن ــ حكومة كيرنسكي في روسيا الجمهورية بعد الانتقال الى ملاحقة البروليتاريا الثورية ، في البرهة التي كانت فيها السوفييتات قد غدت عاجزة من جرآء قيادة الديموقراطيين صغار البرجوازيين ولم تكن فيها البرجوازية بعد قوية لحد يمكن من حل السوفييتات على المكشوف .

في الجمهورية الديموقراطية ــ يستطرد انجلس ــ « تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة ، ولكن بالشكل الاضمن » : اولا ، عن طريق « الرشوة المباشرة للموظفين » (اميركا) وثانيا ، عن طريق «التحالف بين الحكومة والبورصة» (فرنسا واميركا) .

وفي الوقت الحاضر « رقى » الاستعمار (الامبريالية) وسيطرة البنوك الى حد فن خارق هاتين الوسيلتين من وسائل الدفاع عن سلطة الثروة ممارسة هذه السلطة في اية جمهورية ديموقراطية كانت . فاذا كان السيد بالتشينسكي مثلا ، عندما كانت الجمهورية الديموقراطية بروسيا في اشهرها الاولى بالذات ــ ويمكن القول في شهر العسل لقران « الاشتراكيين » ، الاشتراكيين ــ الثوريين والمناشفة ، بالبرجوازية ضمن الحكومة الائتلافية ــ قد عرقل جميع التدابير الموجهة لكبح جماح الراسماليين وسلبهم ونهبهم للخزينة العامة بالطلبيات العسكرية ، واذا كان السيد بالتشينسكي الذي خرج من الوزارة فيما بعد (واستبدل طبعا

ببالتشينسكي آخر لا يختلف عنه في شيء) قد «كوفيء» من قبل الراسماليين بمنصب راتبه. . . . ١٢ روبل في السنة ــ فبم يوصف ذلك ؟ أهو رشوة مباشرة ام غير مباشرة ؟ أهو تحالف الحكومة مع سنديكات الراسماليين أم علاقات ودية « فقط لا غير » ؟ وما هو الدور الذي يلعبه تشيرنوف وتسيريتيلي وآفكسينتييف وسكوبيليف ومن على شاكلتهم ؟ أهم حلفاء « مباشرون » لاصحاب الملايين سارقي الخزينة ، أم غير مباشرين وحسب ؟

ان سلطان « الثروة » هو كذلك اضمن في الجمهورية الديموقراطية لانه لا يتوقف على هذه النواقص او تلك للالية السياسية وعلى غلاف الراسمالية السياسي الرديء . فالجمهورية الديموقراطية هي أحسن غلاف سياسي ممكن للراسمالية ، ولذا فراس المال ، اذ يستولي على هذا الغلاف الافضل (عن طريق بالتشينسكي وتشيرنوف وتسيريتيلي ومن لف لفهم) يقيم سلطته على اساس مكين ، على اساس مضمون لحد لا يمكن معه لاي تبديل في الاشخاص ولا في المؤسسات ولا في الاحزاب في الجمهورية البرجوازية الديموقراطية ان يزعزع هذه السلطة .

كذلك يجدر بالذكر ان انجلس يصف بصورة جلية قاطعة حق الانتخاب العام ايضا بانه اداة لسيادة البرجوازية . فقد قال آخذا بعين الاعتبار بصورة جلية الخبرة التي اكتسبتها الاشتراكية ــ الديموقراطية الالمانية خلال وقت طويل ان حق الانتخاب العام هو

« دليل نضج الطبقة العاملة . ولا يمكنه قط ان

يكون ولن يكون اكثر من ذلك في الدولة الراهنة » .

ان الديمقراطيين صغار البرجوازيين، اشباه الاشتراكيين ـ الثوريين والمناشفة في بلادنا ، وكذلك اشقاءهم ، جميع الاشتراكيين ـ الشوفينيين والانتهازيين في أوروبا الغربية ، ينتظرون من حق الانتخاب العام « اكثر » من ذلك بالضبط. انهم يؤمنون هم انفسهم ويوهمون الشعب بفكرة مغلوطة مفادها ان حق الانتخاب العام « في الدولة الراهنة » يستطيع ان يظهر في الواقع ارادة اكثرية الشغيلة وان يضمن تطبيقها .

لا يسعنا هنا غير الايماء الى هذه الفكرة المغلوطة ، غير الاشارة الى ان تصريح انجلس الجلي والدقيق والملموس تماما يشوهه في كل لحظة في دعاية وتحريض الاحزاب الاشتراكية «الرسمية» (اي الانتهازية) . فتتمة تلخيصنا لنظرات ماركس وانجلس عن الدولة « الراهنة » تبين بالتفصيل مبلغ البطلان في الفكرة التي ينبذها انجلس .

يعطي انجلس في أوسع مؤلفاته انتشارا خلاصة عامة لنظراته بالعبارات التالية :

« وهكذا ، فالدولة لم توجد منذ الازل . فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها اية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع الى طبقات ، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام امرا ضروريا . ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الانتاج لا يكف عندها وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة وحسب ، بل ويصبح عائقا مباشرا

للانتاج . ستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة . ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة . والمجتمع الذي ينظم الانتاج تنظيما جديدا على أساس اتحاد المنتجين بحرية وعلى قدم المساواة ، سيرسل آلة الدولة بأكملها الى حيث ينبغي ان تكون حينذاك : الى متحف العاديات بجانب المغـزل البدائي والفأس البرونزية » .

لا يصادف المرء هـذه العبارة الا غرارا فيمـا تصدره الاشتراكية ـ الديموقراطية المعاصرة من مطبوعات الدعاية والتحريض . ولكن حتى عندما تصادف فانما يوردونها في أغلب الاحيان وكأنهم ينحنون أمام أيقونة، أي للافصاح الرسمي عن اجلال انجلس ، دون اية محاولة لامعان الفكر فـي مدى سعة وعمق نطاق هذه الثورة التي تفرض « ارسال آلة الدولة بأكملها الى متحف العاديات » . بل انه في الاغلب لا يلاحظ أن ثمة فهما لما يسميه انجلس بآلة الدولة .

٤ . « اضمحلال » الدولة والثورة العنيفة

ان كلمات انجلس عن « اضمحلال » الدولة معروفة جدا، فهي تقتبس بكثرة للاستشهاد ، وهي تبرز بمنتهى الوضوح كنه التزوير المعتاد للماركسية تبعا للانتهازية مما يجعل تناولها باسهاب أمرا لا غنى عنه . فلنذكر الفقرة التي اقتبست منها بصورة كاملة :

« تأخذ البروليتاريا سلطة الدولة وتحول وسائل

الانتاج في بادىء الامر الى ملك للدولة . ولكنها تقضي بذلك على نفسها بوصفها بروليتاريا ، تقضي بذلك على كل الفوارق الطبقية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة في الوقت نفسه بوصفها دولة . ان المجتمع الذي وجد ولا يزال والذي يتحرك ضمن المتضادات الطبقية كان بحاجة الى الدولة ، أي الى منظمة للطبقة المستثمِرة للابقاء على ظروف انتاجها الخارجية ، واذن بوجه خاص لتبقي الطبقة المستثمَرة قسرا في ظروف القمع الناجمة عن اسلوب الانتاج القائم (عبودية ،قنانة، عمل مأجور) . لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله ، تمركزه في جسم منظور ، ولكنها لم تكن كذلك الا بمقدار ما كانت دولة تلك الطبقة التي كانت وحدها تمثل في عصرها المجتمع بأكمله : في العصور القديمة كانت دولة ملاكي العبيد ــ مواطني الدولة،وفي القرون الوسطى كانت دولة الاعيان الاقطاعيين وهي في زمننا دولة البرجوازية . وفي نهاية الأمر،عندما تصبح الدولة حقا ممثل المجتمع بأكمله ، عندئذ تجعل نفسها بنفسها أمرا لا لزوم له . وعندما لا تبقى اية طبقة اجتماعية ينبغي قمعها ، وعندما تزول مع السيطرة الطبقية والصراع في سبيل البقاء الفردي ، هذا الصراع الناجم عن الفوضى الراهنة في الانتاج ، تلك الاصطدامات واعمال الشطط (التطرف) الناتجة عن هذا الصراع ، لا يبقى هناك ما ينبغي قمعه ، ولا تبقى ايضا ضرورة لقوة خاصة للقمع ، للدولة . وأول عمل تبرز فيه الدولة

حقـا بوصفها ممثل المجتمع بأكمله ـ تملـك وسائل الانتاج باسم المجتمع ـ هو في الوقت نفسه آخر عمل تقوم به بوصفها دولة . وعندئذ يصبح تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية أمرا لا لزوم له في ميدان بعد آخر ويخبو من نفسه . وبدلا من حكم الناس ينشأ توجيه الامور وادارة عمليات الانتاج . الدولة لا «تلغى»، انها تضمحل . وعلى هذا الاساس ينبغي ان ينظر لعبارة « الدولة الشعبية الحرة » ، هذه العبارة التي كان لها حق البقاء بعض الوقت للتحريض ولكنها باطلة في آخر التحليل من وجهة النظر العلمية . وعلى هذا الاساس ينبغي ان ينظر ايضا لمطلب مـن يسمون بالفوضويين القائل بالغاء الدولة بين عشية وضحاها » (« ضد دوهرينغ » . « السيد اوجين دوهرينغ يقلب العلم » ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ ، الطبعة الالمانية الثالثة) .

يمكن للمرء ان يقول دون ان يخشى الزلل ان الصيغة القائلة ان الدولة « تضمحل » براي ماركس خلافا للنظرية الفوضوية القائلة بـ « الغاء الدولة ، هي كل ما بقي من فقرة انجلس هذه ، الرائعة من حيث غنى الفكرة ، مكتسبا حقـا للفكر الاشتراكي في الاحزاب الاشتراكية الراهنة . ان بتر الماركسية على هذا الشكل يعني الهبوط بهـا الى حضيض الانتهازية ، آذ ان كل ما يبقى بعد هذا « التأويل » هو فكرة مبهمة عن تغير بطيء ، موزون ، تدريجي ، بدون قفز واعاصير، بدون ثورة . ان مفهوم « اضمحلال » الدولة بالمعنى الشائع،

المنتشر عموما والجماهيري ، ان أمكن التعبير ، يعني دون شك طمس الثورة ان لم يعن انكارها .

بيد ان هذا « التأويل » هو تشويه فظ جدا للماركسية، مفيد للبرجوازية وحدها ، يقوم نظريا علـى نسيان ظروف واعتبارات هامة ذكرت مثلا في فقرة انجلس « التلخيصية » التي اوردناها كاملة .

اولا . في مستهل هذه الفقرة بالذات يقول انجلس ان البروليتاريا ، اذ تأخذ سلطة الدولة ، « تقضي بذلك علـى الدولة بوصفها دولة » . اما معنى ذلك فمن « غير المألوف » التفكير فيه . ففي المعتاد يهمل هذا الأمر بصورة تامة اويعزى الى شيء ما بمثابة « ضعف هيغلي » عنـد انجلس . وفي الواقع تعرب هذه الكلمات باقتضاب عن خبرة ثورة من اكبر الثورات البروليتارية ، عن خبرة كومونة باريس سنة ١٨٧١، الأمر الذي سنتحدث عنه بتفصيل في مكانه . هنا يتحدث انجلس في الواقع عن « قضاء » الثورة البروليتارية على دولة البرجوازية ، في حين أن ما قاله عن الاضمحلال يخص بقايا الدولة البروليتارية بعد الثورة الاشتراكية. الدولة البرجوازية لا «تضمحل» برأي انجلس ، ولكن «تقضي عليها» البروليتاريا في الثورة . تضمحل بعد هذه الثورة الدولة البروليتارية او شبه الدولة .

ثانيا . الدولة هي « قوة خاصة للقمع » . ان انجلس قد اعطى هنا بأتم الوضوح تعريفه الرائع هذا والعميق منتهى العمق . ويستنتج منه ان « القوة الخاصة لقمع «البروليتاريا من قبل البرجوازية ، لقمع الملايين من الشغيلة من قبل حفنات

من الاغنياء لا بد أن تستبدل بـ «قوة خاصة لقمع»البرجوازية من قبل البروليتاريا (ديكتاتورية البروليتاريا) . وفي هذا كنه « القضاء على الدولة بوصفها دولة » . وفي هذا كنه « عملية » تملك وسائل الانتاج باسم المجتمع . ومن الواضح بداهة أن مثل هذا التبديل « لقوة خاصة » (برجوازية) بـ « قوة خاصة » اخرى (بروليتارية) لا يمكنه بتاتا أن يتم بشكل « اضمحلال » .

ثالثا . يتكلم انجلس عن « الاضمحلال » او حتى ، وهو تعبير ابرز واجمل ، عن « الخبو » قاصدا بأتم الوضوح والجلاء مرحلة ما بعد « تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم المجتمع كله » ، أي مرحلة ما بعد الثورة الاشتراكية . ونحن جميعنا نعلم أن الشكل السياسي « للدولة » في هذه المرحلة هو الديموقراطية الاتم . ولكن لم يدر في خلد احد من الانتهازيين الذين يشوهون الماركسية دونما خجل أن الحديث يدور هنا عند انجلس ، بالتالي، عن «خبو»و«اضمحلال»الديموقراطية. ويبدو ذلك لاول وهلة في منتهى الغرابة . ولكن « لا يستطيع ان يفهم ذلك » غير الذين لم يصل بهم تفكيرهم الى ان الديموقراطية هي دولة ايضا وان الديموقراطية تزول ايضا، تبعا لذلك ، عندما تزول الدولة . الثورة هي وحدها التي تستطيع « القضاء » على الدولة البرجوازية . والدولة بوجه عام ، أي الديموقراطية الاتم ، يمكنها ان «تضمحل» وحسب.

رابعا . صاغ انجلس موضوعته المشهورة : « الدولة تضمحل » شارحا بصورة مباشرة وملموسة أن هذه الموضوعة موجهة في وقت معا ضد الانتهازيين وضد الفوضويين . هذا

وقد وضع انجلس في المقام الاول الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين والمستخلص من موضوعة « اضمحلال الدولة » .

بامكان المرء أن يراهن أن ٩٩٩٠ من كل ١٠٠٠٠ شخص قرأوا أو سمعوا عن «اضمحلال» الدولة لا يعرفون بتاتا أو لا يذكرون ان انجلس لم يوجه استنتاجاته من هذه الموضوعة ضد الفوضويين وحدهم . وعلى أن تسعة من الاشخاص العشرة الباقين لا يعرفون ، اغلب الظن ، ما هي « الدولة الشعبية الحرة » ولماذا يتضمن الهجوم على هذا الشعار هجوما على الانتهازيين . هكذا يكتب التاريخ ! وهكذا يجري بصورة غير ملحوظة تحوير التعاليم الثورية العظمى تبعا لروح التفاهة وضيق الافق السائدة . فان الاستنتاج الموجه ضد الفوضويين قد كرر ألف مرة ، وحقر وحشي في الرؤوس بالشكل الاكثر انذالا واكتسب متانة الاوهام . اما الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين فقد طمسوه و « نسوه » !

« الدولة الشعبية الحرة » كانت مطلبا في برنامج الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان في سنوات العقد الثامن وشعارا من شعاراتهم الشائعة . وهذا الشعار خال من كل مضمون سياسي عدا الوصف البرجوازي الصغير الطنان لمفهوم الديموقراطية . ولما كانوا يلمحون فيه علنا الى الجمهورية الديموقراطية كان انجلس مستعدا الى «تبرير» هذا الشعار « بعض الوقت » من وجهة نظر التحريض . ولكن هذا الشعار كان انتهازيا ، لانه لم يفصح فقط عن تجميل الديموقراطية البرجوازية ، بل وكذلك عن عدم فهم النقد الاشتراكي لكل دولة بوجه عام . نحن نؤيد الجمهورية الديموقراطية لانها

بالنسبة الى البروليتاريا الشكل الافضل للدولة في عهد الراسمالية، ولكن لا يحق لنا ان ننسى ان عبودية العمل المأجور هي نصيب الشعب حتى في الجمهورية البرجوازية الاكثر ديموقراطية . وبعد . ان كل دولة هي « قوة خاصة لقمع » الطبقة المظلومة . ولذا فكل دولة ليست حرة وليست شعبية.

وقد شرح ماركس وانجلس ذلك مرارا وتكرارا لرفاقهم الحزبيين في سنوات العقد الثامن .

خامسا . ان مؤلف انجلس الذي يتذكر منه الجميع المحاكمة بصدد اضمحلال الدولة يتضمن محاكمة بصدد اهمية الثورة العنيفة . فالتقدير التاريخي لدورها يتحول عند انجلس الى تقريظ حق للثورة العنيفة . و « ما من أحد يذكر » ذلك. فالحديث بله مجرد التفكير بأهمية هذه الفكرة غير مألوف في الاحزاب الاشتراكية الحالية، وفي الدعاية والتحريض اليوميين بين الجماهير ليس لهذه الافكار أي دور . هذا في حين انها تقترن بفكرة « اضمحلال » الدولة اقترانا وثيقا ، وتكون معها كلا مترابطا .

وها هي ذي محاكمة انجلس هذه :

« ... اما أن العنف يلعب في التاريخ كذلك دورا آخر » (عدا ما يسبب من شر) « وبالضبط دور ثوريا، وانه كما قال ماركس المولدة لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد ، وان العنف هو تلك الأداة التي تشق الحركة الاجتماعية بواسطتها لنفسها الطريق وتحطم الاشكال السياسية المتحجرة والميتة ــ عن كل ذلك لم

ينبس السيد دوهرينغ بكلمة . انه لا يسلم دون اطلاق الزفرات والانات بأن اسقاط النظام الاقتصادي القائم على الاستثمار قد يتطلب العنف ، ويا للاسف ! لأن كل استعمال للعنف يضعف ، كما قال ، معنويات من يلجأ اليه . يقال ذلك رغم ما نعلم من مبلغ السمو الاخلاقي والفكري الذي كان يحدث عقب كل ثورة ظافرة ! يقال ذلك في المانيا التي اقل ما يمكن أن تكون فيها ثمرة الاصطدام العنيف الذي يمكن بكل تأكيد فرضه على الشعب هي مزية استئصال روح الخنوع التي تغلغلت في وعي الأمة من جراء اهانات حرب الثلاثين سنة(٦). ان تفكير الخوارنة هذا ، السقيم الهزيل العاجز يجرأ على فرض نفسه على الحزب الذي لم يعرف التاريخ مضارعاً لروحه الثورية ؟ » (ص ١٩٣ ، حسب الطبعة الالمانية الثالثة ، نهاية الفصل الرابع من القسم الثاني).

وكيف السبيل الى الجمع في تعاليم واحدة بين هذا التقريظ للثورة العنيفة ، الذي يقدمه انجلس بالحاح للاشتراكيين ــ الديموقراطيين الالمان من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٤ ، أي حتى وفاته ، وبين نظرية « اضمحلال » الدولة ؟

في المعتاد يجمعون بين هذه وتلك عن طريق المذهب الاختياري،عن طريق الاختيار الكيفي غير المبدئي او السفسطائي (او لارضاء القابضين على السلطة) لهذه الصيغة طورا وطورا لتلك ، وفي تسع وتسعين حالة من مئة ، ان لم يكن اكثر ، يوضع « الاضمحلال » عينه في المقام الاول . يستعاض عن

الدياليكتيك بالمذهب الاختياري، وهذا الموقف حيال الماركسية هو الظاهرة المألوفة جدا والاوسع انتشارا في الأدب الاشتراكي ـ الديموقراطي الرسمي في أيامنا . وهذه الاستعاضة ليست صنعا ببدعة مستحدثة ؛ فقد لوحظت حتى في تاريخ الفلسفة اليونانية الكلاسيكية . ان تحوير الدياليكتيك تبعا للمذهب الاختياري ، في حالة تحوير الماركسية تبعا للانتهازية ، يخدع الجماهير بأسهل شكل ، يرضيها في الظاهر ، اذ يدعي انه يأخذ بعين الاعتبار جميع وجوه السير ، جميع ميول التطور ، جميع المؤثرات المتضادة الخ . ولكنه في الواقع لا يعطي اي فكرة منسجمة وثورية عن سير تطور المجتمع .

لقد قلنا فيما تقدم وسنبين بمزيد من التفصيل فيما يأتي من البحث أن تعاليم ماركس وانجلس بصدد حتمية الثورة العنيفة تخص الدولة البرجوازية . فهذه لا يمكن ابدالها بدولة بروليتارية (ديكتاتورية البروليتاريا) عن طريق «الاضمحلال»، لا يمكن كقاعدة عامة الا بالثورة العنيفة . فالتقريظ الذي خصها به انجلس والذي يتفق كل الاتفاق مع تصريحات ماركس العديدة (فلنتذكر خاتمة « بؤس الفلسفة » وخاتمة « البيان الشيوعي » حيث ينادي باعتزاز وعلى المكشوف بحتمية الثورة العنيفة ، ولنتذكر انتقاد برنامج غوتا سنة ١٨٧٥ ، الذي جاء بعد نحو ثلاثين سنة ، والذي قرّع فيه ماركس انتهازية هذا البرنامج (٧) دون رحمة) ، ـ ان هذا التقريظ ليس قط من قبيل «الكلف» ، ليس قط من قبيل بهرج الكلام ، ولا من قبيل الحماسة في الجدال . ان ضرورة تربية الجماهير بصورة دائمة بروح هذه النظرة وهذه النظرة بالذات للثورة العنيفة

هي اساس تعاليم ماركس وانجلس بأكملها . وخيانة تعاليمهما من قبل التيارين الاشتراكي ـ الشوفيني والكاوتسكي السائدين اليوم تتجلى بوضوح خاص بنسيان هؤلاء واولئك لهذه الدعاية ، لهذا التحريض .

ان الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية لا تمكن بدون ثورة عنيفة . والقضاء على الدولة البروليتارية، اي على كل دولة ، لا يمكن عن غير طريق « الاضمحلال » .

لقد شرح ماركس وانجلس هذه النظرات بصورة مفصلة وملموسة دارسين كل حالة ثورية معينة ومحللين عبر خبرة كل ثورة بعينها . وها نحن ننتقل الى هذا القسم من تعاليمهما وهو دون شك اهم اقسامها .

الفصل الثاني

الدولة والثورة خبرة سنوات ١٨٤٨ ـ ١٨٥١

١ . عشية الثورة

ان « بؤس الفلسفة » و « البيان الشيوعي » وهما بواكير الماركسية الناضجة ، يعودان بالضبط لعشية ثورة سنة ١٨٤٨ . وبحكم هذا الواقع نجد فيهما لحد ما ، الى جانب بسط الأسس العامة للماركسية ، انعكاسا لتلك الحالة الثورية والملموسة ، ولذا ربما يكون من الاصوب تحليل ما قاله مؤلفا هذين الكتابين عن الدولة مباشرة قبل بسطهما للاستنتاجات

التي استخلصناها من خبرة سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥١ .
قال ماركس في « بؤس الفلسفة » :

« ... في مجرى التطور تقيم الطبقة العاملة في مكان المجتمع البرجوازي القديم رابطة لا مكان فيها للطبقات وتضادها ، تنعدم فيها كل سلطة سياسية بمعنى الكلمة الخاص ، ما دامت السلطة السياسيةهي الافصاح الرسمي عن تضاد الطبقات في قلب المجتمع البرجوازي» (ص ١٨٢ من الطبعة الالمانية لسنة١٨٨٥) .

ومن المفيد أن نقارن هذا العرض المجمل لفكرة زوال الدولة بعد القضاء على الطبقات مع العرض الوارد في « البيان الشيوعي » الذي كتبه ماركس وانجلس بعد عدة أشهر ، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٨٤٧ :

« ... عندما رسمنا الخطوط الكبرى لمراحل تطور البروليتاريا ، وصفنا الحرب الاهلية المستترة لهذا الحد او ذاك والتي تعمل في المجتمع حتى الساعة التي تتحول فيها الى ثورة مكشوفة وتؤسس فيها البروليتاريا سيادتها عن طريق اسقاط البرجوازية بالعنف ...

« ... رأينا فيما تقدم أن الخطوة الاولى في الثورة العمالية هي تحول » (حرفيا : رفع) « البروليتاريا الى طبقة سائدة ، هي اكتساب الديموقراطية .

تستفيد البروليتاريا من سيادتها السياسية لكيما تنتزع بالتدريج من البرجوازية كامل رأس المال وتمركز

جميع ادوات الانتاج في أيدي الدولة ، أي في أيدي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة ولكيما تزيد بأسرع ما يمكن مجمل القوى المنتجة » (ص ٣١ و ٣٧ من الطبعة الالمانية السابعة لسنة ١٩٠٦) .

نرى هنا صيغة لفكرة من أروع وأهم الافكار الماركسية في مسألة الدولة ، أي فكرة « ديكتاتورية البروليتاريا » (كما غدا ماركس وانجلس يقولان بعد كومونة باريس)، ثم تعريفا للدولة في منتهى الأهمية هو أيضا في عداد « ما نسي من كلمات » الماركسية . « الدولة ، أي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة » .

ان تعريف الدولة هذا، عدا أنه لم يشرح قط في مطبوعات الدعاية والتحريض المسيطرة في الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية الرسمية ، قد نسي ، فضلا عن ذلك ، بالضبط لأن التوفيق بينه وبين الاصلاحية لا يمكن بوجه ، فهو شوكة في عين الاوهام الانتهازية المعتادة ، الاوهام البرجوازية الصغيرة القائلة بـ « تطور الديموقراطية السلمي » .

البروليتاريا بحاجة للدولة ـ هذا ما يكرره جميع الانتهازيين، والاشتراكيين ـ الشوفينيين والكاوتسكيين ، مؤكدين ان هذه هي تعاليم ماركس و «ناسين» ان يضيفوا ، اولا، ان البروليتاريا براي ماركس ليست بحاجة الا لدولة في طريق الاضمحلال، اي مبنية بشكل لا مندوحة لها معه من أن تأخذ بالاضمحلال على الفور ومن ان تضمحل ، وثانيا ، ان الشغيلة بحاجة الى « دولة ، « اي الى البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة » .

الدولة هي نوع خاص من تنظيم للقوة . هي تنظيم للعنف بقصد قمع طبقة من الطبقا ت. فاية طبقة ينبغي للبروليتاريا ان تقمع ؟ بطبيعة الحال ينبغي لها ان تقمع الطبقة المستثمِرة وحدها ، اي البرجوازية. ان الشغيلة ليسوا بحاجة الى الدولة الا لقمع مقاومة المستثمِرين ، ولا يقدر على قيادة هذا القمع، على تطبيقه في الحيـاة ، غير البروليتاريا بوصفهـا الطبقـة الوحيدة الثورية حتى النهاية ، الطبقة الوحيدة الكفوء لتوحيد جميـع الشغيـلة والمستثمريـن من أجل النضـال ضـد البرجوازية ، من أجل اسقاطها تماما .

تحتاج الطبقات المستثمِرة الى السيادة السياسية للابقاء على الاستثمار ، اي من اجل المصالح الانانية للاقلية الضئيلة وضد الاكثرية الكبرى من الشعب. وتحتاج الطبقات المستثمَرة الى السيادة السياسية للقضاء التام على كل استثمار ، اي لمصلحة الاكثرية الكبرى من الشعب وضد اقليـة ضئيلة من ملاكي العبيد المعاصرين ، اي الملاكين العقاريين والراسماليين.

ان الديموقراطيين صغار البرجوازيين، ادعياء الاشتراكية هؤلاء ، الذين استعاضوا عن النضال الطبقي باحلام عن التوفيق بين الطبقات ، تصوروا كذلك التحويل الاشتراكي بمثابة حلم، لا بشكل اسقاط سيادة الطبقة المستثمِرة ، بل بشكل خضوع الاقلية بصورة سلمية للاكثريـة المدركة لواجباتهـا . وهذه الطوبوية البرجوازية الصغيرة المرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بالاعتراف بوجود دولة قائمة فوق الطبقات قد افضت عمليا الى خيانة مصالح الطبقات الكادحة ، كما بيّن ذلك مثلا تاريخ ثورتي ١٨٤٨ و١٨٧١ الفرنسيتين وكما بينت خبرة الاشتراك

« الاشتراكي » بالوزارات البرجوازية في انجلترا وفرنسا وايطاليا وغيرها من البلدان في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين (٨) .

لقد ناضل ماركس طيلة حياته ضد هذه الاشتراكية البرجوازية الصغيرة التي بعثها الان في روسيا حزبا الاشتراكيين ـ الثوريين والمناشفة . وقد طور ماركس باستقامة نظرية النضال الطبقي بما في ذلك نظرية السلطة السياسية ، نظرية الدولة .

ان اسقاط سيادة البرجوازية لا يمكن الا من جانب البروليتاريا باعتبارها طبقة خاصة تعدها ظروف وجودها الاقتصادية لهذا الاسقاط وتعطيها الامكانية والقوة للقيام بذلك . فبينما تجزىء البرجوازية وتبعثر الفلاحين وجميع فئات البرجوازية الصغيرة ، ترص البروليتاريا وتوحدها وتنظمها . فالبروليتاريا بحكم دورها الاقتصادي في الانتاج الضخم ، هي الوحيدة الكفوء لتكون زعيما لجميع جماهير الشغيلة والمستثمَرين الذين تستثمرهم البرجوازية وتظلمهم وتضغط عليهم في حالات كثيرة ضغطا ليس بأضعف بل هو اشد من ضغطها على البروليتاريين ، ولكنهم غير اهل للنضال المستقل في سبيل تحررهم .

ان تعاليم النضال الطبقي التي يطبقها ماركس على مسألة الدولة وعلى مسألة الثورة الاشتراكية تفضي لا محالة الى الاعتراف بسيادة البروليتاريا السياسية ، بديكتاتوريتها ، اي بسلطتها التي لا تقتسمها مع احد والتي تستند مباشرة على قوة الجماهير المسلحة . ان اسقاط البرجوازية لا يمكن

ان يتحقق عن غير طريق تحول البروليتاريا الى طبقة سائدة كفوء لقمع ما تقوم به البرجوازية حتما من مقاومة يائسة ولتنظيم جميع جماهير الشغيلة والمستثمَرين للنظام الاقتصادي الجديد .

لا بد للبروليتاريا من سلطة الدولة ، من تنظيم القوة المتمركز ، من تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمِرين او لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبرجوازية صغيرة واشباه بروليتاريين في امر « ترتيب » الاقتصاد الاشتراكي.

ان الماركسية ، اذ تربّي حزب العمال ، تربي طليعة البروليتاريا الكفوء لاخذ السلطة وللسير بكل الشعب الى الاشتراكية ولتوجيه وتنظيم النظام الجديد ولتكون معلما وقائدا وزعيما لجميع الشغيلة والمستثمَرين في امر تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية . اما الانتهازية السائدة اليوم ، فانها بالعكس تربي من حزب العمال جماعة منفصلة عن الجماهير تمثل العمال ذوي الاجور العليا الذين « يدبرون امورهم » بصورة لا بأس بها في ظل الرأسمالية ويبيعون مقابل عصيدة من العدس حق الابن البكر ، اي انهم يتخلون عن دور الزعماء الثوريين للشعب في النضال ضد البرجوازية .

« الدولة ، اي البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة » — ان نظرية ماركس هذه ترتبط ارتباطا وثيقا بكامل تعاليمه عن دور البروليتاريا الثوري في التاريخ . وخاتمة هذا الدور هي ديكتاتورية البروليتاريا ، سيادة البروليتاريا سياسيا .

ولكن ، اذا كانت البروليتاريا بحاجة الى الدولة بوصفها

منظمة خاصة للعنف ضد البرجوازية ، فمن هنا ينبثق الاستنتاج من نفسه : هل من المعقول انشاء مثل هذه المنظمة دون ان يسبق ذلك تحطيم وتدمير آلة الدولة التي انشأتها البرجوازية لنفسها ؟ هذا هو الاستنتاج الذي يسير بنا « البيان الشيوعي » مباشرة اليه وعن هذا الاستنتاج يتحدث ماركس ملخصا خبرة ثورة سنوات ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ .

٢ . حاصل الثورة

في مسألة الدولة التي نحن بصددها لخص ماركس خبرة ثورة سنوات ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ في كتابه « ١٨ برومير لويس بونابارت » بالعبارات التالية :

« ... ولكن الثورة عميقة . انها ما تزال في رحلة عبر المطهر . انها تقوم بمهمتها حسب منهاج . فحتى الثاني من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ » (يوم قيام لويس بونابارت بالانقلاب) « اتمت نصف عملها التحضيري ، وهي تتم الان النصف الاخر . في البدء بلغت بالسلطة البرلمانية درجة الكمال ليصبح بامكانها اسقاطها . والان ، عندما تم لها ذلك تبلغ بالسلطة التنفيذية درجة الكمال ، تصل بها الى تعبيرها الصرف، تجعلها في عزلة ، تعارضها بنفسها باعتبارها الهدف الوحيد لكيما تمركز ضدها جميع قوى التدمير » (خط التشديد لنا) . وعندما تتم الثورة هذا النصف الثاني

من عملها التحضيري ، عندئذ تنهض اوروبا على قدميها وتهتف فرحة : ما أحسن ما تحفر ايها الخلد الهرم !

هذه السلطة التنفيذية مع منظمتها البيروقراطية والعسكرية الجسيمة ، مع آلة دولتها ، المعقدة جدا والمصطنعة ، مع هذا الجيش من الموظفين من نصف مليون شخص الى جانب جيش من الجند من نصف مليون ايضا ، هذه الهيئة الطفيلية المريعة التي تلف كامل جسد المجتمع الفرنسي كأنها الشبكة وتسد عليه جميع المسام ، قد نشأت في زمن الملكية المطلقة عند غروب الاقطاعية ، هذا الغروب الذي ساعدت هذه الهيئة في تعجيله » . ان الثورة الفرنسية الاولى قد طورت التمركز ، « ولكنها الى جانب ذلك وسعت نطاق وصلاحيات السلطة الحكومية وضاعفت عدد خدمها . اما نابليون فقد بلغ بآلة الدولة هذه درجة الكمال » . والملكية الشرعية وملكية تموز (يوليو) « لم تضيفا شيئا جديدا عدا تقسيم للعمل اكبر ...

... واخيرا وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها في نضالها ضد الثورة مضطرة الى ان تقوي الى جانب تدابير القمع ادوات السلطة الحكومية وتمركزها . أن جميع الانقلابات قد اتقنت هذه الآلة بدلا من ان تحطمها» (خط التشديد لنا) . « فالاحزاب التي خلفت بعضها بعضا في النضال من اجل السيادة كانت ترى في الاستيلاء على صرح الدولة الهائل هذا الغنيمة الرئيسية عند الظفر » (« ١٨ برومير لويس بونابارت » ، ص٩٨

و ٩٩ ، الطبعة الرابعة ، هامبورغ ، سنة ١٩٠٧) .

في هذه المحاكمة الرائعة تخطو الماركسية خطوة كبرى الى امام بالمقارنة مع « البيان الشيوعي » . ففي « البيان الشيوعي » قد طرحت مسألة الدولة بصورة مجردة للغاية وبمفاهيم وتعابير عامة جدا . وهنا تطرح المسألة بصورة ملموسة ويستخلص الاستنتاج في منتهى الدقة والوضوح وبلمس حسيا : جميع الثورات السابقة أتقنت آلة الدولة في حين ينبغي تحطيمها وتكسيرها .

ان هذا الاستنتاج هو الاستنتاج الرئيسي الاساسي في تعاليم الماركسية عن الدولة . وهذا الامر الاساسي بالضبط، عدا انه قد نسي بصورة تامة في الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية الرسمية السائدة ، قد شوهه تشويها (كما سنرى فيما يأتي) ابرز النظريين في الاممية الثانية ، كاوتسكي .

في « البيان الشيوعي » لخصت دروس التاريخ العامة التي تجعلنا نرى في الدولة هيئة للسيادة الطبقية وتفضي بنا الى استنتاج لا ندحة عنه وهو ان البروليتاريا لا تستطيع اسقاط البرجوازية اذا لم تستول في البدء على السلطة السياسية ، اذا لم تحصل على السيادة السياسية ، اذا لم تحول الدولة الى « بروليتاريا منظمة بوصفها طبقة سائدة »، وأن هذه الدولة البروليتارية تبدأ بالاضمحلال فور انتصارها ، لان الدولة لا لزوم لها ولا يمكن ان توجد في مجتمع خال من التناقضات الطبقية . في «البيان الشيوعي» لم تطرح مسألة كيف ينبغي ان تتم ـ من وجهة نظر التطور

التاريخي ـ هذه الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بالدولة البروليتارية .

وهذه المسألة بالذات يطرحها ماركس ويحلها في سنة ١٨٥٢ . ان ماركس الأمين لفلسفته المادية الديالكتيكية يأخذ كأساس الخبرة التاريخية التي اعطتها السنوات العظمى ، سنوات ثورة ١٨٤٨ـ١٨٥١ . وتعاليم ماركس هنا، كشأنها ابدا ، هي تلخيص للخبرة على ضوء نظرة فلسفية عميقة ومعرفة واسعة للتاريخ .

لقد طرحت مسألة الدولة بصورة ملموسة . كيف نشأت تاريخيا الدولة البرجوازية ، آلة الدولة الضرورية لسيادة البرجوازية ؟ ماذا طرأ عليها من تغير وتطور في مجرى الثورات البرجوازية وحيال النضالات التي قامت بها الطبقات المظلومة مستقلة ؟ وما هي واجبات البروليتاريا ازاء آلة الدولة هذه ؟

ان سلطة الدولة المتمركزة التي تسم المجتمع البرجوازي قد ظهرت في عهد سقوط الحكم المطلق . وثمة مؤسستان تميزان اكثر من غيرهما آلة الدولة هذه ، هما الدواوينية والجيش الدائم . وقد تكلم ماركس وانجلس في مؤلفاتهما مرارا وتكرارا مبينين الوف الصلات التي تربط هاتين المؤسستين بالبرجوازية نفسها . وخبرة كل عامل تشرح هذه الصلة بمنتهى الجلاء والبلاغة . وتتعلم الطبقة العاملة بتجاربها المرة ادراك هذه الصلة ، ولذلك تفهم الطبقة العاملة بهذه السهولة وتستوعب العلم الذي يبين حتمية هذه الصلة، العلم الذي اما ان ينكره الديموقراطيون صغار البرجوازيين

عن جهل او استهتار او انهم يعترفون به « عموما » باستهتار اكبر ناسين ان يستخلصوا منه الاستنتاجات العملية المناسبة .

الدواوينية والجيش الدائم هما « طفيلي » على جسد المجتمع البرجوازي ، طفيلي اولدته التناقضات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع : انما هما ذلك « الطفيلي » الذي « يسد » مسام الحياة . غير أن الانتهازية الكاوتسكية السائدة اليوم في الاشتراكية ـ الديموقراطية الرسمية تعتبر النظرة الى الدولة كعضوية طفيلية، خاصة من خصائص الفوضوية وحدها . وبديهي ان هذا التشويه للماركسية ملائم جدا لمصالح اولئك التافهين الضيقي الافق الذين اهانوا الاشتراكية اهانة منقطعة النظير أذ جعلوها تبرر وتجمل الحرب الاستعمارية باعطائها مفهوم « الدفاع عن الوطن » ، ولكن هذا هو ، على كل حال ، تشويه لا شك فيه .

عبر جميع الثورات البرجوازية التي كانت اوروبا مسرحا لعدد عديد منها منذ سقوط الاقطاعية يجري تطوير واتقان وتوطيد هذا الجهاز الدواويني والعسكري . فالبرجوازية الصغيرة ، مثلا ، هي التي تنجذب لجانب البرجوازية الكبيرة وتخضع لها لحد كبير عن طريق هذا الجهاز الذي يعطي الفئات العليا من الفلاحين وصغار الحرفيين والتجار وغيرهم مقاعد مريحة وهادئة ومحترمة نسبيا تجعل الجالسين فيها فوق الشعب . انظروا ، مثلا ، ما جرى في روسيا في غضون نصف سنة تبعت ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧ (٩) : كراسي الدواوين التي كانوا يفضلون اعطاءها فيما مضى

بزمرة المئة السود قد غدت غنيمة يتهافت عليها الكاديت (١٠) والمناشفة والاشتراكيون ــ الثوريون . لم يفكر هؤلاء في الجوهر بأية اصلاحات جدية ، محاولين تأجيلها « حتى الجمعية التأسيسية » وتأجيل الجمعية التأسيسية شيئا فشيئا حتى نهاية الحرب ! اما في أمر اقتسام الغنيمة ، في أمر اشغال مناصب الوزراء ونواب الوزراء والمحافظين والخ. والخ . ، فلم يتباطأوا ولم ينتظروا اي جمعية تأسيسية ! اما لعبة التطبيقات لتأليف الحكومة فلم تكن في الجوهر غير افصاح عن اقتسام واعادة اقتسام « الغنيمة » الجاري من اعلى الى اسفل ، في البلاد من اقصاها الى اقصاها وفي كامل الجهاز الاداري المركزي والمحلي . والنتيجة ، النتيجة الموضوعية لستة اشهر ــ من ٢٧ شباط (فبراير) حتى ٢٧ آب (اغسطس) سنة ١٩١٧ ــ لا تقبل جدالا : الاصلاحات قد أجلت وتقسيم مقاعد الدواوين قد جرى و « اخطاء » التقسيم قد اصلحت باعادة التقسيم عدة مرات .

ولكن بمقدار ما تتكرر « اعادة تقسيم » الجهاز الدواويني بين مختلف احزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (بين الكاديت والاشتراكيين ــ الثوريين والمناشفة ، اذا ما أخذنا روسيا مثلا) يتبين للطبقات المظلومة والبروليتاريا في مقدمتها بصورة اوضح عداؤها المستحكم حيال المجتمع البرجوازي برمته . ومن هنا تجد جميع الاحزاب البرجوازية بما فيها الاكثر ديموقراطية ومنها « الديموقراطية الثورية » نفسها امام ضرورة تشديد تدابير القمع الموجهة ضد البروليتاريا الثورية وتعزيز جهاز القمع ، اي آلة الدولة

بالذات . ومجرى الاحداث هذا يحمل الثورة على « تركيز جميع قوى الهدم » ضد سلطة الدولة ، يحملها على ان تضع امامها لا مهمة تحسين آلة الدولة ، بل مهمة تحطيمها والقضاء عليهـا .

ان ما دفع الى طرح المهمة بهذا الشكل ليس الاستدلالات المنطقية ، بل مجرى الاحداث الواقعي ، الخبرة الحية التي اعطتها سنوات ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ . ومما يبين لنا مدى شدة تمسك ماركس بالخبرة التاريخية ودقته في عدم الخروج عن قاعدتها الواقعية ، كونه لم يطرح في سنة ١٨٥٢ بعد بصورة عملية مسألة : بأي شيء يستعاض عن آلة الدولة هذه التي ينبغي القضاء عليها . ذلك الاختبار لم يعط في ذلك الحين مادة لهذه المسألة التي طرحها التاريخ على بساط البحث فيما بعد ، في سنة ١٨٧١ . في سنة ١٨٥٢ ، لم يكن بامكان المرء ان يقرر على أساس التتبع التاريخي وبدقة العلوم الطبيعية غير واقع ان الثورة البروليتارية قد واجهت مهمة « تركيز جميع قوى الهدم » ضد سلطة الدولة ، مهمة « تحطيم » آلة الدولة .

رب سائل يسأل عما اذا كان من الصحيح تعميم اختبارات وملاحظات واستنتاجات ماركس وتطبيقها على محيط اوسع من تاريخ فرنسا خلال ثلاث سنوات ، ١٨٤٨ـ ١٨٥١ ؟ ولتحليل هذه المسألة نذكر في بادىء الامر بملاحظة لانجلس ، ثم ننتقل الى بحث الوقائع .

لقد كتب انجلس في مقدمته للطبعة الثالثة من كتاب « ١٨ برومير » :

« ... فرنسا هي البلاد التي سار فيها دائما نضال الطبقات التاريخي ، اكثر مما في اية بلاد اخرى، حتى نهايته الفاصلة . وفي فرنسا صقلت بالصورة الاوضح تلك الاشكال السياسية المتفيرة التي كان يجري ضمنها هذا النضال الطبقي والتي كانت تتجلى فيها نتائجه . وفرنسا التي كانت مركز الاقطاعية في القرون الوسطى والتي كانت من عهد النهضة البلد النموذجي للملكية الرتبية الموحدة ، قد حطمت الاقطاعية في الثورة الكبرى واقامت سيادة البرجوازية صافية صفاء كلاسيكيا لم يعهد في أي بلد من البلدان الاوروبية الاخرى . وفي هذه البلاد يظهر نضال البروليتاريا التي ترفع راسها ، ضد البرجوازية السائدة ، بشكل حاد لا تعرفه البلدان الاخرى » (ص٤ من طبعة سنة ١٩٠٧) .

لقد شاخت الملاحظة الاخيرة ما دام ثمة انقطاع قد وقع منذ سنة ١٨٧١ في نضال البروليتاريا الفرنسية الثوري ، رغم ان هذا الانقطاع مهما كان طويلا لا ينفي لأي حد احتمال ظهور فرنسا في الثورة البروليتارية المقبلة باعتبارها البلد الكلاسيكي الذي يسير فيه نضال الطبقات حتى نهايته الفاصلة .

ولكن فلنلق نظرة عامة على تاريخ البلدان المتقدمة في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . اننا نرى ان السير نفسه قد جرى بصورة ابطأ واشكال اكثر تنوعا وعلى مسرح اوسع جدا : من جهة، تكون « السلطة البرلمانية »

سواء في البلدان الجمهورية (فرنسا ، اميركا ، سويسرا) او في البلدان الملكيـة (انكلترا ، المانيا لحد ما ، ايطاليـا والبلدان السكاندينافية ، الخ .) ، ومن الجهة الاخرى ، النضال من اجل السلطـة بين مختلـف احزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانـت تقتسم وتعيـد اقتسام « غنيمة » المقاعد في الدواوين دون ان تمس بأسس النظـام البرجوازي ، وفي النهاية اتقان وتوطيد «السلطة التنفيذية»، جهازها الدواويني والعسكري .

ومما من شك في ان تلك هي السمات العامة للتـطور الحديث كله في الدول الراسمالية بوجه عام . خلال ثلاث سنوات ، ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ ، اظهرت فرنسا بشكل سريع حاد ومركز نفس مجريات التطور التـي تسم العالم الراسمالي بأكمله .

والاستعمار (الامبريالية) ـ عصر الراسمال البنكي ، عصر الاحتكـارات الراسمـالية العمـلاقة ، عصر صيرورة الراسمالية الاحتكارية الى راسمالية الدولـة الاحتكارية ـ يظهر بوضوح كبير تعزز « آلة الدولة » لحد خارق واتساع جهازها الدواويني والعسكري اتساعا منقطع النظير من جراء تشديد القمع الموجه ضد البروليتاريا ان في البلدان الملكية او في البلدان الاوسع حرية ، اي البلدان الجمهورية .

ان التاريخ العالمي يدفع الآن دون شك في نطاق أوسع بما لا يقاس من سنة ١٨٥٢ الى « تركيز جميع قوى » الثورة البروليتارية لـ « تهدم » آلة الدولة .

بم تستعيض عنها البروليتاريا ؟ لقد اعطـت كومونـة

بأريس على هذا السؤال الجواب البليغ .

٣ . وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢ *

في سنة ١٩٠٧ ، نشر مرينغ في مجلة « Neuezeit » (« نويه زايت ») (١١) (٢٥ ، ٢ ، ١٦٤) فقرات من رسالة وجهها ماركس الى فيديمير في٥ آذار (مارس) سنة ١٨٥٢ . وقد تضمنت الرسالة فيما تضمنت المحاكمة الرائعة التالية :

« وفيما يخصني فليس لي لا فضل اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر ولا فضل اكتشاف تناضلها. فقد سبقني بوقت طويل مؤرخون برجوازيون بسطوا التطور التاريخي لنضال الطبقات هذا ، واقتصاديون برجوازيون بسطوا التطور التاريخي لنضال الطبقات هذا ، واقتصاديون برجوازيون بسطوا البنية الاقتصادية للطبقات . وما اعطيته من جديد يتلخص في اقامة البرهان على ما يأتي : ١) ان وجود الطبقات يقترن بمراحل معينة لتطور الانتاج

(Historische entwicklungsphasen derproduktion)

٢) ان النضال الطبقي يفضي لا محالة الى ديكتاتورية البروليتاريا ، ٣) أن هذه الديكتاتورية نفسها ليست غير ممر الى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات ... »

---

* اضافة الي الطبعة الثانية .

في هذه الكلمات تيسر لماركس ان يفصح بكل الجلاء ؛ اولا ، عما يميز تعاليمه بصورة رئيسية وجذرية عن تعاليم مفكري البرجوازية الرواد الاعمق معرفة ، وثانيا ، عن كنه تعاليمه بشأن الدولة .

الأمر الرئيسي في تعاليم ماركس هو النضال الطبقي . هذا ما يقال وما يكتب بكثرة كثيرة ، بيد ان هذا غير صحيح. فعن عدم الصحة هذا تنتج ، الواحد بعد الآخر ، التشويهات الانتهازيةللماركسية وينتج تزويرها بروح تقبلها البرجوازية. ذلك لأن التعاليم بشأن النضال الطبقي لم توضع من قبل ماركس ، بل من قبل البرجوازية قبل ماركس ، وهي بوجه عام مقبولة للبرجوازية . ومن لا يعترف بغير نضال الطبقات ليس بماركسي بعد ، وقد يظهر انه لم يخرج بعد عن نطاق التفكير البرجوازي والسياسة البرجوازية . ان حصر الماركسية في التعاليم بشأن النضال الطبقي يعني بتر الماركسية وتشويهها وقصرها علىما تقبله البرجوازية. ليس بماركسي غير الذي يجعل اعترافه بالنضال الطبقي شاملا الاعتراف بديكتاتورية البروليتاريا . وهذا ما يميز بصورة جوهرية الماركسي عن البرجوازي الصغير (وحتى الكبير) العادي . وعلى هذا المحك ينبغي ان يتحقق من الفهم الحق للماركسية والاعتراف الحق بها . وعندما وصل تاريخ اوروبا عمليا بالطبقة العاملة الى هذه المسألة، لا غرو ان يظهر جميع الانتهازيين والاصلاحيين وايضا جميع «الكاوتسكيين» (وهم اناس يترددون بين الاصلاحية والماركسية) تافهين

يرثى لهم وديموقراطيين صغار برجوازيين ينكرون ديكتاتورية البروليتاريا . فكراسة كاوتسكي «ديكتاتورية البروليتاريا» التي صدرت في آب (اغسطس) سنة ١٩١٨ ، اي بعد صدور الطبعة الاولى من هذا الكتاب بوقت طويل ، هي نموذج لتشويه الماركسية على نمط صغار البرجوازيين وللتبرؤ منها بحطة عملا مع الاعتراف بها بالقول نفاقا (راجع كراسي : « الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي »، بتروغراد وموسكو سنة ١٩١٨) .

ان الانتهازية المعاصرة بشخص ممثلها الرئيسي ، الماركسي السابق كاوتسكي ، تنطبق تماما على الوصف الذي اعطاه ماركس للموقف البرجوازي ، لأن هذه الانتهازية تحصر نطاق الاعتراف بالنضال الطبقي بأطار العلاقات البرجوازية . (والحال ، انه ليس ثمة شخص من الليبراليين المثقفين يرفض الاعتراف « المبدئي » بالنضال الطبقي ضمن هذا النطاق، في نطاق حدوده !) ان الانتهازية لا توصل الاعتراف بالنضال الطبقي حتى الامر الرئيسي بالذات ، حتى مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية ، حتى مرحلة اسقاط البرجوازية والقضاء التام عليها . وفي الواقع لا بد لهذه المرحلة من ان تكون مرحلة نضال طبقي لا نظير لشدته، مرحلة تتخذ اشكاله فيها حدة منقطعة النظير ، وبالتالي لا بد لدولة هذه المرحلة من ان تكون دولة ديموقراطية من نوع جديد (لأجل البروليتاريين والمعدمين بوجه عام) وديكتاتورية من نوع جديد (ضد البرجوازية) .

وبعد . لا يستوعب فحوى تعاليم ماركس بشأن الدولة الا الذي يفهم ان ديكتاتورية الطبقة الواحدة هي ضرورة ليس فقط في كل مجتمع طبقي بوجه عام ، ليس فقط للبروليتاريا التي اسقطت البرجوازية ، بل ايضا لمرحلة تاريخية كاملة تفصل الرأسمالية عن « المجتمع اللا طبقي »، عن الشيوعية. ان اشكال الدول البرجوازية في منتهى التنوع ، ولكن كنهها واحد : فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل او ذاك وفي نهاية الامر ديكتاتورية البرجوازية على التأكيد . وطبيعي ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا بد وان يعطي وفرة كبرى من الاشكال السياسية وتنوعها ، ولكن فحواها لا بد وان يكون واحدا : ديكتاتورية البروليتاريا .

الفصل الثالث

الدولة والثورة. خبرة كومونة باريس سنة ١٨٧١.

تحليل ماركس

١ . بم تتلخص البطولة في محاولة الكومونيين ؟

من المعروف ان ماركس قد حذر العمال الباريسيين قبل الكومونة بعدة اشهر ، في خريف سنة ١٨٧٠ ، مبرهنا ان محاولة اسقاط الحكومة تكون حماقة اليأس (١٢) . ولكن

عندما فرضت على العمال المعركة الفاصلة في آذار (مارس) سنة ١٨٧١ ، وعندما قبلها هؤلاء وغدا الانتفاض أمرا واقعا حيا ماركس الثورة البروليتارية بمنتهى الحماسة رغم نذير الشؤم . لم يتمسك ماركس بشجب دعي لحركة « جاءت في غير اوانها » على غرار الماركسي الروسي المرتد بليخانوف الذي اشتهر شهرة لا يغبط عليها والذي كان في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٥ يكتب مشجعا نضال العمال والفلاحين ، ثم ، بعد كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٠٥ ، اخذ يصرخ على نمط الليبراليين : « ما كان ينبغي حمل السلاح » .

ولكن ماركس لم يكتف بالاعجاب ببطولة الكومونيين الذين « هبوا لاقتحام السماء » حسب تعبيره . ففي هذه الحركة الثورية الجماهيرية ، وان كانت لم تبلغ الهدف ، قد رأى خبرة تاريخية ذات أهمية كبرى ، خطوة معينة الى الأمام تخطوها الثورة البروليتارية العالمية ، خطوة عملية اهم من مئات البرامج والاستدلالات . وقد وضع ماركس نصب عينيه مهمة تحليل هذه الخبرة واستخلاص الدروس التاكتيكية منها واعادة النظر في نظريته على اساسها .

« فالتصليح » الوحيد الذي اعتبر ماركس ان من الضروري ادخاله على « البيان الشيوعي » قد استوحاه من خبرة الكومونيين الباريسيين الثورية .

ان آخر مقدمة لطبعة المانية جديدة من « البيان الشيوعي » وقعها مؤلفاه معا تحمل تاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٨٧٢ . وفي هذه المقدمة يقول المؤلفان كارل ماركس

وفريدريك انجلس ان برنامج « البيان الشيوعي » « قد شاخ اليوم في بعض اماكنه » .

« ... وبوجه خاص برهنت الكومونة أن « الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتفي بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة وان تحركها لاهدافها الخاصة » ...

والكلمات الموضوعة ضمن القوسين المزدوجين الثانيين قد اقتبسها المؤلفان من كتاب ماركس : « الحرب الاهلية في فرنسا » .

وهكذا ، فان ماركس وانجلس قد اعتبرا ان لاحد الدروس الاساسية الرئيسية التي اعطتها كومونة باريس اهمية كبرى تحملهما على ادخاله في « البيان الشيوعي » باعتباره تعديلا جوهريا .

ومما هو بليغ في مدلوله واقع ان الانتهازيين قد شوهوا هذا التعديل الجوهري ذاته، وان تسعة اعشار قراء «البيان الشيوعي» ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة منهم ، يجهلون على التأكيد معناه . وسنتناول هذا التشويه بالتفصيل فيما يأتي ، في فصل خاص بالتشويهات . وحسبنا الآن ان نشير الى ان « المفهوم » المبتذل الشائع لعبارة ماركس المعروفة التي اوردناها يتلخص في زعم مفاده ان ماركس يؤكد هنا فكرة التطور البطيء خلافا للاستيلاء على السلطةوهلم جرا .

والحقيقة هي العكس تماما . تتلخص فكرة ماركس في أن واجب الطبقة العاملة هو تحطيم « آلة الدولة الجاهزة » وكسرها ، لا الاكتفاء بمجرد الاستيلاء عليها .

ففي الثاني عشر من نيسان (ابريل) سنة ١٨٧١ ، اي

في ايام الكومونة بالذات ، كتب ماركس الى كوغلمان :

« ... اذا ما تصفحت الفصل الاخير من كتابي « ١٨ برومير » تراني اعلنت أن المحاولة التالية للثورة الفرنسية يجب أن تكون لا « تسليم الآلة البيروقراطية العسكرية من يد الى اخرى كما كان يحدث حتى الآن ، بـل تحطيمها » (خـط التشديد لماركس) . وفي الاصل كلمة (Zerbrechen) . « وهـذا هو الشرط الاولي لكل ثورة شعبية حقا في القارة . وهذا هو ما يحاوله رفاقنا الباريسيون الابطال » (ص٧٠٩ في «Neue zeit» ٢٠ ، ١ ، سنة ١٩٠١–١٩٠٢ .)

(صدرت رسائل ماركس الى كوغلمان بالروسية فيما لا يقل عن طبعتين اشرفت على تحرير احداهما وقدمت لهـا) .

في هذه الكلمات : « تحطيم آلة الدولـة البيروقراطية العسكرية » اعرب بايجاز عن درس الماركسية الرئيسي بشأن واجبات البروليتاريا في الثورة حيال الدولة . وهذا هو بعينه الدرس الذي لم يقتصر الامر على نسيانه بصورة تامة ، بـل وشوّه تمـاما في « تأويـل » الماركسية الكاوتسكي المسيطر !

وفيما يخص الفقرة التي يرجع اليها ماركس من « ١٨ برومير » فقد اثبتناها كاملة فيما تقدم .

وتنبغي الاشارة بوجه خاص الى نقطتين من فقرة ماركس المذكورة . اولا ، انه يقصر استنتاجه على القارة . وقد كان هذا مفهوما في سنة ١٨٧١ ، عندما كانت انجلترا ما تزال

نموذجا لبلاد رأسمالية صرف ، ولكنها خالية من الطغمة العسكرية ولحد بعيد من البيروقراطية . ولذا استثنى ماركس انجلترا حيث كانت الثورة ، بما في ذلك الثورة الشعبية ، تبدو ممكنة ، وكانت ممكنة آنذاك بدون تحطيم « آلة الدولة الجاهزة » كشرط اولي .

في الوقت الحاضر ، في سنة ١٩١٧ ، في عصر اول حرب امبريالية كبرى ، يسقط تحديد ماركس هذا . فانجلترا واميركا ، اكبر وآخر ممثلي « الحرية الانجلو سكسونية في العالم قاطبة ، بمعنى انعدام الطغمة العسكرية والبيروقراطية، قد انزلقتا بصورة تامة في المستنقع الاوروبي العام ، المستنقع القذر والدامي للمؤسسات البيروقراطية العسكرية التي تخضع كل شيء ، وتسحق كل شيء . « فالشرط الاولي لكل ثورة شعبية حقا » هو ، في الوقت الحاضر ، في انجلترا واميركا كذلك ، تحطيم وهدم « آلة الدولة الجاهزة » (التي اعدت في هذين البلدين خلال سنوات ١٩١٤–١٩١٧ لدرجة الكمال «الاوروبي»، الامبريالي العام) .

ثانيا ، تسترعي انتباها خاصا ملاحظة ماركس العميقة منتهى العمق القائلة ان تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية هو « الشرط الاولي لكل ثورة شعبية حقا » . ويبدو مفهوم الثورة « الشعبية » هذا مستغربا على لسان ماركس. ونحسب أن البليخانوفيين والمناشفة الروس ، اتباع ستروفه هؤلاء الذين يريدون ان يعتبروا ماركسيين ، يستطيعون ان يصفوا تعبير ماركس هذا بانه « زلة لسان » . فقد شوهوا

الماركسية تشويها ليبراليا حقيرا بحيث لم يعودوا يرون معه غير معارضة الثورة البرجوازية بالثورة البروليتارية ، وهم فوق ذلك يفهمون هذا التعارض بجمود ما بعده جمود .

اذا ما أخذنا على سبيل المثل ثورات القرن العشرين فلا بد من الاعتراف طبعا بأن الثورتين البرتغالية والتركية هما على حد سواء ثورتان برجوازيتان . ولكن لم تكن لا هذه ولا تلك ثورة « شعبية » ، لان جمهور الشعب ، أكثريته الكبرى، لم تبرز بصورة ملحوظة ، نشيطة ومستقلة، بمطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية لا في هذه الثورة ولا في تلك . وبالعكس فان الثورة البرجوازية الروسية ، سنوات ١٩٠٥ـ ١٩٠٧ ، وان كانت لم تصب من النجاحات « الباهرة » ما اصابته احيانا الثورتان البرتغالية والتركية ، قد كانت دون شك ثورة « شعبية حقا » ، لان جمهور الشعب ، اكثريته ، فئاته الاجتماعية « السفلى » البعيدة الغور والتي سحقها الظلم والاستثمار ، قد نهضت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع مطالبها هي ، بطابع محاولاتها هي ان تبني على طريقتها مجتمعا جديدا مكان المجتمع القديم الجاري هدمه .

في سنة ١٨٧١ ، لم تكن البروليتاريا تشكل اكثرية الشعب في أي بلد من بلدان القارة الاوروبية . لم تكن الثورة تستطيع ان تكون ثورة « شعبية » تجذب للحركة الاكثرية حقا ، الا اذا شملت البروليتاريا والفلاحين . فهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان « الشعب » في ذلك الحين . ويوحد هاتين الطبقتين واقع ان «آلة الدولة البيروقراطية العسكرية» تظلمهما ، تسحقهما وتستثمرهما . وتحطيم هذه الآلة

وكسرها هو مصلحة « الشعب » حقا ، مصلحة اكثريته ، مصلحة العمال واكثرية الفلاحين ـ هو « الشرط الاولي » للتحالف الحر بين فقراء الفلاحين والبروليتاريا ؛ وبدون هذا التحالف لا تكون الديموقراطية وطيدة ولا يمكن التحويل الاشتراكي .

ومن المعروف ان كومونة باريس كانت تشق طريقها الى مثل هذا التحالف ، وهي لم تبلغ الهدف بحكم جملة من اسباب ذات طابع داخلي وخارجي .

اذن ، فعندما تكلم ماركس عن « الثورة الشعبية حقا » ، دون ان ينسى للحظة خصائص البرجوازية الصغيرة (الخصائص التي كثيراً ما تكلم عنها واكثر عنها الكلام) ، كان يأخذ بعين الاعتبار بدقة التناسب الواقعي بين الطبقات في اكثرية دول القارة الاوروبية في سنة ١٨٧١ . وقد قرر ، من الجهة الاخرى ، ان « تحطيم » آلة الدولة تفرضه مصالح العمال ومصالح الفلاحين على السواء وانه يوحدهم ويضع امامهم واجبا مشتركا هو القضاء على «الطفيلي» والاستعاضة عنه بشيء ما جديد .

بأي شيء على وجه التحقيق ؟

٢ . بمَ يستعاض عن آلة الدولة المحطمة ؟

وفي سنة ١٨٤٧ ، لم يعط ماركس في « البيان الشيوعي » على هذا السؤال غير جواب مجرد جدا ، أو بالاصح ، اعطى جوابا يشير الى المهام لا الى طرق حلها . فقد

كان جواب « البيان الشيوعي » هكذا : الاستعاضة عنها « بتنظيم البروليتاريا في طبقة سائدة » ، « باكتساب الديموقراطية » .

لم ينسق ماركس مع الخيال وانتظر من خبرة الحركة الجماهيرية ان تجيب على سؤال : ما هي الاشكال الملموسة التي سيتخذها تنظيم البروليتاريا بوصفها طبقة سائدة وباية صورة سينسجم هذا التنظيم مع « اكتساب الديموقراطية » الاتم والاكمل .

وفي كتاب « الحرب الاهلية في فرنسا » يحلل ماركس ادق التحليل خبرة الكومونة على ضآلة هذه الخبرة . فلنورد اهم الفقرات من هذا المؤلف :

في القرن التاسع عشر ، تطورت « سلطة الدولة المتمركزة مع اجهزتها المنتشرة في كل مكان : مع الجيش الدائم والشرطة والبيروقراطية ورجال الدين والفئة القضائية » ، هذه السلطة التي ترجع الى القرون الوسطى . ومع اشتداد التنافر الطبقي بين رأس المال والعمل « كانت سلطة الدولة تتخذ اكثر فاكثر طابع سلطةعامة لظلم العمل ، طابع اداة للسيطرة الطبقية . وبعد كل ثورة تؤذن بخطوة معينة الى امام في التضال الطبقي يتجلى طابع الاضطهاد المحض لسلطة الدولة على نحو اوضح فاوضح » . فبعد ثورة سنتي ١٨٤٨–١٨٤٩ ، غدت سلطة الدولة « آلة قومية لحرب الراسمال ضد العمل » وجاءت الامبراطورية الثانية موطدة لذلك .

« النقيض المباشر للامبراطورية كانت الكومونة ».
« فقد كانت شكلا معينا » « لجمهورية ينبغي لها ان تزيل لا الشكل الملكي للحكم الطبقي فحسب ، بل الحكم الطبقي ذاته ... »

بِمَ ، على وجه التحقيق ، ظهر هذا الشكل « المعين » للجمهورية البروليتارية ، الاشتراكية ؟ وكيف كانت الدولة التي شرعت بتأسيسها ؟

« ... كان اول مرسوم اصدرته الكومونة يقضي بالغاء الجيش الدائم والاستعاضة عنه بالشعب المسلح. »

وهذا المطلب يرد الآن في برامج جميع الاحزاب التي تريد ان تدعى اشتراكية. ولكن تظهر قيمة برامجها بالشكل الاوضح من سلوك الاشتراكيين ــ الثوريين والمناشفة عندنا ، هؤلاء الذين تخلوا عملا عن تنفيذ هذا المطلب عقب ثورة ٢٧ شباط (فبراير) بالذات !

« ... لقد شكلت الكومونة من اعضاء المجالس البلدية الذين اختيروا بالاقتراع الشامل في مختلف دوائر باريس . كانوا مسؤولين وكان يمكن الغاء التفويض الممنوح لهم في أي وقت كان . وكانت اكثريتهم ، بطبيعة الحال ، من العمال او من ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم ...

... والشرطة التي كانت حتى ذلك الحين اداة في

ايدي الحكومة المركزية جردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت الى هيئة للكومونة مسؤولة يمكن تبديلها في اي وقت كان ... وعلى هذا النحو كان موظفو سائر فروع الادارة ... ومن فوق الى اسفل ، ابتداء من اعضاء الكومونة كان يتعين اداء الخدمة العامة لقاء اجرة تساوي أجرة العامل . وقد اختفت جميع الامتيازات والعلاوات التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع اختفاء هؤلاء الموظفين ...وبعد ان ازالت الكومونة الجيش الدائم والشرطة ، وهما اداتا الحكم المادي في يد الحكومة القديمة ، اخذت في الحال تكسر اداة الاستعباد الروحي ، قوة الكهنة ... وفقد الموظفون القضائيون استقلالهم الصوري ... وكان من المترتب عليهم ان ينتخبوا في المستقبل بصورة مكشوفة وان يكونوا مسؤولين وعرضة للخلع ... »

وهكذا يبدو ان الكومونة لم تستعض عن آلة الدولة المحطمة « الا » بديموقراطية أتم : القضاء على الجيش الدائم، مبدأ انتخاب وعزل جميع الموظفين . ولكن هذه الـ « الا » تعني في حقيقة الأمر تبديلا هائلا لنوع من مؤسسات بنوع آخر يختلف اختلافا مبدئيا . نحن هنا في الحقيقة امام حالة من حالات « تحول الكمية الى كيفية » : فالديموقراطية المطبقة بأتم واوفى شكل يمكن تصوره تتحول من ديموقراطية برجوازية الى ديموقراطية بروليتارية ، من دولة (= قوة خاصة لقمع طبقة معينة) الى شيء ليس الدولة بمفهومها .

ان سحق البرجوازية مع مقاومتها كان ما يزال بعد أمرا ضروريا . وكانت هذه الضرورة تفرض ذاتها على الكومونة بوجه خاص . فأحد اسباب انهزامها يتلخص في كونها لم تقم بذلك بالحزم المطلوب . ولكن هيئة القمع تغدو في هذه الحالة اغلبية السكان ، لا الاقلية كما كان الحال على الدوام في عهد نظام العبودية وفي عهد نظام القنانة وفي عهد عبودية العمل المأجور . ومذ تأخذ اغلبية الشعب نفسها بقمع ظالميها لا تبقى ثمة حاجة « لقوة خاصة » للقمع ! وبهذا المعنى تأخذ الدولة بالاضمحلال . وبدلا من المؤسسات الخاصة العائدة للاقلية المميزة (الموظفين المميزين ، قادة الجيش الدائم)، تستطيع الاغلبية نفسها القيام بذلك بصورة مباشرة ؛ وبمقدار ما يتخذ القيام بوظائف سلطة الدولة طابعا شعبيا أشمل بمقدار ما تقل الحاجة الى هذه السلطة .

ان التدبير الذي اتخذته الكومونة واشار اليه ماركس هو رائع جدا بهذا الصدد : الغاء دفع النقود لنفقات التمثيل، الغاء جميع امتيازات الموظفين من حيث الرواتب وتنقيص رواتب جميع الموظفين في الدولة الى مستوى « أجرة العامل » . وبهذا بالذات يتجلى اوضح ما يكون الانعطاف من الديموقراطية البرجوازية الى الديموقراطية البروليتارية ، من ديموقراطية الظالمين الى ديموقراطية الطبقات المظلومة ، من الدولة بوصفها « قوة خاصة » لقمع طبقة معينة الى قمع الظالمين بمجموع قوة اغلبية الشعب : العمال والفلاحين . وهنا ، في هذه النقطة بالذات من مسألة الدولة ، التي هي الابرز ولعلها الاهم بين جميع النقاط ، بلغ نسيان تعاليم ماركس حده الاقصى ! لا

ينبسون ببنت شفة عن هذا الأمر فيما ينشرونه من تعليقات مبسطة عديدة لا تحصى . فمن « المألوف » لزوم الصمت عن ذلك كما يلزم الصمت عن «سذاجة» عفا عليها الزمن على نمط « نسيان » المسيحيين ، عندما غدا دينهم دين الدولة ، « لسذاجات » مسيحية العهد الاول مع روحها الثورية الديموقراطية .

تخفيض رواتب كبار الموظفين في جهاز الدولة يبدو « مجرد » مطلب من مطالب ديموقراطية ساذجة ، بدائية . ان أحد « مؤسسي » الانتهازية الحديثة ، الاشتراكي ـ الديموقراطي سابقا ، اد . برنشتين ، قد لاك مرارا وكرر التهكمات البرجوازية الحقيرة الموجهة ضد الديموقراطية «البدائية» . فهو كشأن جميع الانتهازيين وكشأن الكاوتسكيين الحاليين لم يفهم بتاتا ، أولا ، أن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يستحيل بدون « عودة » ما الى الديموقراطية « البدائية » (والا كيف يمكن الانتقال الى قيام اكثرية السكان والسكان عن آخرهم بوظائف الدولة؟)، وثانيا، ان «الديموقراطية البدائية » على أساس الرأسمالية والحضارة الرأسمالية ليست بالديموقراطية البدائية في العهود البدائية او عهود ما قبل الرأسمالية . فقد خلقت الحضارة الرأسمالية الانتاج الضخم ، المعامل والسكك الحديدية والبريد والتلفون وما شاكل ذلك ؛ وعلى هذا الاساس غدت الاكثرية الكبرى من وظائف « سلطة الدولة » القديمة بسيطة كل البساطة وغدا بالامكان جعلها عمليات في منتهى اليسر من تسجيل وتدوين وتثبت بحيث تصبح هذه الوظائف تماما في منال جميع الذين

يحسنون القراءة والكتابة ، بحيث يمكن تماما القيام بهذه الوظائف مقابل « أجرة العامل » المعتادة ، ويمكن (ولا بدّ) ان ينزع عن هذه الوظائف حتى ظل كل طابع امتياز و«ترؤس» .

انتخاب جميع الموظفين دون استثناء وامكانية عزلهم في كل لحظة وانقاص رواتبهم حتى « أجرة العامل » المعتادة ، هذه التدابير الديموقراطية البسيطة « والبديهية » التي توحد تماما مصالح العمال واكثرية الفلاحين هي في الوقت نفسه جسر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذه التدابير تتعلق باعادة تنظيم الدولة ، باعادة تنظيم المجتمع من الناحية السياسية الصرف ، ولكنها لا تكتسب بطبيعة الحال كل مغزاها واهميتها الا في حالة تحقيق او تحضير « مصادرة ملكية مغتصبي الملكية » ، اي نقل الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية .

وقد كتب ماركس : « لقد جعلت الكومونة من ذلك الشعار الذي نادت به جميع الثورات البرجوازية ـ الحكومة القليلة النفقات ـ حقيقة ، وذلك بالغاء اكبر بابين من ابواب النفقات : الجيش الدائم وسلك الموظفين » .

ليس غير نفر ضئيل من الفلاحين والفئات البرجوازية الصغيرة الاخرى يستطيع أن « يطفو » و «يصبح من الناس» بالمعنى البرجوازي للكلمة ، اي ان يصبح اما من الميسورين ، البرجوازيين ، واما من الموظفين الميسورين المميزين . أما الاكثرية الكبرى من الفلاحين في اي بلد رأسمالي يوجد فيه

الفلاحون (ومثل هذه البلدان الرأسمالية هي الاكثرية) فهي تلاقي الظلم من الحكومة وهي متعطشة الى اسقاطها ،متعطشة الى حكومة « رخيصة » . ولا يستطيع تحقيق ذلك غير البروليتاريا ، وهي بتحقيقها لذلك تخطو في الوقت نفسه خطوة نحو اعادة تنظيم الدولة على الاساس الاشتراكي .

٣ . الغاء البرلمانية

لقد كتب ماركس : « وكان يراد بالكومونة ان تكون لا هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه ... »

وبدلا من البت مرة كل ثلاث سنوات او ست في معرفة أي عضو من الطبقة الحاكمة يجب ان يمثل ويقمع (Ver-und zertreten) الشعب في البرلمان ، كان يجب على حق الانتخاب العام ، بدلا من ذلك ، ان يخدم الشعب ، المنظم في الكومونات قصد البحوث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين، كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض أيا كان من ارباب العمل » .

ان هذا النقد الرائع للبرلمانية ، المكتوب في سنة ١٨٧١، قد غدا الان هو الآخر، بفضل الاشتراكية ــ الشوفينية والانتهازية السائدين ، في عداد « الكلمات المنسية » من الماركسية . فالاشتراكيون « المتعيشون » في ايامنا ، خونة البروليتاريا ، اي الوزراء والبرلمانيون المحترفون ، قد تركوا بصورة تامة للفوضويين مهمة انتقاد البرلمانية ، وعلى هذا الاساس المعقول

لحد خارق اعلنوا كل انتقاد للبرلمانية من « الفوضوية » !! فلا غرو اذا كانت البروليتاريا التي قرفت في البلدان البرلمانية « الطليعية » رؤية « الاشتراكيين » من امثال شيدمان ودافيد وليفين وسامبا ورينودل وهندرسون وفاندرفالده وستوينينغ وبرانتينغ وبيسولاتي واضرابهم وشركاهم تميل اكثر فاكثر بعواطفها الى السينديكالية الفوضوية ، مع ان هذه كانت شقيقة الانتهازية .

بيد ان الديالكتيك الثوري لم يكن في يوم من الايام في نظر ماركس عبارة فارغة ، على الموضة ، لم يكن مسبحة للطقطقة كما صيره بليخانوف وكاوتسكي واضرابهما . لقد عرف ماركس كيف ينفصل عن الفوضوية دونما اشفاق لعدم معرفتها الاستفادة حتى من «حظيرة» البرلمانية البرجوازية ولا سيما حينما يكون من البين عدم وجود ظرف ثوري ، ولكنه في الوقت نفسه قد احسن كذلك انتقاد البرلمانية انتقادا بروليتاريا ثوريا حقا .

في كل عدة سنوات يقررون مرة أي عضو من الطبقة السائدة سيقوم بقمع وسحق الشعب في البرلمان ، هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البرجوازية ، ليس فقط في الانظمة الملكية البرلمانية الدستورية ، بل كذلك في الجمهوريات الاوسع ديموقراطية .

ولكن اذا ما طرحت مسألة الدولة ، واذا ما نظر المرء للبرلمانية على انها مؤسسة من مؤسسات الدولة ومن وجهة نظر مهام البروليتاريا في هذا الحقل ، فأين المخرج من البرلمانية ؟ وكيف يمكن الاستغناء عنها ؟

لا بدّ لنا من ان نقول وان نكرر القول : ان تعاليم ماركس القائمة على دراسة الكومونة قد نسيت لحد جعل «الاشتراكي ـ الديموقراطي» الحالي (اقرأ : خائن الاشتراكية الحالي) لا يفهم بتاتا اي انتقاد للبرلمانية غير الانتقاد الفوضوي او الرجعي .

المخرج من البرلمانية ليس بطبيعة الحال في الغاء المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي، بل في تحويل المؤسسات التمثيلية من ندوات للثرثرة الى مؤسسات « عاملة » . « كان يراد بالكومونة ان تكون لا هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه » .

مؤسسة « غير برلمانية ، بل مؤسسة عاملة » . اصاب هذا القول البرلمانيين المعاصرين « وكلاب الصالونات » برلماني الاشتراكية ـ الديموقراطية لا في جفونهم ، بل في حدقات عيونهم بالذات . امعنوا النظر في اي بلد برلماني من امريكا حتى سويسرا ومن فرنسا حتى انجلترا والنروج وغيرها ، تروا ان عمل «الدولة الحقيقي يجري وراء الكواليس وتنفذه الدواوين والمكاتب وهيآت الاركان . ففي البرلمانات يكتفون بالهذر بقصد معين هو خداع «العامة» . وهذا صحيح لدرجة جعلت جميع سوآت البرلمانية هذه تظهر حالا حتى في الجمهورية الروسية ، وهي جمهورية برجوازية ديموقراطية ، قبل ان يتسنى لها تكوين برلمان حقيقي . فأبطال البرجوازية الصغيرة المتفسخة من اضراب سكوبيليف وتسيريتيلي وتشيرنوف وافكسينتييف قد استطاعوا توسيخ السوفييتات نفسها على نمط البرلمانية البرجوازية الاشد اثارة للقرف وذلك بجعلها ندوات للهذر الفارغ . ان السادة الوزراء « الاشتراكيين » يخدعون في السوفييتات الفلاح السريع التصديق بطنين

عباراتهم وقراراتهم. وفي الحكومة تتغير المشاهد دون انقطاع، من جهة ليجلس بالتناوب على «مائدة» المقاعد المدرارة المشرفة اكبر عدد ممكن من الاشتراكيين ــ الثوريين والمناشفة ، ومن الجهة الاخرى « لتحويل انظـار » الشعب . وفي الدواوين وفي مقرات الاركان « ينهمكون » في اعمال « الدولة » !

لأمد قريب كتبت جريدة « ديلو نارودا » (١٣) ، لسان حزب « الاشتراكيين ــ الثوريين » الحاكم ، معترفة في مقال افتتاحي لهيئة التحرير ــ معترفة بفحة اعضاء «البيئةالطيبة» التي يتعاطى فيها « الجميع » الدعارة السياسية ــ بأن جهاز الموظفين بأكمله ظل في الجوهر دونما تغيير حتى في الوزارات العـائدة « للاشتراكيين » (ولا مؤاخذة على هذا التعبير !) وبانه يعمل على النمط القديم ويعرقل « بكل حرية » المبادرات الثورية ! وعلى فرض ان هذا الاعتراف لم يوجد ، أفلا يبرهن ذلك التاريخ العملي لاشتراك الاشتراكيين ــ الثوريين والمناشفة في الحكومة ؟ والبعيد الدلالة هنا واقع وحيد ، هو ان السادة تشيرنوف وروسانوف وزينزينوف وأضرابهم من محرري «ديلو نارودا » الموجودين بمعية الديموقراطيين الدستوريين (الكاديت) في الوزارة قد فقدوا الحياء لحد غدوا معه لا يستحون من ان يعلنوا علـى الملأ دون ان تعلو وجوههم حمرة الخجل كأنمـا يعلنون امرا تافهـا ، ان كل شيء يجري على النمط القـديم « عندهم » في الوزارات !! العبـارة الديموقراطية الثـورية لخداع سذج الاريـاف ومماطـلات الدواوين البيروقراطية «لارضاء» الراسماليين ــ هذا هو فحوى الائتلاف «الشريف».

لقد استعاضت الكومونة عن برلمانية المجتمع البرجوازي

المأجورة والمتفسخة بمؤسسات لا تنحط فيها حرية الراي والبحث الى خداع ، لانه يتوجب على البرلمانيين ان يعملوا هم انفسهم ، ان ينفذوا قوانينهم بأنفسهم ، ان يتحققوا بأنفسهم من نتائجها العملية وان يقدموا الحساب مباشرة لناخبيهم . تبقى المؤسسات التمثيلية ، ولكن البرلمانية باعتبارها نظاما خاصا ، باعتبارها فصلا للعمل التشريعي عن التنفيذي ، باعتبارها وضعا ممتازا للنواب ، تنعدم هنا . لا يمكننا ان نتصور الديموقراطية ، وحتى الديموقراطية البروليتارية بدون مؤسسات تمثيلية ؛ ولكن يمكننا ومن واجبنا ان نتصورها بدون البرلمانية اذا كان انتقاد المجتمع البرجوازي في نظرنا ليس مجرد عبارات فارغة ، واذا كان طموحنا الى اسقاط سيطرة البرجوازية صادقا جديا ، لا عبارة «انتخابية» لتصيد اصوات العمال كما هو حال المناشفة والاشتراكيين ـ الثوريين ، كما هو حال شيدمان وليفين وسامبا وفاندرفالده ومن لف لفهم .

والبليغ ابلغ الدلالة واقع ان ماركس عندما تكلم عن وظائف اولئك الموظفين الذين تحتاج اليهم الكومونة وكذلك الديموقراطية البروليتارية اخذ للمقارنة المستخدمين عند « اي كان من ارباب العمل » ، اي معملا رأسماليا معتادا بما فيه من « عمال ومراقبين ومحاسبين » .

ان ماركس براء كليا من التخيل ، بمعنى انه لا يخترع مجتمعا « جديدا » من صنع خياله . لا . انه ، يدرس ، كما يدرس مجرى التاريخ الطبيعي ، ولادة المجتمع الجديد من القديم واشكال الانتقال من هذا لذاك . وهو يأخذ الخبرة

العملية للحركة البروليتارية الجماهيرية، ويسعى ليتستخلص منها الدروس العملية . وهو « يتتلمذ » على الكومونة كجميع المفكرين الثوريين العظـام الذين لم يتهيبوا التعلـم من خبرة الحركات الكبرى التي قامت بها الطبقة المظلومة ولم يلقوا عليها «المواعظ» بعجرفة المتزاهي بعلمه (على غرار موعظة بليخانوف: « ما كان ينبغي حمل السلاح » أو موعظة تسيريتيلي : » من واجب الطبقة ان تلزم حدها ») .

لا يمكن ان تطرح مسألة الغاء الدواوينية دفعة واحدة ، جميعها وبصورة تامة . ان هذا من الطوبويات . ولكن تكسير آلة الدواوين القديمة دفعة واحدة والشروع دونما ابطاء ببناء آلة جديدة تمكن من القضاء بصورة تدريجية على كل الدواوينية ليس بطوبوية ، بل هو خبرة الكومونة، هو واجب البروليتاريا الثورية المباشر .

تبسط الرأسمالية وظائف ادارة « الدولة » ، وهي تمكن من نبذ « الترؤس » ومن حصر الامر كلـه في تنظيم منظمة البروليتاريين (بوصفهم الطبقة السائدة) ، التي تستأجر باسم المجتمع كله « العمال والمراقبين والمحاسبين » .

نحن لسنا طوبويين . نحن لا « نحلم » بالاستغناء دفعة واحدة عن كل ادارة ، عن كل خضوع . فهذه الاحلام الفوضوية الناشئة عن عدم فهم مهام ديكتاتورية البروليتاريا هي غريبة تماما عن الماركسية ولا تفعل في الواقع غير تأجيل الثـورة الاشتراكية الى ان يصبح الناس غير ما هم عليه . لا . نحن نريد الثورة الاشتراكية مع الناس على ما هم عليه اليوم ، مع هؤلاء الناس الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الخضوع، عن

المراقبة ، عن « المراقبين والمحاسبين » .

ولكن ينبغي الخضوع للطليعة المسلحة ، لطليعة جميع المستثمَرين وجميع الشغيلة ، للبروليتاريا . يمكن وينبغي ان يُشرع على الفور ، بين عشية وضحاها ، بالاستعاضة عن « الترؤس » الخاص بموظفي الدولة بوظائف « المراقبين والمحاسبين » البسيطة ، بوظائف هي منذ اليوم في مستوى تطور سكان المدن بوجه عام ويمكن القيام بها تماما مقابل « اجرة العامل » .

نحن العمال ، باستنادنا على خبرتنا العمالية وباقامتنا نظام طاعة حديدي دقيق يدعمه العمال المسلحون القابضون على سلطة الدولة ننظم بأنفسنا الانتاج الضخم على أساس ما خلقته الراسمالية ونجعل من موظفي الدولة مجرد منفذين لما نكلفهم القيام به ، نجعلهم « مراقبين ومحاسبين » (ونأخذ بعين الاعتبار طبعا الفنيين على انواعهم واشكالهم ودرجاتهم) يتحملون المسؤولية ويمكن عزلهم ويتقاضون رواتب متواضعة . هذا هو واجبنا البروليتاري ، هذا ما يمكن وما يجب ان نبدأ به عند القيام بالثورة البروليتارية . وهذه البداية القائمة على الانتاج الضخم تؤدي بطبيعة الحال الى « اضمحلال » الدواوينية كلها بصورة تدريجية ، تؤدي بصورة تدريجية الى نشوء نظام ـ نظام بدون معترضين ، نظام لا يشبه عبودية العمل المأجور ـ تسير فيه وظائف المراقبة والمحاسبة من ابسط الى ابسط ويقوم بتحقيقها الجميع بالتناوب ثم تفدو عادة لتزول في النهاية باعتبارها وظائف خاصة تقوم بها فئة خاصة من الناس .

ان احد الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان الاذكياء قد وصف ، في سنوات العقد الثامن من القرن الماضي ، دائرة البريد بأنها نموذج الاقتصاد الاشتراكي. وهذا صحيح كل الصحة . فالبريد هو الآن اقتصاد منظم على طراز احتكارات رأسمالية الدولة . والاستعمار (الامبريالية) يحول بالتدريج جميع التروستات الى منظمات من هذا الطراز . فالشغيلة « البسطاء » الغارقون في العمل حتى الآذان والجياع خاضعون فيها لنفس البيروقراطية البرجوازية . ولكن آلية الادارة الاجتماعية هي في هذه المنظمات جاهزة . فما ان يسقط الرأسماليون وتحطم يد العمال المسلحين الحديدية مقاومة هؤلاء المستثمرين وتكسر الآلة البيروقراطية للدولة الراهنة حتى نرى امامنا محررة من « الطفيلي » آلية مجهزة احسن تجهيز من الناحية التكنيكية يستطيع العمال المتحدون أنفسهم تشغيلها على خير وجه باستئجار الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين ، مكافئينهم على عملهم جميعهم شأنهم شأن جميع موظفي « الدولة » على العموم بأجرة العامل . هذه هي المهمة العملية الملموسة الممكنة التحقيق على الفور حيال جميع التروستات، المهمة التي تخلص الشغيلة من الاستثمار وتأخذ بعين الاعتبار اختبارا قد بدأته الكومونة عمليا (ولا سيما في حقل بناء الدولة) .

تنظيم الاقتصاد الوطني برمته على نمط البريد على ان لا تزيد رواتب الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين شأن جميع الموظفين عن « أجرة العامل » ، وذلك تحت رقابة

وقيادة البروليتاريا المسلحة ـ هذا هدفنا المباشر . هذه هي الدولة التي نحتاج اليها. وهذا هو الاساس الاقتصادي الذي ينبغي ان تقوم عليه . هذه هي نتائج الغاء البرلمانية وصيانة المؤسسات التمثيلية . وهذا ما يخلص الطبقات الكادحة من تحقير هذه المؤسسات من قبل البرجوازية .

٤ ـ تنظيم وحدة الأمة

« ... وقد ورد بوضوح في موجز التنظيم القومي الذي لم يتوفر للكومونة الوقت لوضعه بتفصيل اكبر ، ان الكومونة يجب أن ... تصير الشكل السياسي حتى لاصغر قرية » ... والكومونات هي نفسها التي كان عليها ان تنتخب « منتدبي الأمة » في باريس .

« ... والوظائف القليلة ، ولكنها الهامة جدا ، التي كانت ستظل في يد الحكومة المركزية لم تكن لتلغى، ـ ومثل هذا الزعم كان تزويرا عن عمد ـ بل كان يجب نقلها الى موظفي الكومونة ، اي الى موظفين ذوي مسؤولية محددة تحديداً دقيقا ...

... ووحدة الامة لم تكن لتفصم ، بل بالعكس كانت ستنظم عن طريق البناء الكومونى . وكان لوحدة الامة ان تصبح حقيقة بتدمير سلطة الدولة التي كانت تدعي بأنها تجسيد لتلك الوحدة ، ولكنها كانت ترغب في ان تكون مستقلة عن الأمة ، مستعلية عليها . أما في الواقع ، فلم تكن سلطة الدولة هذه الا بمثابة الزائدة الطفيلية على جسم الامة ... وكانت المهمة هي

بتر اجهزة الاضطهاد البحتة التابعة للسلطة الحكومية القديمة ، وانتزاع الوظائف المشروعة من سلطة تطمع بان تكون فوق المجتمع وتسليمها الى خدم المجتمع المسؤولين » .

ان كتاب المرتد برنشتين الذي ذاع صيته على نمط هيروسترات (١٤) « ممهدات الاشتراكية ومهام الاشتراكية ـ الديموقراطية » يظهر لنا على الوجه الاوضح لاي مدى لم يفهم الانتهازيون في الاشتراكية ـ الديموقراطية المعاصرة محاكمات ماركس هذه ، او ربما من الأصح ان يقال ، لاي مدى لم يرغبوا في فهمها . فقد كتب برنشتين بصدد كلمات ماركس هذه بالذات ان هذا البرنامج « من حيث مضمونه السياسي يشبه في جميع سماته الجوهرية شبها كبيراً جدا اتحادية برودن ... ومع كل ما بينهما من اختلافات فان مجرى تفكير ماركس و «البرجوازي الصغير» برودون (يضع برنشتين كلمتي « برجوازي صغير » بين قوسين مزدوجين ينبغي لهما حسب رأيه ان يجعلا في التعبير شيئاً من التهكم) في هذه النقاط متقارب لاقصى حد » . وما من شك ـ يتابع برنشتين ـ في ان اهمية المجالس البلدية في ازدياد ، ولكن « يبدو لي من المشكوك فيه ان يكون واجب الديموقراطية الاول الغاء Auflosung حرفيا : حل) الدول الحديثة وتغيير (Umwandlung : انقلاب) تنظيمها تغييرا تاما كما يتصور ماركس وبرودون ، اي تشكيل مجلس الأمة من مندوبين عن مجالس النواحي او المقاطعات التي تتألف بدورها من مندوبين عن الكومونات ، بحيث يزول بصورة تامة

شكل التمثيل الوطني السابق بأكمله » (برنشتين: «ممهدات» ص ١٣٤ و١٣٦ ، الطبعة الالمانية ، سنة ١٨٩٩) .

انه من منتهى الفظاعة ان يخلط المرء نظرات ماركس بصدد « القضاء على سلطة الدولة، على الطفيلي » مع اتحادية برودون ! ولكن هذا ليس من باب الصدف ، لانه لا يمكن حتى ان يخطر ببال الانتهازي ان ماركس لا يتكلم هنا البتة عن الاتحادية باعتبارها نقيض المركزية ، بل عن تحطيم آلة الدولة القديمة ، البرجوازية ، الموجودة في جميع البلدان البرجوازية .

لا يخطر ببال الانتهازي الا ما يراه من حوله في بيئة التافهين صغار البرجوازيين والركود «الاصلاحي» ، لا تخطر بباله غير « المجالس البلدية » بالذات ! وفيما يخص ثورة البروليتاريا فقد نسي الانتهازي حتى التفكير بها .

ان هذا مضحك . ولكن البليغ الدلالة انهم لم يجادلوا برنشتين حول هذه النقطة . فقد دحضه كثيرون ولا سيما بليخانوف في الادب الروسي وكاوتسكي في الادب الاوروبي، ولكن لم يتحدث لا هذا ولا ذاك عن هذا التشويه لماركس من جانب برنشتين .

لقد بلغ نسيان الانتهازي للتفكير الثوري والتفكير بالثورة حدا جعله ينسب الى ماركس « الاتحادية » ويخلط بينه وبين مؤسس الفوضوية برودون . اما كاوتسكي وبليخانوف الراغبان في ان يكونا من الماركسيين الارثوذوكس وفي الذود عن تعاليم الماركسية الثورية فيصمتان عن ذلك ! نحن هنا امام جذر من جذور الابتذال الفظيع الذي يسم الكاوتسكيين

والانتهازيين على حد السواء فيما يخص نظراتهم بصدد الفرق بين الماركسية والفوضوية وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد .

لا يوجد للاتحادية أثر فيما اوردناه من محاكمات ماركس عن خبرة الكومونة . يلتقي ماركس وبرودون بالضبط في نقطة لا يراها الانتهازي برنشتين . ويفترق ماركس وبرودون بالضبط فيما يراه برنشتين نقطة اللقاء .

يلتقي ماركس وبرودون في كون الاثنين يقولان ب « تحطيم » آلة الدولة الحديثة . وهذا الشبه بين الماركسية والفوضوية (برودون وباكونين على حد سواء) لا يريد ان يراه لا الانتهازيون ولا الكاوتسكيون لانهم حادوا عن الماركسية في هذه النقطة .

ويفترق ماركس عن برودون وكذلك عن باكونين في مسألة الاتحادية على وجه التحقيق (فضلا عن ديكتاتورية البروليتاريا) . الاتحادية تنبثق مبدئيا عن نظرات الفوضوية البرجوازية الصغيرة . ان ماركس من القائلين بالمركزية . وفيما اوردناه من محاكماته لا يوجد اي تراجع عن المركزية. ان الناس الذين حشيت رؤوسهم حشوا « بايمان » بالدولة « خرافي اعمى » مبتذل يستطيعون آن يروا في القضاء على آلة الدولة البرجوازية قضاء على المركزية !

ولكن اذا ما اخذ البروليتاريون وفقراء الفلاحين بأيديهم سلطة الدولة واذا تنظموا بملء الحرية في كومونات ووحدوا عمل جميع الكومونات في ضربات يوجهونها ضد الرأسمال ،

في القضاء على مقاومة الراسماليين ، في نقل الملكية الخاصة للسكك الحديدية والمصانع والارض وغيرها الى كامل الامة ، الى كامل المجتمع ، أفلا يكون ذلك من المركزية ؟ أليس ذلك بالمركزية الديموقراطية المستقيمة اشد الاستقامة ؟ بلـه المركزية البروليتارية ؟

لا يمكن ان يخطر لبرنشتين ببـال حتى مجرد امكـانية مركزية طوعية ، توحيد طوعي للكومونات في امة ، مزج طوعي للكومونات البروليتارية في امر هدم السيادة البرجوازيـة وآلة الدولة البرجوازية . فبرنشتين ، شأن جميـع ذوي الذهنية البرجوازية الصغيرة ، يتصور المركزية بمثابة شيء لا يمكن فرضه والابقاء عليه الا من اعلى ، وعن طريق دواوين الموظفين والطغمة العسكرية .

وكأن ماركس قد تنبأ بامكـان تشويه نظراتـه فتقصد الاشارة الى ان اتهام الكومونة بالرغبة في القضاء على وحـدة الامة وفي الغاء السلطة المركزيـة هو من التزوير المتعمـد . وقد تقصد ماركس استعمال تعبير « تنظيم وحدة الامـة » لكيما يعارض المركزية البرجوازية العسكريـة البيروقراطيـة بالمركزية البروليتارية الواعية ، الديموقراطية .

ولكن ... قد اسمعت لو ناديت حيا . والحـال ، ان الانتـهازيين في الاشتراكية ـ الديموقراطية الحديثـة لا يريدون بتاتا ان يسمعوا بالقضاء على سلطة الدولـة ، ببتر الطفيـلي .

٥ ـ القضاء على الطفيلي ، على الدولة

لقد اقتبسنا عن ماركس الفقرات المناسبة وعلينا ان نتمها . لقد كتب ماركس :

« ... ان نصيب الابداع التاريخي الجديد بوجه عام ، انه اعتبر صنوا لاشكال قديمة او حتى اشكال بائدة في الحياة الاجتماعية تشبهها مؤسسات جديدة بعض الشبه . وهكذا فان هذه الكومونة الجديدة التي تحطم (Bricht ـ تكسر) سلطة الدولة الحديثة اعتبرت بمثابة بعث لكومونات العصور الوسطى ... بمثابة اتحاد الدول الصغيرة (مونتيسكيو، الجيروندیون (١٥) ، ... بمثابة شكل مضخم للكفاح القديم ضد الافراط في التمركز ...

... ان البناء الكوموني كان سيعيد الى الجسم الاجتماعي جميع القوى التي ابتلعتها حتى ذلك الحين الزائدة الطفيلية ، «الدولة» ، التي تقتات على حساب المجتمع وتعيق تقدمه الحر . وهذا وحده كان يكفي لان يتقدم بعث فرنسا ...

... ان البناء الكوموني كان سيضع المنتجين الريفيين تحت القيادة الروحية لحواضر كل منطقة ويؤمن لهم هناك ، في شخص عمال المدن ، الممثلين الطبيعيين لمصالحهم . ان وجود الكومونة انطوى في حد ذاته ، وكشيء بديهي ، على الادارة الذاتية المحلية ،

ولكنها لم تبق ثقلا معاكسا لسلطة الدولة التي صارت الآن زائدة » .

« القضاء على سلطة الدولة » التي كانت «زائدة طفيلية»، « بترها » ، « تهديمها » ؛ سلطة الدولة صارت الآن زائدة » ـ بهذه التعابير تكلم ماركس عن الدولة في تقديره وتحليله لخبرة الكومونة .

كتب كل ذلك منذ نصف قرن او اقل قليلا ويتأتى الآن ان نقوم بما يشبه الحفريات لنوصل الى ادراك الجماهير الغفيرة الماركسية غير مشوهة . فعندما حل عهد الثورات البروليتارية الكبرى الجديدة ، في هذا العهد بالضبط نسوا الاستنتاجات التي خلص اليها ماركس من دراسة آخر ثورة كبرى حدثت في حياته .

« ... ان تعدد الشروح التي استتبعتها الكومونة وتعدد المصالح التي وجدت فيها تعبيرا عنها يثبتان انها كانت شكلا سياسيا مرنا تماما ، بينما كانت جميع الاشكال السابقة للحكومة اشكال الاضطهاد من حيث جوهرها . وكان سرها الحقيقي هو هذا : كانت ، من حيث الجوهر ، حكومة الطبقة العاملة ، كانت نتاج كفاح طبقة المنتجين ضد طبقة المستملكين ؛ كانت الشكل السياسي الذي اكتشف اخيرا والذي كان يمكن أن يتم في ظله انجاز التحرير الاقتصادي للعمل ...

ولولا هذا الشرط الأخير لكان البناء الكومونى مستحيلا ولكان غشا ... »

لقد انصرف الطوبويون الى « اكتشاف » الاشكال السياسية التي ينبغي ان تحدث في ظلها اعادة تنظيم المجتمع على اساس الاشتراكية . وقد اشاح الفوضويون بوجوههم عن مسألة الاشكال السياسية بوجه عام . وقبل الانتهازيون في الاشتراكية ـ الديمقراطية المعاصرة الاشكال السياسية البرجوازية في الدولة الديموقراطية البرلمانية كحد لا يمكن تخطيه وعفروا جباههم في الركوع والسجود امام هذا « المعبود » واعلنوا من الفوضوية كل نزعة الى تحطيم هذه الاشكال .

لقد استخلص ماركس من كامل تاريخ الاشتراكية والنضال السياسي ان الدولة صائرة حتما الى الزوال وان الشكل الانتقالي لزوالها (الانتقال من الدولة الى انعدام الدولة) سيكون « البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة » . ولكن ماركس لم يأخذ على عاتقه اكتشاف الاشكال السياسية لهذا المستقبل . لقد اقتصر على تتبع التاريخ الفرنسي بصورة دقيقة ، على تحليله وعلى استخلاص النتيجة التي اوصلته اليها سنة ١٨٥١ : تقترب الامور من تحطيم آلة الدولة البرجوازية .

وعندما اندلعت حركة البروليتاريا الثورية الجماهيرية أخذ ماركس ، رغم اخفاق هذه الحركة ، رغم قصرها ، رغم ضعفها البين ، في دراسة ما اكتشفته من اشكال .

الكومونة هي الشكل الذي « اكتشفته أخيرا » الثورة البروليتارية والذي يمكن ان يتم في ظله التحرير الاقتصادي

للعمل .

الكومونة هي اول محاولة تقوم بها الثورة البروليتارية لتحطيم آلة الدولة البرجوازية والشكل السياسي الذي « اكتشف اخيرا » والذي يمكن ويجب ان يستعاض به عن المحطم .

وسنرى فيما يأتي من البحث ان الثورتين الروسيتين في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ قد تابعتا قضية الكومونة في حالة اخرى وفي ظروف اخرى وانهما تثبتان تحليل ماركس التاريخي العبقري .

الفصل الرابع

تتمة . شروح اضافية لانجلس

لقد اعطى ماركس الأمر الاساسي في مسألة اهمية خبرة الكومونة . وقد رجع انجلس مرارا الى الموضوع نفسه شارحا تحليل ماركس واستنتاجاته وموضحا احيانا الوجوه الاخرى في المسألة بقوة وجلاء مما يجعل من الضروري تناول هذه الشروح بوجه خاص .

١ ـ « مسألة المساكن »

في مؤلفه عن مسألة المساكن (سنة ١٨٧٢) تناول انجلس عدة مرات مهام الثورة حيال الدولة آخذا بعين الاعتبار خبرة الكومونة . وما يستوقف النظر انه قد بين بوضوح ، استنادا الى هذا الموضوع الملموس ، من جهة وجوه

الشبه بين الدولة البروليتارية والدولة الراهنة ، الوجوه التي تعطي في كلتا الحالتين الحق في الكلام عن الدولة ، ومن الجهة الاخرى وجوه التباين او الانتقال الى القضاء على الدولة .

« كيف تحل مسألة السكن ؟ تحل في المجتمع الحالي تماما كما تحل كل مسألة اجتماعية اخرى : بتوازن اقتصادي يستقر بالتدريج بين العرض والطلب، وهذا حل يطرح بنفسه على الدوام المسألة من جديد على بساط البحث ، اي انه لا يعطي اي حل . وكيف تحل الثورة الاجتماعية هذه المسألة ؟ ان هذا لا يتوقف فقط على ظروف الزمان والمكان ، بل يتوقف كذلك على مسائل اعمق جدا ، وبين الرئيسية منها مسألة ازالة التضاد بين المدينة والقرية . ولما كنا لا نريد الانصراف الى اختراع نظم طوبوية عن تنظيم المجتمع المقبل يكون الوقوف عند هذه المسألة اكثر من لغو . بيد ان ثمة امر واضح : يوجد في المدن الكبرى الآن عدد كاف من عمارات السكنى تكفي ليسد على الفور النقص الحقيقي في المساكن شريطة ان يستفاد من هذه العمارات بالشكل المعقول . ولا يحقق ذلك بطبيعة الحال الا عن طريق مصادرة عمارات المالكين الحاليين وعن طريق جعلها مساكن للعمال الذين لا مساكن لهم او الذين يسكنون في شقات مزدحمة جدا . ومذ تظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية يصبح هذا التدبير الذي تفرضه المصلحة العامة امرا هين التحقيق شأن

ما تقوم بـه الدولة الحـالية من مصادرة الشقـات واشغالها » (ص ٢٢ ، الطبعة الالمانية سنة ١٨٨٧) .

هنا لا تبحث مسألة تغير شكل سلطة الدولة ، بل يتناول البحث مضمون نشاطها وحسب . تجري مصادرة وحجز المساكن كذلك بأمر من الدولة الحالية . والدولة البروليتارية، من وجهة النظر الشكلية ، « تصدر » كذلك « الأوامر » باشغال الشقات ومصادرة البيوت . ولكن الواضح هو ان الجهاز التنفيذي القديم ، الموظفين المرتبطين بالبرجوازية ، لن يكون على العموم اهلاً لتنفيذ أوامر الدولة البروليتارية .

« ... ولا بد من ان نلاحظ تملك الشعب العامل بالفعل لجميع أدوات العمل ، لكامل الصناعة ، هـو النقيض المباشر « للشراء » الذي يقول به برودون . ففي الحالة الأخيرة يصبح كل عـامل بمفرده مالكا لمسكن، لقطعة أرض فلاحية ولأدوات العمل . وفي الحالة الاولى يظل « الشعب العامل » المالك الجماعي للبيوت والمصانع وادوات العمل . وهذه البيوت والمصانع الخ . لا نحسب انها ستعطى للاشخاص منفردين والجمعيات منفردة للاستفادة منها دون تغطية التكاليف ، على الاقل في مرحلة الانتقال . كما ان القضاء على ملكية الأرض لا يفرض القضاء على الريع العقاري ، بل تحويله الى المجتمع وان بشكل يختلف . وعلى ذلك ، كان التملك الفعلي لجميع أدوات العمل من قبل الشعب العامل لا ينفي بأي حال بقاء التأجير والاستئجار » (ص ٦٨) .

وفيما يخص المسألة المبحوثة في هذه الفقرة ، ونعني

مسألة الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة فهي موضوع بحثنا في الفصل التالي . ان انجلس يفصح عن فكرته بحذر شديد اذ يقول « لا نحسب » ان الدولة البروليتارية ستوزع المساكن دون أجور ، « على الاقل في مرحلة الانتقال » . فتأجير المساكن التي هي ملك للشعب كله الى هذه العائلة او تلك مقابل أجرة يفترض قبض هذه الاجرة ونوعا من الرقابة وتحديد هذا المعدل او ذاك في توزيع المساكن . وكل هذا يقتضي شكلا ما من اشكال الدولة ، ولكنه لا يقتضي بتاتا جهازا عسكريا بيروقراطيا خاصا مع موظفين يتمتعون بامتيازات خاصة . اما الانتقال الى حالة يصبح معها بالامكان اعطاء المساكن دون مقابل ، فيقترن بـ « اضمحلال » الدولة بصورة تامة .

واذ تحدث انجلس عن انتقال اتباع بلانكي (١٦) الى موقف الماركسية المبدئي بعد الكومونة وتحت تأثير خبرتها ، صاغ هذا الموقف في سياق الحديث بالشكل التالي :

« . . . ضرورة عمل البروليتاريا السياسي وديكتاتوريتها، باعتبار ذلك انتقالا الى الغاء الطبقات ومعها الدولة . . . » (ص ٥٥) .

ولعل هواة النقد الحرفي او لعل « مبيدي الماركسية » البرجوازيين يرون تناقضا بين هذا الاعتراف بـ «الغاء الدولة» وانكار هذه الصيغة باعتبارها فوضوية في الفقرة التي اوردناها اعلاه من « ضد دوهرينغ » . ولا مجال للاستغراب اذا ما وضع الانتهازيون انجلس نفسه في عداد « الفوضويين» . ففي الوقت الحاضر ، ينتشر اكثر فأكثر اتهام الاشتراكيين —

الشوفينيين للاميين بالفوضوية .

لقد علمت الماركسية على الدوام ان الدولة تلغى مع الغاء الطبقات . فالفقرة المعروفة من الجميع في « ضد دوهرينغ » بصدد « اضمحلال الدولة » تتهم الفوضويين لا بمجرد قولهم بالغاء الدولة ، بل بأنهم يروجون زعما مفاده أن بالامكان الغاء الدولة « بين عشية وضحاها » .

وبما ان النظرية « الاشتراكية ـ الديموقراطية» السائدة اليوم قد شوهت تماماً موقف الماركسية من الفوضوية في مسألة القضاء على الدولة ، فمن المفيد جدا ان نذكّر بجدال لماركس وانجلس مع الفوضويين .

٢ . جدال مع الفوضويين

يعود هذا الجدال الى سنة ١٨٧٣ . لقد نشر ماركس وانجلس في مجموعة اشتراكية ايطالية مقالين ضد اتباع برودون (١٧) و « انصار الحكم الذاتي »او «خصوم السلطة»، ولم يصدر هذان المقالان في Neuezeit مترجمين الى الالمانية الا في سنة ١٩١٣ (١٨) .

كتب ماركس ساخرا من الفوضويين ومن انكارهم للسياسة:

« . . . اذا كان نضال الطبقة العاملة السياسي يكتسب اشكالا ثورية ، واذا ما اقام العمال في مكان ديكتاتورية البرجوازية ديكتاتوريتهم الثورية ، فهم يقترفون بذلك جريمة منكرة تهين المبادىء ، لان العمال لسد حاجاتهم اليومية الحقيرة الفظة ،لكيما يحطموا مقاومة البرجوازية يعطون الدولة شكلا ثوريا عابرا بدلاً من ان يلقوا اسلحتهم

ويلفوا الدولة ... » (« Neuezeit ١٠١٣ ــ ١٩١٤،
السنة الثانية والثلاثون ، المجلد ١ ، ص ٤٠ . (١٩)) .

ان ماركس بدحضه للفوضويين لم يستنكر غير هذا النوع من « الغاء » الدولة ! انه لم يعترض قط على الفكرة القائلة بأن الدولة تزول مع زوال الطبقات او انها ستلغى مع الغاء الطبقات، لم يعترض الا على الفكرة القائلة بعدول العمال عن استخدام السلاح ، من استخدام العنف المنظم ، أي دولة ، يتوجب عليها « تحطيم مقاومة البرجوازية » .

يتعمد ماركس الاشارة ــ لكيلا يشوهوا حقيقة مغزى نضاله ضد الفوضوية ــ الى « الشكل الثوري العابر » للدولة الضرورية للبروليتاريا . لا تحتاج البروليتاريا الى الدولة الا لزمن محدود . نحن لسنا بتاتا في خلاف مع الفوضويين في مسألة الغاء الدولة باعتبار ذلك هدفاً . انما نحن نجزم بأن من الضروري لبلوغ هذا الهدف أن تستخدم موقتا أدوات ووسائل واساليب سلطة الدولة ضد المستثمرين، كما ان الغاء الطبقات يستلزم ، كأمر موقوت ، ديكتاتورية الطبقة المظلومة . يختار ماركس الشكل الاشد والاوضح لطرح المسألة ضد الفوضويين: أينبغي للعمال اذ يسقطون نير الرأسماليين ان «يلقوا السلاح» او أن يستخدموه ضد الرأسماليين لتحطيم مقاومتهم ؟ وما هو استخدام السلاح بصورة منتظمة من جانب طبقة ضد اخرى ان لم يكن « شكلا عابرا » للدولة ؟

فليسأل كل اشتراكي ــ ديموقراطي نفسه : ما اذا كان يطرح هو نفسه مسألة الدولة بهذا الشكل في الجدال مع الفوضويين ؟ ما اذا كانت الاكثرية الكبرى من الاحزاب

الاشتراكية الرسمية في الاممية الثانية تطرح هذه المسألة بهذا الشكل ؟

يبسط انجلس هذه الافكار نفسها بتفصيل اكبر جدا وتعابير اسهل جدا . انه يسخر قبل كل شيء من اضطراب تفكير انصار برودون الذين سموا انفسهم « خصوم السلطة»، اي انهم انكروا كل سلطان ، كل خضوع ، كل سلطة . يقول انجلس : خذوا اي معمل او سكة حديدية او سفينة في عرض البحار . أفليس من الواضح ان عمل هذه المؤسسات التكنيكية المعقدة القائمة على استخدام الآلات والتعاون المنهاجي بين كثرة من الاشخاص يستحيل بدون نوع من خضوع وآذن بدون نوع من خضوع واذن بدون نوع من سلطان او سلطة ؟

وكتب انجلس :

« . . . اذا ما عرضت هذه الحجج على خصوم السلطة الاشد تحمسا فهم لا يستطيعون ان يجيبوني بغير جواب واحد : « اجل ! هذا صحيح . ولكن لا يدور الحديث هنا عن السلطان الذي نمحصه لمندوبينا ، بل عن رسالة معينة » . ان هؤلاء الناس يحسبون اننا نستطيع تغيير أمر ما اذا غيرنا اسمه . . . » (٢٠)

وبعد ان بين بهذا الشكل ان السلطان والحكم الذاتي هما من المفاهيم النسبية وان ميدان تطبيقهما يتغير تبعا لمختلف مراحل التطور الاجتماعي وان من الحماقة فهمهما كمطلقات ، وبعد ان اضاف ان ميدان استخدام الآلات والانتاج والضخم يتسع باستمرار، ينتقل انجلس من البحث العام حول السلطان الى مسألة الدولة .

وقـد كتب :

« ... لو اقتصر انصار الحكم الذاتي على القول بان التنظيم الاجتماعي المقبل لن يسمح بالسلطان الا ضمن الحدود التي لا بد وان ترسمها ظروف الانتاج لامكن التفاهم معهم . ولكنهم عميان حيال جميع الوقائع التي تجعل السلطان امرا ضروريا ، وهم يناضلون بحماسة ضد الكلمة .

لماذا لا يقتصر خصوم السلطة على الصياح ضـد السلطان السياسي ، ضد الدولة ؟ فجميع الاشتراكيين متفقون على ان الدولة تزول ومعها السلطان السياسي بنتيجة الثورة الاجتماعية المقبلـة ، اي ان الوظائف الاجتماعية تفقد طابعها السياسي وتتحول الى مجرد وظائف ادارية تسهر على المصلحة الاجتماعية . ولكن خصوم السلطة يطلبون الغاء الدولة السياسية دفعة واحدة ، قبل ان تلغى العلاقات الاجتماعية التي نشأت عنها الدولة . انهم يطلبون ان يكون الغاء السلطان اول عمل تقوم به الثورة الاجتماعية .

فهل رأى هؤلاء السادة ثورة في يوم ما ؟ ان الثورة هي دون شك سلطة ما بعدها سلطة ، الثورة هي عمل يفرض به قسم من السكان ارادته على القسم الآخر بالسلاح ، بالحراب ، بالمدافع ، اي بوسائل لا يعلو سلطانها سلطان . ويتأتى على الحزب الغالب بالضرورة ان يحافظ على سيادته عن طريق الخوف الذي توحيه اسلحته للرجعيين . فلو لم تستند كومونة باريس على سلطان الشعب المسلح

ضد البرجوازية فهل كان بامكانها أن تصمد اكثر من يوم واحد ؟ وهلا يحق لنا ان نلومها ، بالعكس ، لأنها لم تلجأ لهذا السلطان الا قليلا جدا ؟ وهكذا أحد أمرين : اما ان خصوم السلطة يعرفون بما لا يعرفون ، وفي هذه الحالة لا يعملون غير خلق التشويش ، واما انهم يعرفون وفي هذه الحالة يخونون قضية البروليتاريا . وهم في الحالتين لا يخدمون غير الرجعية » (ص ٣٩) (٢١) .

ان هذه الفقرة تتطرق الى مسائل ينبغي بحثها بالاتصال مع موضوع علاقة السياسة والاقتصاد عند اضمحلال الدولة (ونتناول هذا الموضوع في الفصل التالي) . ومن هذه المسائل المسائل المتعلقة بتحول الوظائف الاجتماعية من سياسية الى مجرد وظائف ادارية ومسألة « الدولة السياسية » . وهذا التعبير الأخير الذي يمكنه بصورة خاصة ان يستدعي سوء التفاهم يشير الى سير اضمحلال الدولة : فالدولة الآخذة بالاضمحلال يمكن أن توصف عند درجة معينة من اضمحلالها بانها دولة غير سياسية .

والأمر الابلغ في دلالته في فقرة انجلس هذه هو مرة أخرى كيفية طرح المسألة ضد الفوضويين . فالاشتراكيون ـ الديموقراطيون الراغبون في ان يكونوا تلامذة لانجلس قد تجادلوا مع ملايين المرات ابتداء من سنة ١٨٧٣ ولكنهم لم يجادلوا كما يمكن ويجب ان يجادل الماركسيون . يتصور الفوضويون ألغاء الدولة تصورا مشوشا وغير ثوري ، ـ هكذا طرح انجلس المسألة . فالفوضويون لا يريدون على وجه التحقيق ان يروا الثورة في نشوئها وتطورها ، في مهامها

الخاصة حيال العنف والسلطان والسلطة والدولة .

ان انتقاد الفوضوية المألوف لدى الاشتراكيين ـ الديموقراطيين المعاصرين قد اقتصر على هذا الابتذال البرجوازي الصغير الصرف : « نحن نعترف بالدولة ، اما الفوضويون فلا ! » . وهذا الابتذال لا يمكنه طبعا الا يبعد العمال المفكرين والثوريين ولو لحد محدود . يتكلم انجلس بشكل آخر : انه يؤكد ان جميع الاشتراكيين يعترفون بأن الدولة تزول بنتيجة الثورة الاشتراكية . ثم يطرح بصورة ملموسة سؤالا عن الثورة ، بالضبط ذلك السؤال الذي يتحاشاه في المعتاد الاشتراكيون ـ الديموقراطيون الانتهازيون تاركينه ، ان امكن القول ، لينفرد الفوضويون في « دراسته » . واذ طرح انجلس هذا السؤال جابهه مجابهة : أما كان ينبغي للكومونة أن تلجأ لحد اكبر الى سلطة الدولة الثورية ، أي الى البروليتاريا المسلحة والمنظمة في طبقة سائدة ؟

ان الاشتراكية ـ الديموقراطية الرسمية السائدة تتحاشى في المعتاد مسألة مهام البروليتاريا الملموسة في الثورة اما بمجرد تهكم التافه البرجوازي الصغير واما ، في احسن الحالات ، بسفسطة التهرب : « المستقبل يقرر » . وهكذا حصل الفوضويون على حق اتهام هذه الاشتراكية ـ الديموقراطية بانها تتخلى عن واجبها في امر تربية العمال تربية ثورية . لقد استفاد انجلس من خبرة الثورة البروليتارية الأخيرة بالضبط لكيما يدرس بالشكل الملموس الأتم ما وكيف ينبغي على البروليتاريا ان تفعله حيال البنوك وحيال الدولة على السواء .

من اروع ، ان لم يكن الاروع ، ما ورد في مؤلفات ماركس وانجلس بصدد مسألة الدولة الفقرة التالية في رسالة وجهها انجلس الى بيبل في ١٨ — ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ . ونقول بين معترضتين ان هذه الرسالة قد نشرت لأول مرة ، على ما نعلم ، في المجلد الثاني من مذكرات بيبل (« ذكريات من حياتي ») الصادر في سنة ١٩١١ ، أي بعد مضي ٣٦ سنة على وضعها وارسالها .

وقد كتب انجلس الى بيبل منتقدا مشروع برنامج غوتا الذي انتقده ماركس ايضا في رسالته الشهيرة الى براكه وتطرق انجلس فيها بصورة خاصة الى مسألة الدولة بقوله :

« . . . الدولة الشعبية الحرة صارت الى دولة حرة. والدولة الحرة تعني من الناحية اللفوية دولة حرة ازاء مواطنيها ، أي دولة ذات حكومة مستبدة . وينبغي نبذ جميع هذه الثرثرة بصدد الدولة ولا سيما بعد الكومونة التي كفت عن ان تكون الدولة بمعناها الخاص . لقد كفانا ما فقا الفوضويون اعيننا بـ « الدولة الشعبية » ، مع انه قد قيل دون لبس او غموض في مؤلف ماركس ضد برودون (٢٢) وثم في « البيان الشيوعي » ان الدولة مع اقامة النظام الاجتماعي الاشتراكي تحل نفسها بنفسها وتزول . ولما كانت الدولة عبارة عن مؤسسة ذات طابع عابر وحسب يتأتى استخدامها في النضال ، في الثورة ، لقمع الخصوم بالقوة ، فان الحديث عن الدولة الشعبية الحرة هو مجرد لغو : فما

Sichauflost

دامت البروليتاريا بحاجة الى الدولة ، فهي لا تحتاجها من اجل الحرية ، بل من اجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ تزول الدولة بوصفها الدولة . ولذا نحن نقترح ان توضع في كل مكان بدل كلمة الدولة كلمة « مشاعة » Ge mv.einwesen هذه الكلمة الالمانية القديمة الرائعة التي يتفق معناها ومعنى الكلمة الفرنسية « كومونة » (ص ٣٢١ ــ ٣٢٢ من الطبعة الالمانية) .

ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار ان هــذه الرسالة تتناول برنامجا حزبيا انتقده ماركس في رسالة مؤرخة بعد هذه الرسالة ببضعة اســابيع فقط (رســالة ماركس مؤرخة في ٥ ايار (مايو) سنة ١٨٧٥) ، وأن انجلس كان يعيش آنذاك مع ماركس بلندن . ولذا فان انجلس عندما قال « نحن » في عبارته الأخيرة فهو دون شك يقترح باسمه وباسم ماركس على زعيم حزب العمال الالماني شطب كلمة « الدولة » من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة « مشاعة » .

وكم كان ناح بشأن « الفوضوية » متزعمو « الماركسية » الحالية المكيفة تبعا لما يروق للانتهازيين لو اقترح عليهم ادخال مثل هذا التصحيح على البرنامج !

فلينوحوا ما شاؤوا . فالبرجوازية تمدحهم على ذلك .

اما نحن فسنتابع عملنا . وعند اعادة النظر في برنامج حزبنا ، لا ريب في انه ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار نصيحة انجلس وماركس ، لكيما نكون اقرب من الحقيقة ، لكيما نرد

الماركسية الى نصابها بتنظيفها من التشويهات ، لكيما نوجه بصورة اصح نضال طبقة العمال في سبيل تحررها . وعلى التأكيد لا يوجد بين البلاشفة خصوم لنصيحة انجلس وماركس. ولعل الصعوبة لن تكون في غير ايجاد الاصطلاح . ففي الالمانية كلمتان « للمشاعة » اختار منهما انجلس الكلمة التي لا تعني مشاعة على حدة ، بل مجموعها ، نظام المشاعات . اما في الروسية فلا توجد مثل هذه الكلمة . وربما اقتضى الأمر اختيار كلمة « كومونة » الفرنسية ، مع ان ذلك يخلق ايضا بعض الارتباك .

« الكومونة كفت عن ان تكون الدولة بمعناها الخاص » — هذا هو الاستنتاج الاهم نظريا ، الذي وصل اليه انجلس . وهذا الاستنتاج مفهوم تماما بعدما ذكرنا اعلاه . فقد كفت الكومونة عن ان تكون دولة ما دام لم يأت عليها ان تقمع اكثرية السكان ، بل الاقلية (المستثمرين) ، فقد حطمت آلة الدولة البرجوازية ؛ وبدلا من القوة الخاصة للقمع برز على المسرح السكان انفسهم . وكل هذا ارتداد عن الدولة بمعناها الخاص. ولو توطدت الكومونة لـ « اضمحل » من نفسه ما بقي فيها من آثار الدولة ، ولما كان عليها ان « تلغي » مؤسساتها : فقد كانت هذه تكف عن القيام بوظائفها بقدر ما لا يبقى لها ما تقوم به .

« يفقأ الفوضويون اعيننا بـ « الدولة الشعبية » ، عندما قال انجلس ذلك كان يقصد بالدرجة الاولى باكونين ومطاعنه بالاشتراكيين — الديموقراطيين الالمان . وقد كان انجلس يعتبر هذه المطاعن صحيحة بمقدار بطلان مفهوم «الدولة الشعبية» وبمقدار ما هو خروج عن الاشتراكية ،شأن«الدولة الشعبية

الحرة » . وقد سعى انجلس الى توجيه نضال الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان ضد الفوضويين توجيها صحيحا والى جعل هذا النضال صحيحا من الناحية المبدئية والى تطهيره من الاوهام الانتهازية بصدد « الدولة » . ولكن واحر قلباه ! لقد ظلت رسالة انجلس مدة ست وثلاثين سنة مطوية في صندوق . وسنرى فيما يأتي ان كاوتسكي ، حتى بعد نشر هذه الرسالة، قد استمر يكرر في الجوهر ، بعناد ، نفس الاخطاء التي حذر منها انجلس .

وقد وجه بيبل لانجلس رسالة جوابية مؤرخة في ٢١ من ايلول (سبتمبر) سنة ١٨٧٥ ، قال ، فيها فيما قال ، انه « يوافقه تماما » على آرائه بشأن مشروع البرنامج وانه لم ليبكنخت لتنازله (ص ٣٣٤ من الطبعة الالمانية لمذكرات بيبل، المجلد ٢) . ولكن اذا ما أخذنا كراس بيبل « اهدافنا » نجد فيه آراء غير صحيحة أبدا بشأن الدولة :

« الدولة القائمة على السيادة الطبقية ينبغي أن تحول الى دولة شعبية » (الطبعة الالمانية [Unsereziete ، سنة ١٨٨٦، ص ١٤) .

هذا ما جاء في الطبعة التاسعة (التاسعة !) من كراس بيبل ! ولا مجال للاستغراب اذا ما تشربت الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية هذه الآراء الانتهازية بشأن الدولة لكثرة ما كررت بعناد ، لا سيما وان ايضاحات انجلس الثورية قد خبئت في الصندوق ، وجميع ظروف الحياة كانت «تنسي» الثورة لأمد طويل .

٤ . انتقاد مشروع برنامج ارفورت

عند بحث التعاليم الماركسية بشأن الدولة لا يمكن للمرء ان يغفل انتقاد انجلس لمشروع برنامج ارفورت (٢٣) ، الانتقاد الموجه الى كاوتسكي في ٢٩ من حزيران (يونيو) سنة ١٨٩١ والذي لم ينشر في Neuezeit الا بعد مضي عشر سنوات، ذلك لان هذا الانتقاد يتناول بالضبط وبصورة رئيسية النظرات الانتهازية في الاشتراكية ــ الديموقراطية حول مسائل تنظيم الدولة .

ونلاحظ في سياق الحديث ان انجلس يعطي كذلك في مسائل الاقتصاد اشارة قيمة جدا تظهر كيف كان يتتبع بانتباه واعمال فكر تغيرات الرأسمالية الحديثة بالذات وكيف استطاع بسبب ذلك ان يستشف لحد ما مهام عهدنا، العهد الاستعماري (الامبريالي) . وهاهي ذي هذه الاشارة : فبصدد كلمة « اللامنهاجية » Planlosigkeit الواردة في مشروع البرنامج لوصف الرأسمالية كتب انجلس :

« ... اذا كنا ننتقل من الشركات المساهمة الى التروستات التي تخضع لنفسها وتحتكر فروعا صناعية برمتها ، فهذا ليس فقط نهاية الانتاج الخاص ، بل انما هو كذلك نهاية اللامنهاجية » (« Neuezeit » ، السنة ٢٠ ، المجلد ١ ، سنتي ١٩٠١ ــ ١٩٠٢ ، ص ٨) .

نحن هنا حيال الأمر الاساسي في التقدير النظري للرأسمالية الحديثة ، أي للاستعمار (الامبريالية) ، ونعني ان الرأسمالية تتحول الى رأسمالية احتكارية . ولا بد من الاشارة

الى كلمة رأسمالية.لان الفلطة الشائعةجدا هيالزعم الاصلاحي انبرجوازي القائل ان الرأسمالية الاحتكارية او رأسمالية الدولة الاحتكارية تكف عن أن تكون رأسمالية ويمكن أن يطلق عنيها اسم « اشتراكية الدولة » والى ما هنالك . ولا شك في ان التروستات لم تعط وهي لا تعطي حتى الآن ولا تستطيع أن تعطي المنهاجية الكاملة . ولكن بمقدار ما تعطي المنهاجية وبمقدار ما يحسب طواغيت رأس المال سلفا مقادير الانتاج في انتطاق الوطني بله العالمي وبمقدار ما يضبطونه بصورة منهاجية، نظل على كل حال في ظل الرأسمالية ، في مرحلة جديدة لها، ولكن في ظل الرأسمالية على التأكيد . اما « قرب » هذه الرأسمالية من الاشتراكية فينبغي ان يكون لمثلي البروليتاريا الحقيقيين حجة تدعم اقتراب الثورة الاشتراكية وسهولتها وامكان تحقيقها وضرورتها الملحة العاجلة ، ولا ينبغي ان يكون بوجه حجة للوقوف موقف التفاضي من انكار هذه الثورة ومن تجميل الرأسمالية،الأمر الذي ينهمك فيه جميع الاصلاحيين.

ولكن فلنعد الى مسألة الدولة . يعطي انجلس هنا اشارات ثمينة جدا في ثلاث نواح : اولا ، في مسألة الجمهورية ، وثانيا ، بصدد علاقة المسألة القومية بتنظيم الدولة ، وثالثا ، بصدد الادارة الذاتية المحلية .

وفيما يخص الجمهورية فان انجلس قد جعل منها مركز الثقل في انتقاده لمشروع برنامج ارفورت . واذا ما تذكرنا مدى الاهمية التي اكتسبها برنامج أرفورت في كامل الاشتراكية ـ الديموقراطية العالمية واذا ما تذكرنا كيف غدا نموذجا للاممية الثانية بأكملها ، يمكننا ان نقول دون مغالاة ان انجلس

ينتقد هنا الانتهازية في الاممية الثانية بأكملها .

لقد كتب انجلس :

« ثمة نقص كبير في مطالب المشروع السياسية . فهو خال مما (خط التشديد لانجلس) كان ينبغي قوله بالضبط » .

وبعد ذلك يوضح أن الدستور الالماني هو ، اساسا،نسخة عن دستور سنة ١٨٥٠ الرجعي منتهى الرجعية وان مجلس الريخستاغ ليس ، على حد تعبير ولهلم ليبكنخت ، غير «ورقة تين الحكم المطلق » وان الرغبة في تحقيق « تحويل جميع ادوات العمل الى ملكية عامة » على اساس الدستور الذي اعطى الصبغة الشرعية للدول الصغيرة ولاتحاد الدويلات الالمانية هي « باطل بين » .

« تناول هذا الموضوع أمر خطر » . هذا ما اضافه انجلس الذي كان يعرف خير معرفة ان وضع مطلب الجمهورية علنا في البرنامج لا يمكن في المانيا . ولكن انجلس لا يسلم بالوقوف مكتوف الايدي عند هذا الاعتبار الذي يكتفي به « الجميع ». فيستطرد انجلس: « ولكنه يجب تحريك القضية على كل حال بهذا الشكل أو ذاك . وتظهر مدى ضرورة ذلك الانتهازية الشائعة einreibende اليوم بالذات في قسم كبير من الصحافة الاشتراكية ــ الديموقراطية . فلخشيتهم من انبعاث قانون مكافحة الاشتراكيين (٢٤) او لتذكرهم بعض ما ادلي به في ظل هذا القانون من تصريحات قبل أوانها ، يريدون الآن من الحزب ان يعترف بان الأوضاع القانونية الراهنة في المانيا كافية لتحقيق جميع مطالبه بصورة

سلمية ... »

ان انجلس قد وضع في المقام الأول الواقع الأساسي ، واقع ان الخوف من انبعاث القانون الاستثنائي قد وجه سلوك الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الألمان ، وقد وصف هذا الواقع دون تردد بالانتهازية واعلن ان الحلم بالطريق « السلمي » هو أمر باطل، وذلك بالضبط نظرا لعدم وجود الجمهورية والحريات في المانيا . وقد كان انجلس على ما يكفي من الاحتراس لكيما يبقي يديه طليقتين . فهو يعترف بان في الامكان في البلدان الجمهورية او التي توجد فيها الحريات بصورة وافية جدا « تصور » (« تصور » وحسب !) التطور السلمي الى الاشتراكية ، ولكنه يكرر قائلا أن في المانيا

« ... في المانيا ، حيث الحكومة تقريبا قادرة على كل شيء ، وحيث مجلس الريخستاغ وسائر المؤسسات التمثيلية الاخرى لا تملك من السلطة الحقيقية شيئا ، ان يعلن المرء مثل هذه الاقوال في المانيا ولا سيما دونما داع لذلك ، فإنما يعني انه يرفع ورقة التين عن الحكم المطلق ويستر عوراته بجسده ... »

والحقيقة ان معظم الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الالماني الذي اخفى هذه الارشادات « في صندوق » قد ظهروا مسترين على الحكم المطلق .

« ... ومثل هذه السياسة لا تستطيع في نهاية الأمر غير جر الحزب الى طريق الضلال . يضعون في المقام الأول مسائل سياسية عامة مجردة ويسترون بهذا الشكل المسائل الملموسة المباشرة التي تفرض نفسها

بنفسها في جدول الاعمال عند اول احداث هامة ، عند اول ازمة سياسية . وهل يمكن ان تكون نتيجة ذلك غير واقع ان الحزب يجد نفسه فجأة وفي الساعة الحاسمة في حالة عجز ، غير واقع ان الحزب يجد نفسه في حالة الارتباك وانعدام الوحدة حيال المسائل الحاسمة ، لانه لم يسبق له ابدا ان بحث هذه المسائل ...

ان هذا النسيان للاعتبارات الكبرى ، الجذرية حيال مصالح اليوم العرضية ، ان هذا الركض وراء النجاحات العرضية والنضال من اجلها دونما حساب لعواقب ذلك ، ان هذه التضحية بمستقبل الحركة في سبيل الحاضر ، ان كل ذلك قد تكون له دوافع « شريفة » ايضا . ولكن هذا هو الانتهازية ، وهو يبقى الانتهازية ، ولعل الانتهازية « الشريفة » اخطر الانتهازيات ...

واذا كان ثمة امر لا شك فيه فهو واقع ان حزبنا والطبقة العاملة لا يمكنهما الوصول الى السيادة الا في ظل شكل سياسي هو الجمهورية الديموقراطية . حتى ان هذه الاخيرة هي الشكل الخاص لديكتاتورية البروليتاريا كما برهنت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى ... »

يكرر انجلس في هذه الفقرة بصيغة واضحة كل الوضوح تلك الفكرة الاساسية التي تخللت جميع مؤلفات ماركس ، نعني ان الجمهورية الديموقراطية هي اقصر الطرق الى ديكتاتورية البروليتاريا . لان هذه الجمهورية مع انها لا تزيل لاي قدر سيادة رأس المال وبالتالي ظلم الجماهير والنضال

الطبقي ، تفضي حتما الى توسيع هذا النضال وتسعيره وكشفه وتشديده لدرجة تجعل امكانية تأمين مصالح جماهير المظلومين الجذرية ، متى ظهرت هذه الامكانية ، تتحقق حتما في ديكتاتورية البروليتاريا وحدها وفي قيادة هذه الجماهير من قبل البروليتاريا . وهذه ايضا بالنسبة للاممية الثانية بأكملها « كلمات منسية » من الماركسية ، وقد اظهر نسيانها بجلاء خارق تاريخ حزب المناشفة خلال نصف السنة الأول من ثورة سنة ١٩١٧ الروسية .

لقد تناول انجلس مسألة الجمهورية الاتحادية من زاوية التركيب القومي للسكان وكتب :

« ماذا ينبغي ان يحل محل المانيا الحالية ؟ » (ذات الدستور الملكي الرجعي والتقسيم الذي لا يقل رجعية الى دول صغيرة ، هذا التقسيم الذي يخلد خصائص « البروسية » بدلا من ان يذيبها في المانيا ككل) . « في رأيي لا تستطيع البروليتاريا ان تطبق غير شكل جمهورية موحدة لا تتجزأ . ما تزال الجمهورية الاتحادية ضرورية حتى الآن بوجه عام في اراضي الولايات المتحدة المترامية الاطراف ، مع انها أخذت تصبح منذ الآن عقبة في شرقها . وهي تكون خطوة الى الامام في انجلترا حيث تعيش في الجزيرتين اربع أمم وحيث توجد جنبا الى جنب ، رغم كون البرلمان واحدا ، ثلاثة انظمة تشريعية . وهي قد غدت في سويسرا الصغيرة من أمد بعيد عقبة . واذا كان لا يزال من الممكن هناك احتمال الجمهورية الاتحادية فذلك لسبب واحد هو ان سويسرا تكتفي بدور عضو

سلبي صرف في نظـام الدول الاوروبية . والتنظيم الاتحادي على النمط السويسري يكون لالمانيا خطوة هائلة الى وراء . ثمة نقطتان تميزان الدولة الاتحاديةعن الدولة الموحدة كليا هما واقع ان لكل دولة منفردة منضمة الى الاتحاد تشريعها المدني والجزائي الخاص ونظامها القضائي الخاص ، ثم واقع انه الى جانبمجلس الشعب يوجد مجلس ممثلين عن الدول تصوت فيهكل ولاية بوصفها ولاية بصرف النظر عما اذا كانت كبيرة ام صغيرة » . والدولة الاتحادية في المانيا شكل انتقاليالى دولة موحدة تماما. ولا ينبغي الرجوع الى وراء ب«الثورة من اعلى » في سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٠،بل اتمامهاب«حركة من اسفل » .

ان انجلس ، فضلا عن انه لا يقف موقف عدم الاكتراث من مسألة اشكال الدولة ، يحاول بالعكس ان يحلل بأقصى الدقة الاشكال الانتقالية عينها،لكيما يحدد في كل حالةخاصة حسب الظرف التاريخي الواقعي ، انتقالا من اي شيء الى اي شيء يمثل هذا الشكل الانتقالي المعين .

ان انجلس كشأنماركس يدافعمن وجهةنظر البروليتاريا والثورة البروليتارية،عن المركزية الديموقراطية،عنالجمهورية ككل لا يتجزأ . وهو يرى في الجمهورية الاتحادية اما حالة استثنائية وعقبة تعيق التطور واما انتقالا من الملكية الى الجمهورية المركزية ، « خطوة الى امام » في ظروف خاصة معينة . وبين هذه الشروط الخاصة ، ترد المسألة القومية .

بالرغم من انتقاد انجلس وماركس دونما رحمة لرجعية

الدول الصغيرة ولتغطية هذه الرجعية بالمسألة القومية في بعض حالات معينة ، لا نرى عند انجلس كما لا نرى عند ماركس في اي حالة ولو ظلا من النزوع الى التهرب من المسألة القومية ــ الخطيئة التي كثيراً يقترفها الماركسيون الهولنديون والبولونيون الذين ينطلقون من النضال المشروع تماما ضد القومية البرجوازية الصغيرة الضيقة في « دولهم » الصغيرة.

ففي انجلترا نفسها ، حيث يبدو ان الظروف الجغرافية ووحدة اللغة وتاريخ قرون عديدة قد «وضعت حدا» للمسألة القومية في بعض المناطق الصغيرة بانجلترا ، حتى في انجلترا يحسب انجلس الحساب لواقع بين هو كون المسألة القومية ما تزال قائمة ، ولذلك يعترف بالجمهورية الاتحادية « خطوة الى امام » . وبديهي انه لا يوجد هنا ولو ظل للعدول عن انتقاد نواقص الجمهورية الاتحادية والدعاية والنضال الحازمين تماما في سبيل جمهورية ديموقراطية مركزية موحدة .

ولكن انجلس لم يفهم المركزية الديموقراطية قط بالمعنى البيروقراطي الذي يعطيه لهذا المفهوم المفكرون البرجوازيون وصغار البرجوازيين ومن هؤلاء الفوضويون . فالمركزية في نظر انجلس لا تنفي بتاتا الادارة الذاتية المحلية ذات الطابع الواسع التي ، في حالة ذود « الكومونات » والمقاطعات طوعا عن وحدة الدولة ، تزيل دون شك كل مظهر من مظاهر البيروقراطية وكل مظهر من مظاهر « اصدار الأوامر » من اعلى .

وقد كتب انجلس مطورا مفاهيم الماركسية البرنامجية بصدد الدولة :

« ... وهكـذا ، جمهورية موحدة ولكـن ليست

كالجمهورية الفرنسية الحالية التي هي عبارة عن الامبراطورية المؤسسة بدون امبراطور، في سنة ١٧٩٨. فمن سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٧٩٨ ، كانت كل مقاطعة فرنسية وكل بلدية Gemeinde تمارس الادارة الذاتية الكاملة على النمط الاميركي ، وينبغي ان يحقق ذلك عندنا ايضا . اما مسألة كيف ينبغي ان تنظم الادارة الذاتية وكيف يمكن الاستغناء عن الدواوينية ، فهو ما اظهرته وبرهنته لنا اميركا والجمهورية الفرنسية الاولى، وهوما تظهره ايضا لنا الآن كندا واوستراليا والمستعمرات الانجليزية الاخرى . ومثل هذه الادارة الذاتية في المحافظات (المقاطعات) والبلديات هي منظمات حرة اكثر جدا ، مثلا ، من الاتحادية السويسرية ؛ حيث الولاية في الحقيقة مستقلة جدا حيال البوند » (اي حيال الدولة الاتحادية بمجموعها) « ولكنها مستقلة كذلك حيال القضاء Bezirk وحيال البلدية . فحكومات الولايات تعين مديري الاقضية Statt halter ومديري البوليس ، الأمر المعدوم تماما في بلدان اللغة الانجليزية، وهو ما يتوجب علينا ان نستأصله تماما عندنا في المستقبل كالمحافظين ومديري الاقضية البروسيين » (مفوضين ، مدراء شرطة المقاطعات ، محافظين وبوجه عام جميع الموظفين الذين يعينون من اعلى) . ووفقا لذلك يقترح انجلس ان تصاغ في البرنامج مادة الادارة الذاتية بالشكل التالي : « الادارة الذاتية التامة في المحافظة » (مديرية او مقاطعة) ، « في القضاء او البلدية عن طريق موظفين ينتخبون على اساس حق

الانتخاب العام ؛ الغاء جميع السلطات المحلية وسلطات المحافظات التي تعينها الدولة » .

سبق لي ان اشرت في جريدة « البرافدا » (٢٥) (العدد ٦٨ الصادر في ٢٨ ايار ـ مايو ـ سنة ١٩١٧)* التي اغلقتها حكومة كيرنسكي وغيره من الوزراء « الاشتراكيين » الى انه في هذه النقطة ـ التي ليست طبعا بالوحيدة قط ـ قد ارتد اصحابنا الممثلون الاشتراكيون المزعومون للديموقراطية المزعومة الثورية المزعومة ارتداداً فاضحاً عن الديموقراطية. ولا غرابة في ان هؤلاء الناس الذين ربطوا انفسهم بـ « ائتلاف » مع البرجوازية الاستعمارية قد بقوا صماً حيال هذه الملاحظات.

ومن اقصى الاهمية الاشارة الى ان انجلس ،استناداً على الوقائع قد دحض على اساس مثل دقيق للغاية وهماً من الاوهام المنتشرة جداً،ولا سيما بين الديموقراطية البرجوازية الصغيرة ، مؤداه ان الجمهورية الاتحادية تعني حتماً حريات اوفى مما في الجمهورية المركزية . وهذا غير صحيح . فالوقائع التي ذكرها انجلس بخصوص الجمهورية الفرنسية المركزية في سنوات ١٧٩٢ ـ ١٧٩٨ والجمهورية السويسرية الاتحادية تدحض هذا الزعم . ان الجمهورية المركزية الديموقراطية حقاً قد اعطت حريات اوفى مما اعطته الجمهورية الاتحادية . او بعبارة اخرى : ان اوفى حرية عرفها التاريخ للنواحي والمقاطعات والخ . قد اعطتها الجمهورية المركزية ،

* راجع : لينين . مسألة مبدئية . الناشر .

لا الجمهورية الاتحادية .

ان حزبنا لم يوجه في دعايته وتحريضه وهو لا يوجه الانتباه الكافي لهذا الواقع،وبوجه عام لكامل مسألةالجمهورية الاتحادية والجمهورية المركزية والادارة الذاتية المحلية .

٥ . مقدمة سنة ١٨٩١ لمؤلف ماركس « الحرب الاهلية »

في مقدمة الطبعة الثالثة من مؤلف « الحرب الاهلية في فرنسا » ــ وهذه المقدمة تحمل تاريخ ١٨ آذار (مارس) سنة ١٨٩١ ونشرت لأول مرة في مجلة Neue Zeit ــ يعطي انجلس ، الى جانب ما اعطاه في سياق الحديث من ملاحظات قيمة حول المسائل ذات الصلة بالموقف من الدولة ، تلخيصاً رائع الوضوح لدروس الكومونة . وهـذا التلخيص المشبع بكامل خبرة مرحلة عشرين سنة تفصل المؤلف عن الكومونة والموجه خصيصاً ضد « الايمان الأعمى الخرافي بالدولة » المنتشر في المانيـا يمكن ان يوصف بحق بانـه آخر كلمـة للماركسية في المسألة التي نبحثها .

يلاحظ انجلس : بعد كل ثورة في فرنسا كان العمال مسلحين ، « ولذلك كان تجريد العمال من السلاح هو اول المقتضيات بالنسبة للبرجوازيين المتربعين على دست الحكم . وعلى هذا ، فان كل ثورة كان ينتصر فيهـا العمال كـان ينشب في اعقابهـا نضال جديد ينتهي بهزيمتهم ... »

ان حاصل خبرة الثورات البرجوازية مقتضب بمقدار

بلاغة مدلولة . فهنا قد أشير بصورة رائعة الى جوهر الأمر كذلك في مسألة الدولة (هـل توجد اسلحـة لدى الطبقة المظلومة ؟؟) . وهذا الجوهر عينه هو ما يتحاشاه في الغالب الأساتذة الواقعون تحت تأثير الايديولوجية البرجوازية شأنهم شأن الديموقراطيين صغار البرجوازيين . ففي ثورة سنة ١٩١٧ الروسية أولي « المنشفي » ، « الماركسي ـ ايضاً » ، تسيريتيلي شرف (شرف كافينياك ! (٢٦)) افشـاء سر الثورات البرجوازية هذا . لقد زل لسان تسيريتيلي في خطابه « التاريخي » ، في ١١ من حزيران (يونيو) ، واعلن ان البرجوازية قد قررت نزع اسلحة عمال بتروغراد متظاهراً طبعاً بأن هذا القرار من عندياته وبأنه ضرورة تفرضها مصلحة « الدولة » بوجه عام !

ان الخطاب التاريخي الذي القاه تسيريتيلي في ١١ من حزيران سيكون طبعاً لكل مؤرخ من مؤرخي ثورة سنة ١٩١٧ دليلا من اوضح الادلة يظهر كيف انتقلت كتلة الاشتراكيين ـ الثوريين والمناشفة التي يقودها السيد تسيريتيلي الى جانب البرجوازية ، ضد البروليتاريا الثورية .

وثمة ملاحظة اخرى اعطاها انجلس في سياق الحديث تتصل ايضاً بمسألة الدولة وتتعلق بالدين . فمن المعروف ان الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية بمقدار ما كانت تتفسخ وتوغل في الانتهازية كانت تنزلق اكثر فاكثر نحو تأويل خاطىء مبتذل للصيغة المعروفة : « اعلان الدين قضية شخصية » . فهذه الصيغة كانت تؤول بشكل يبدو منه أن الدين قضية شخصية حتى بالنسبة لحزب البروليتاريا الثورية !! وقد

ثار انجلس ضد هذه الخيانة التامة لبرنامج البروليتاريا الثوري ، وبما انه لم يكن بامكـانه ان يلاحظ في سنة ١٨٩١ غير اضعف نبتات الانتهازية في حزبه فقد صاغ عباراته لهذا السبب بأشد الحذر :

« ولمـا كـان العمال وحدهم تقريباً ، او ممثلوهم المعترف بهم ، هم الذين يجلسون في الكومونة ، فقد حملت المقررات التي اتخذتها طابعاً بروليتارياً صريحاً . وهذه المقررات ، إما انها نصت على اجراء اصلاحات تخلت البرجوازية الجمهورية عنها لمجرد الجبن الدني ، ولكنها هيأت الاساس الضروري لقيام الطبقة العاملة بممارسة النشاط الحر . ومثل ذلك تحقيق المبـدأ القائل ان الدين بالنسبة للدولة هو مسألة شخصية بحتة . واما ان الكومونة اصدرت اوامر كانت في مصلحة الطبقة العاملة بصورة مباشرة واحدثت ، من ناحية جزئية ،شقاً عميقاً في نظام المجتمع القديم . . . »

لقد تعمد انجلس الاشارة الى كلمات «بالنسبة للدولة» ، مصوباً الضربة لا الى جفن بل الى حدقة عين الانتهازيةالالمانية التي اعلنت الدين قضية شخصية بالنسبة للحزب وهبطت بهذا الشكل بحزب البروليتاريا الثوريةالى مستوىالبرجوازي الصغير « المفكر الحر » المبتذل غاية الابتذال والذي يتكرم بالتسليم بامكان وجود المرء خارج نطاق الدين ، ولكنه يتخلى عن مهمة النضال الحزبي ضـد افيون الدين الذي يخبـل الشعب .

ان مؤرخ الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية في الغد ،

عندما يحلل اسباب افلاسها المشين في سنة ١٩١٤ ، سيجد كثرة من المستندات الهامة حول هذه المسألة ، ابتداء من تصريحات التهرب التي تفتح الباب على مصراعيه امام الانتهازية ، التصريحات الواردة في مقالات الزعيم الفكري لهذا الحزب كاوتسكي ، وانتهاء بموقف الحزب من ـ LOS - VON - Kirche - Bewegung .. (حركة الانفصال سنة ١٩١٣ .

ولكن لنَر الآن كيف لخص انجلس بعد مضي عشرين سنة على الكومونة الدروس التي اعطتها للبروليتاريا المناضلة .

وهذه هي الدروس التي وضعها انجلس في المقام الاول :

« ... لقد كان على السلطة الظالمة التي تمتعت بها الحكومة السابقة المركزة وعلى الجيش والشرطة السياسية والبيروقراطية التي كان نابليون قد انشأها في سنة ١٧٩٨ ، والتي تسلمتها منذ ذلك الحين كل حكومة جديدة كأداة مرغوب فيها واستخدمتها ضد اعدائها ـ لقد كان على هذه السلطة بالتحديد ان تسقط في كل مكان في فرنسا تماماً كما سقطت في باريس .

لقد كان على الكومونة ان تعترف منذ بداية الأمر بان الطبقة العاملة ، وقد جاءت الى الحكم ، لا تستطيع أن تستمر في تصريف الأمور بواسطة جهاز الدولة القديم؛ وانه ينبغي على الطبقة العاملة ، لكي لا تفقد ثانية الحكم الذي ظفرت به آنفاً ، ان تطيح بجهاز الاضطهاد القديم جميعه ، الذي كان يستخدم سابقاً ضدها ، هذا من جهة ؛ وكان عليها من جهة اخرى ، ان تحمي نفسها من نوابها وموظفيها بجعل تفويضهم جميعاً ،ودون استثناء،

عرضة للالغاء في اية لحظة ... »

يشير انجلس المرة بعد المرة الى ان الدولة تبقى الدولة ، ليس فقط في الانظمة الملكية ، بل ايضاً في الجمهورية الديموقراطية ، بمعنى انها تحتفظ بسمتها المميزة الرئيسية: تحويل الموظفين ، « خدم المجتمع » ، هيئاته ، الى اسياد له.

« ... لمجابهة تحول الدولة واجهزة الدولة على هذا النحو من خدم للمجتمع الى اسياد له ـ وهو تحول لا مناص منه في جميع الدول السابقة ـ لجأت الكومونة الى وسيلتين لا تخطئان : اولا، عينت في جميع ان وظائف ـ الادارية والقضائية والتعليمية ـ اشخاصاً منتخبين على اساس حق الاقتراع العام واقرت في الوقت نفسه حق الغاء تفويض هؤلاء المنتخبين بقرار من منتخبيهم في اي وقت . ثانياً ، لم تدفع لجميع الموظفين ، كباراً وصغاراً ، الا الأجور التي يتقاضاها العمال الآخرون . وكان اعلى مرتب تدفعه الكومونة على العموم هو ٦٠٠٠ فرنك* . وبهذه الطريقة اقيم حاجز أمين في وجه الركض وراء المناصب الرابحة والوصولية ، حتى بغض النظر عن التفويضات الملزمة التي كانت تصدر للمندوبين

* هذا المبلغ من الناحية الرسمية يعادل تقريبا ٢٤٠٠ روبل ويقرب من ٦٠٠٠ روبل حسب السعر الحالي. ولا يغتفر قط سلوك اولئك البلاشفة الذين يقترحون ، مثلا ، ان تكون الرواتب ٩٠٠٠ روبل في بلديات المدن ولا يقترحون ان يكون الراتب الاقصى في نطاق الدولة كلها ٦٠٠٠ روبل ، وهو مبلغ كاف (٢٧) .

في الهيئات التمثيلية ، وهي التي ادخلتها الكومونة بالاضافة الى ذلك ... »

يواجه انجلس هنا ذلك الحد الذي يستوقف النظر ، حيث من جهة ، تتحول الديموقراطية المستقيمة الى اشتراكية وتتطلب من الجهة الاخرى الاشتراكية . ذلك لأن الغاء الدولة يقتضي تحول وظائف الدولة الى عمليات من المراقبة والحساب بسيطة بحيث تصبح في متناول وفي طاقة الاكثرية الكبرى من السكان وثم جميع السكان عن آخرهم . وازالة الوصولية بصورة تامة تقتضي ان تكون المناصب « المشرّفة » في خدمة الدولة حتى ولو كانت لا تدر شيئاً ، في حالة لا تستطيع معها ان تتحول الى جسور للقفز الى المناصب ذات المداخيل الكبيرة في البنوك والشركات المساهمة ، كما يحدث دائماً في جميع البلدان الرأسمالية حتى ذات الحريات الاوفى .

ولكن انجلس لا يقترف الخطأ الذي يقترفه ، مثلا ، بعض الماركسيين في مسألة حق الأمم في تقرير مصيرها : فهم يقولون ان هذا الحق يستحيل في ظل الرأسمالية ولا لزوم له في ظل الاشتراكية . ومثل هذا الرأي الذي يدعي الذكاء والمفلوط في الواقع يمكن تكراره بصدد كل مؤسسة ديموقراطية بما في ذلك دفع المرتبات المتواضعة للموظفين ، لأن الديموقراطية المستقيمة لا تمكن في ظل الرأسمالية ، اما في ظل الاشتراكية فتضمحل كل ديموقراطية .

وهذه سفسطة من نوع تلك المزحة القديمة : متى يصبح الانسان اصلع اذا ما سقطت من رأسه شعرة ؟

تطوير الديمقراطية حتى النهاية والبحث عن اشكال هذا

التطور والتحقق منها عملا الخ .. كل هذا هو مهمة من المهام الاساسية في النضال من اجل الثورة الاجتماعية . فما من ديموقراطية ، آذا أخذت على حدة ، تعطي الاشتراكية ، ولكن الديموقراطية في الحياة لا تؤخذ قط « على حدة » ، بل « تؤخذ مع المجموع » ، وتؤثر تأثيرها على الاقتصاد وتدفع تحول هذا الاقتصاد ايضاً وتخضع لتأثير التطور الاقتصادي، الخ .. هذا هو ديالیكتيك التاريخ الحي .

يستطرد انجلس :

« ... هذا التفجير (Sprengung) لسلطة الدولة السابقة والاستعاضة عنها بسلطة جديدة ، ديموقراطية حقاً ، انما جاء وصفها بالتفصيل في الفصل الثالث من « الحرب الاهلية » . ولكنه كان من الضروري ان نقف هنا وقفة قصيرة مرة اخرى عند بعض ملامح هـذه الاستعاضة ، لان الايمان الخرافي بالدولة قد انتقل ، في المانيا بوجه خاص ، من الفلسفة الى الوعي العام للبرجوازية وحتى لكثير من العمال . فالدولة ، وفق تعاليم الفلاسفة ، هـي « تحقيق الفكـرة » او هي ، مترجمة الى لغة الفلاسفة ، مملكة الله على الارض ؛ الدولة هي المجال الذي تتحقق فيه او ينبغي ان تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الازليتان . ومن هنا ينبثق الاحترام الخرافي للدولة ولكل ما يتصل بها ، وهو احترام خرافي يرسخ بسهولة اكبر لأن الناس معتادون، منذ الطفولة ، ان يتصوروا ان الشؤون والمصالح التي تعود الى المجتمع بأسره لا يمكن تحقيقها والحفاظ عليها

الا بالطريقة المتبعة في الماضي ، اي بواسطة الدولة وموظفيها الذين يمنحون المناصب الرابحة . ويتصور الناس انهم يخطون الى امام خطوة خارقة في جراتها اذا حرروا انفسهم من الايمان بالملكية الوراثية واصبحوا من انصار الجمهورية الديموقراطية . اما في الحقيقة، فان الدولة ليست الا جهازاً لقمع طبقة من قبل طبقة اخرى ، وهذا ما يصدق على الجمهورية الديموقراطية بدرجة لا تقل اطلاقاً عن صدقه على الملكية . والدولة حتى في احسن الحالات، شر ترثه البروليتاريا المنتصرة، شأنها في ذلك شأن الكومونة ، ستضطر الى بتر اسوأ جوانب هذا الشر في الحال حتى يحين ذلك الوقت الذي يستطيع فيه جيل تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة ان يطرح عفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات » .

لقد حذر انجلس الالمان من ان ينسوا في حالة ابدال الملكية بالجمهورية اسس الاشتراكية في مسألة الدولة بوجه عام . ويبدو تحذيره الا درساً موجهاً بصورة مباشرة الى السادة تسيريتيلي وتشيرنوف واضرابهما الذين اظهروا في نشاط « ائتلافهم » ايماناً خرافياً بالدولة وخشوعاً خرافيا امامها !

ملاحظتان ايضاً : ١) اذا كان انجلس يقول ان الدولة تظل « جهازاً لقمع طبقة اخرى » في الجمهورية الديموقراطية « بدرجة لا تقل » عما في الملكية ، فان ذلك لا يعني بتاتاً ان البروليتاريا يجب الا تكترث بشكل الظلم كما « يعلم » بعض

الفوضويين . فشكل النضال الطبقي والظلم الطبقي الاكثر سعة وحرية وصراحة يسهل الى حد كبير جداً للبروليتاريا نضالها في سبيل القضاء على الطبقات بوجه عام .

٢) لماذا لا يستطيع ان يطرح بصورة تامة عفاشة الدولة هذه بكاملها إلا جيل جديد ؟ انه سؤال يتعلق بمسألة تجاوز الديموقراطية وهي التي ننتقل لتناولها .

٦ . انجلس ومسألة تجاوز الديموقراطية

تأتى لانجلس ان يفصح عن رأيه في هذا الموضوع في سياق الحديث بمسألة عدم الدقة العلمية في تسمية « الاشتراكي ــ الديموقراطي » .

ففي المقدمة التي وضعها انجلس لمجموعة مقالاته التي كتبها في سنوات العقد الثامن وتناول فيها شتى المواضيع وبصورة رئيسية المواضيع «الاممية» Internationles aus ») (« dew Volksstaat ، المقدمة المؤرخة في ٣ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٩٤ ، أي قبل وفاته بسنة ونصف ، قد كتب انه يستعمل في جميع المقالات كلمة « شيوعي » لا كلمة « اشتراكي ــ ديموقراطي » ، لأن البرودونيين في فرنسا واللاساليين (٢٨) في المانيا كانوا يسمون انفسهم في ذلك الحين اشتراكيين ــ ديموقراطيين .

ويستطرد انجلس :

* « في المواضيع الاممية من « الدولة الشعبية » . الناشر .

... « ولذلك كان من المستحيل كل الاستحالة بالنسبة لماركس وبالنسبة لي استعمال مثل هذا التعبير المطاط للافصاح عن وجهة نظرنا الخاصة . وفي الوقت الحاضر يختلف الأمر ، ولربما غداً في الامكان تمشية Magpassieren هذه الكلمة («اشتراكي ـ ديموقراطي»)، مع انها تبقى غير دقيقة unpassend غير ملائمة) بالنسبة لحزب برنامجه الاقتصادي ليس مجرد برنامج اشتراكي بوجه عام ، ولكنه شيوعي بصورة مباشرة ، بالنسبة لحزب هدفه السياسي النهائي هو تجاوز الدولة بأكملها وبالتالي الديموقراطية ايضاً . بيد ان اسماء الاحزاب السياسية الحقيقية (خط التشديد لانجلس) لا تنطبق عليها كل الانطباق بحال ؛ فالحزب يتطور ، في حين يبقى الاسم » .

ان رجل الدياليكتيك انجلس قد ظل حتى آخر ايامه أمينا للدياليكتيك . فهو يقول : لقد كان لدينا ، ماركس وانا ، اسم للحزب رائع ، دقيق من الناحية العلمية ، ولكن لم يكن هناك حزب حقيقي ، أي حزب بروليتاري جماهيري . والآن (أواخر القرن التاسع عشر) يوجد حزب حقيقي ، ولكن اسمه غير صحيح علمياً . لا بأس ، « ماشية » ، المهم ان يتطور الحزب ، المهم الا تفوته عدم الدقة العلمية في تسميته والا تعيقه عن التطور في الاتجاه الصحيح !

ولعل ظريفاً من الظرفاء يأخذ في تعزيتنا نحن البلاشفة ايضاً على طريقة انجلس : عندنا حزب حقيقي ، وهو يتطور على ما يرام ؛ « ماشية » هذه الكلمة الفارغة الشوهاء

« بولشفيك »* التي لا تفصح بتاتاً عن شيء غير ظرف عرضي صرف وهو حصولنا بمؤتمر بروكسل ـ لندن في سنة ١٩٠٣ على الاكثرية ... ويحتمل الآن ، بعد ان تحمل حزبنا في تموز وآب (يوليو واغسطس) من ملاحقات الجمهوريين وديموقراطية صغار البرجوازيين « الثورية » ما جعل كلمة « بولشفيك » محترمة جداً في عيون الشعب بأسره ، الآن ، عندما افصحت هذه الملاحقات ، علاوة على ذلك ، عن خطوة كبرى تاريخية خطاها حزبنا الى الامام في تطوره الحق ، يحتمل ان أتردد انا ايضاً بصدد اقتراحي الذي عرضته في نيسان (ابريل) بشأن تغيير اسم حزبنا . وربما عرضت على رفاقي « حلا وسطاً » : أن نسمي أنفسنا الحزب الشيوعي على ان نبقي كلمة بلاشفة بين قوسين ...

ولكن مسألة مدقف البروليتاريا الثورية من الدولة هي اهم جداً من مسألة تسمية الحزب .

في المحاكمات المعتادة عن الدولة تقترف على الدوام تلك الغلطة التي نبه انجلس هنا من الوقوع فيها والتي اشرنا اليها في معرض الحديث فيما سبق من البحث . ونعني : انهم ينسون دائماً ان الغاء الدولة هو الغاء الديموقراطية ايضاً وان اضمحلال الدولة هو اضمحلال الديموقراطية .

ولأول وهلة يبدو هذا التأكيد مستغرباً جداً وغير مفهوم. ولعل هناك من تخامره الخشية ، فيحسب اننا نتوقع حلول

* « بولشفيك » (بلشفي) هي اشتقاق من كلمة « بولشينستفو » التي تعني بالروسية « الاكثرية » . المترجم .

نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الأقلية للاكثرية ، لأنه ما هي الديموقراطية ان لم تكن الاعتراف بهذا المبدأ ؟

لا . الديموقراطية وخضوع الأقلية للاكثرية ليسا بالشيء ذاته : الديموقراطية هي دولة تعترف بخضوع الأقلية للاكثرية، اي منظمة للعنف تستخدمه بصورة دائمة طبقة ضد اخرى ، قسم من السكان ضد القسم الآخر .

ان هدفنا النهائي هو القضاء على الدولة ، اي على كل عنف منظم دائم ، كل عنف حيال الناس بوجه عام . نحن لا نتوقع حلول نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية . ولكننا نطمح الى الاشتراكية ، ونحن موقنون من انها ستصير الى شيوعية فتزول تبعاً لذلك كل ضرورة الى استخدام العنف حيال الناس بوجه عام ، الى خضوع انسان لانسان ، قسم من السكان لآخر ، لأن الناس يعتادون مراعاة الشروط الأولية للحيـاة في المجتمع بدون عنـف وبدون خضوع .

ولكيما يشير الى عنصر العادة هذا تحدث انجلس عن جيل جديد« تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة ،يستطيع ان يطرح عفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات » ــ كل دولة بما في ذلك الدولة الجمهورية الديموقراطية .

ولايضاح ذلـك يقتضي الأمر بحث مسألـة الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة .

الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

ان الشرح الاكثر تفصيلا لهذه المسألة هو الشرح الذي اعطاه ماركس في مبحثه « نقد برنامج غوتا » (رسالة الى براكه في ٥ من ايار (مايو) سنة ١٨٧٥ ، لم تنشر الا في سنة ١٨٩١ في Neue Zeit ٩ ، ١ وصدرت بالروسية في طبعة على حدة) . ان القسم الجدلي في هذا المبحث الرائع،والذي يتلخص في انتقاد اللاسالية قد ابقى في الظل ، ان امكن القول،قسمه الايجابي ونعني تحليل الصلة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة .

١ . وضع ماركس للمسألة

اذا قورنت الرسالة التي وجهها ماركس الى براكه في ٥ من ايار (مايو) سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية بالرسالة التي وجهها انجلس الى بيبل في ٢٨ من آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ والتي بحثناها اعلاه ، فقد يبدو ان ماركس « نصير للدولة » اشد بكثير من انجلس وان الفرق بين نظرات الكاتبين الى الدولة كبير جداً .

يطلب انجلس من بيبل أن تترك الثرثرة عن الدولة بصورة باتة وان تشطب بصورة نهائية من البرنامج كلمة الدولة ويستعاض عنها بكلمة « مشاعة » ، حتى أن انجلس يعلن ان الكومونة كفت عن ان تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص . في حين ان ماركس يتحدث حتى عن « نظام الدولة المقبل في

المجتمع الشيوعي » ، أي انه يبدو وكأنه يعترف بضرورة الدولة حتى في الشيوعية .

ولكن مثل هذه النظرة تكون غير صحيحة من أساسها . فامعان النظر يظهر ان نظرات ماركس وانجلس بشأن الدولة واضمحلالها متفقة تماما وان عبارة ماركس المذكورة تتعلق بالضبط بنظام الدولة المضمحلة .

وواضح انه لا يمكن ان يدور الحديث بحال عن تحديد ساعة « الاضمحلال » المقبل ، لا سيما وهو حتماً عبارة عن سير طويل . ان الفرق الظاهري بين ماركس وانجلس ناشىء عن الفرق بين المواضيع التي تناولاها والمهام التي ارادا حلها. فالمهمة التي وضعها انجلس نصب عينيه هي ان يبرهن لبيبل بجلاء ووضوح وبالخط العريض كل بطلان الاوهام (التي يؤمن بها لاسال لحد كبير) الشائعة بصدد الدولة . ولم يتناول ماركس هذه المسألة الا في سياق الحديث ، موجها انتباهه لموضوع آخر : تطور المجتمع الشيوعي .

ان نظرية ماركس باكملها تتلخص في كونه يطبق على الراسمالية الحديثة نظرية التطور بشكلها الاتم والاكمل والمنسجم والغني المضمون . وطبيعي اذن ان تطرح امام ماركس مسألة تطبيق هذه النظرية كذلك على انهيار الراسمالية المقبل وعلى التطور المقبل للشيوعية المقبلة .

وعلى اساس اية وقائع يمكن طرح مسألة التطور المقبل للشيوعية المقبلة ؟

على اساس واقع ان الشيوعية تنشأ عن الراسمالية وتتطور تاريخياً من الراسمالية وانها نتيجة فعل قوة اجتماعية

اولدتها الراسمالية . لا يرى المرء عند ماركس حتى ولا ظل محاولة لنسج الاحلام ولبذل الجهود دون طائل لمعرفة ما لا تمكن معرفته . فماركس يطرح مسالة الشيوعية كما يطرح عالم الطبيعيات مسالة تطور شكل جديد ، لنقل مثلا ، تطور شكل من الاشكال البيولوجية بعد ان عرف مصدره واتضح الاتجاه الذي يسلكه تطوره .

يبدأ ماركس قبل كل شي بنبذ التشويش الذي يدخله برنامج غوتا في مسالة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وقد كتب :

« ... ان المجتمع الحالي انما هو المجتمع الراسمالي القائم في جميع البلدان المتمدنة وقد تطهر الى هذا الحد او ذاك من عناصر القرون الوسطى وعدلته الى هذا الحد او ذاك خصائص التطور التاريخي في كل بلد من البلدان وتطور الى هذا الحد او ذاك . اما « الدولة الحالية » ، فانها ، على العكس تتغير مع تغير الحدود . فهي في الامبراطورية البروسية الالمانية غيرها في سويسرا ، وهي في انجلترا غيرها في الولايات المتحدة . « فالدولة الحالية » اذن مجرد وهم من الاوهام .

ومع ذلك ، فان مختلف الدول في مختلف البلدان المتمدنة تتصف جميعها بطابع مشترك ، رغم تنوع اشكالها وهو انها تقوم في ارض المجتمع البرجوازي الحديث مع فارق واحد هو ان درجة تطور هذا المجتمع من الناحية الراسمالية تختلف في بلد عنها في بلد آخر . ولذا فانها تشترك ببعض الصفات الجوهرية . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن «الدولة الحالية » خلافا للمستقبل ، حيث يزول المجتمع البرجوازي

الذي تنبثق منه الآن .

ثم يوضع السؤال التالي : اي تحول طرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي ؟ وبتعبير آخر : اية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي ؟ العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال ؛ ولن ندفع القضية الى امام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة » ...

وبعد أن سخر ماركس بهذا الشكل من كل هذه الثرثرة عن « الدولة الشعبية » بيّن كيف ينبغي ان توضع المسألة وكأنما ينبه الى ان اعطاء الجواب العلمي عليها لا يمكن إلا بالاستناد على المعطيات الثابتة علمياً .

ان النقطة الاولى التي اثبتتها بكل الدقة نظرية التطور كلها والعلم كله بوجه عام والتي نسيها الطوبويون وينساها الانتهازيون الحاليون الذين يخشون الثورة الاشتراكية هي واقع انه لا بد تاريخياً من طور خاص او مرحلة خاصة للانتقال من الراسمالية آلى الشيوعية .

٢ . الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية

يستطرد ماركس :

« ... بين المجتمع الراسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الراسمالي تحولا ثورياً الى المجتمع الشيوعي . وتناسبها مرحلة انتقال سياسية ، لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية

ويستند استنتاج ماركس هذا على تحليل ذلك الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الراسمالي الراهن وعلى وقائع تطور هذا المجتمع وعلى واقع ان مصالح البروليتاريا والبرجوازية المتضادة لا يمكن التوفيق بينها .

فيما مضى كانت المسالة تطرح بالشكل الآتي : يتوجب على البروليتاريا ، لكيما تكتسب حريتها ، ان تسقط البرجوازية وان تظفر بالسلطةالسياسية وانتقيم ديكتاتوريتها الثورية .

اما الآن فتطرح المسالة بشكل يختلف بعض الشيء : ان الانتقال من المجتمع الراسمالي بسبيل التطور نحو الشيوعية الى المجتمع الشيوعي يستحيل بدون « مرحلة انتقال سياسية » . ولا يمكن لدولة هذه المرحلة ان تكون غير الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا .

فما هو موقف هذه الديكتاتورية من الديموقراطية ؟

لقد راينا ان « البيان الشيوعي » يقتصر على عرض المفهومين جنباً الى جنب : « تحويل البروليتاريا الى طبقة سائدة » و « اكتساب الديموقراطية » . وعلى اساس كل ما عرض اعلاه يمكننا انتحدد بدقة اكبر كيفتتغير الديموقراطية في الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الراسمالي،في حالة افضل الظروف لتطوره، نرى ديموقراطية تامة لهذا الحد او ذاك في الجمهورية الديموقراطية . ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام في اطار ضيق من الاستثمار الراسمالي ، وهي تبقى

لذلك على الدوام ، في الجوهر ، ديموقراطية للاقلية ،للطبقات المالكة وحدها ، للاغنياء وحدهم . ان الحرية في المجتمع الراسمالي تبقى على الدوام تقريباً على ما كانت عليه الحرية في الجمهوريات اليونانية القديمة : حرية لمالكي العبيد . فالعبيد الاجراء اليوم يظلون ، بحكم ظروف الاستثمار الراسمالي ، رازحين تحت اثقال العوز والبؤس لحد « لا يبالون معه بالديموقراطية » ، « لا يبالون بالسياسة » ، لحد تبعد معه اكثرية السكان ، في حالة سير الاحداث في مجراها العادي السلمي ، عن الاشتراك في الحياة السياسية والاجتماعية .

ولعل صحة هذا التأكيد تظهر بالشكل الاوضح في المانيا، وذلك بالضبط لأن الشرعية الدستورية قد استمرت في هذه الدولة نحو نصف قرن (١٨٧١ ــ ١٩١٤) بثبات ودوام مدهشين ، ولأن الاشتراكية ــ الديموقراطية قد استطاعت خلال هذه الفترة ان تفعل اكثر جداً مما تم في البلدان الاخرى « للاستفادة من الشرعية » ولتنظم في حزب سياسي نسبة كبيرة من العمال لا تضارعها نسبة في أي بلد في الدنيا .

ما هي اذن أعلى نسبة تلاحظ في المجتمع الراسمالي من العبيد الاجراء النشطاء والمدركين سياسيا ؟ مليون عضو في حزب الاشتراكيين الديموقراطيين من ١٥ مليونا من العمال الاجراء ! ثلاثة ملايين منظمين في النقابات من ١٥ مليونا !

ان ديموقراطية المجتمع الراسمالي هي ديموقراطية لأقلية ضئيلة ، ديموقراطية للأغنياء . اذا ما أمعنا النظر في آلية الديموقراطية الراسمالية ، رأينا في كل شيء وفي كل خطوة ، في « التوافه » ، فيما يدعى بتوافه تفاصيل الحق

الانتخابي (قيد الاقامة ، استثناء النساء ، الخ .) ، وفي طريقة عمل المؤسسات التمثيلية ، وفي العقبات الفعلية القائمة في وجه حق الاجتماع (الابنية العامة ليست « للصعاليك » !) ، وفي التنظيم الرأسمالي الصرف للصحافة اليومية والخ . ، والخ . ، نرى الديموقراطية مغلولة بقيد فوق قيد . وهذه القيود ـ الحذف ، الاستثناء ، العقبات في وجه الفقراء ـ تبدو توافه لا سيما في نظر من لم يعرف بنفسه العوز قط ولم يعرف عن كثب حياة جماهير الطبقات المظلومة (وهذا هو حال تسعة أعشار ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة من الصحفيين والساسة البرجوازيين) ، ولكن هذه القيود بمجملها تبعد وتدفع الفقراء عن السياسة ، عن الاشتراك النشيط في الديموقراطية .

لقد أدرك ماركس بكل الوضوح فحوى الديموقراطية الرأسمالية هذه ، اذ قال في تحليله لخبرة الكومونة : يسمح للمظلومين مرة في كل عدة سنوات بأن يقرروا مَن من ممثلي الطبقة الظالمة سيمثلهم في البرلمان ويسحقهم !

ولكن التطور الى أمام ، من هذه الديموقراطية الرأسمالية ـ الضيقة حتما والتي تبعد الفقراء خلسة والتي هي ، بسبب ذلك ، نفاق وكذب كلها ـ لا يجري ببساطة ، مباشرة ودون عقبات في اتجاه « ديموقراطية أوفى فأوفى » كما يتصور الأساتيذ الليبيراليون والانتهازيون صغار البرجوازيين . لا . ان التطور الى الامام ، أي نحو الشيوعية ، يتم عبر ديكتاتورية البروليتاريا ، ولاطريق له غير هذه الطريق ، لأنه ما من طبقة أخرى أو طريق آخر لتحطيم مقاومة المستثمرين

الرأسماليين .

بيد أن ديكتاتورية البروليتاريا ، اي تنظيم طليعة المظلومين في طبقة سائدة لقمع الظالمين ، لا يمكنها أن تكون مجرد توسيع للديموقراطية . فديكتاتورية البروليتاريا ، الى جانب التوسيع الهائل للديموقراطية التي تصبح لأول مرة ديموقراطية للفقراء ، ديموقراطية للشعب ، لا ديموقراطية للأغنياء ، تفرض في الوقت نفسه جملة من التقييدات على الحرية حيال الظالمين ، المستثمرين ، الرأسماليين . يتوجب علينا قمعهم لكيما نخلص البشرية من عبودية العمل المأجور ، وينبغي تحطيم مقاومتهم بالقوة ، وواضح أنه حيثما يكون القمع ويكون العنف ، فلا حرية ولا ديموقراطية .

وقد افصح انجلس عن ذلك بجلاء في رسالته الى بيبل اذ قال كما يذكر القارىء : « فما ظلت البروليتاريا بحاجة الى الدولة لا من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ تزول الدولة » .

ديموقراطية من أجل الاكثرية الكبرى من الشعب وقمع بالقوة ، اي استثناء من الديموقراطية للمستثمرين ، لظالمي الشعب ، ــ هذا هو التغير الذي يطرأ على الديموقراطية اثناء الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الشيوعي فقط ، عندما تحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات (أي عندما ينعدم التباين بين أعضاء المجتمع من حيث علاقتهم بوسائل الانتاج الاجتماعية) ، عندئذ

فقط « تزول الدولة ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية » . عندئذ فقط تصبح في الامكان وتحقق الديموقراطية الكاملة حقا ، الديموقراطية الخالية حقا من كل قيد . وعندئذ فقط تأخذ الديموقراطية بالاضمحلال بحكم ظرف بسيط هو واقع أن الناس عندما يتخلصون من العبودية الراسمالية ومما لا يحصى من اهوال الاستثمار الراسمالي وفظاعاته ، وحماقاته وسفالاته يعتادون شيئا فشيئا مراعاة القواعد الاولية للحياة في المجتمع ، القواعد المعروفة منذ قرون والتي كررت الوف السنين في جميع الكتب ، يعتادون مراعاتها دونما عنف ، دونما قسر ، دونما خضوع ، بدون هذا الجهاز المعد خصيصا للقسر والمسمى بالدولة .

ان تعبير « الدولة تضمحل » هو تعبير اختير بتوفيق كبير ، لأنه يشير بوقت معا الى تدرج هذا السير والى عفويته . هي العادة وحدها التي يمكنها ولا بد أن تفعل هذا الفعل ، لأننا نلاحظ من حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة قواعد الحياة في المجتمع الضرورية لهم ، اذا كان الاستثمار معدوما ، اذا لم يكن هناك ما يثير ويدعو الى الاحتجاج والانتفاض وينشىء ضرورة القمع .

وعلى ذلك نرى أن الديموقراطية في المجتمع الراسمالي هي ديموقراطية بتراء ، حقيرة ، زائفة ، هي ديموقراطية للأغنياء وحدهم ، للأقلية . أما ديكتاتورية البروليتاريا ، مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، فهي تعطي لأول مرة الديموقراطية للشعب ، للأكثرية بمحاذاة القمع الضروري للأقلية ، للمستثمرين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع

ان تعطي الديموقراطية كاملة حقا ، وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة اليها فتضمحل من نفسها .

وبعبارة اخرى : في ظل الراسمالية نرى الدولة بمعنى الكلمة الخاص ، بمعنى آلة خاصة تقمع بها طبقة اخرى ، تقمع بها الاقلية الاكثرية . وبديهي أن هذا الأمر ــ قمع الاكثرية المستثمَرة بصورة دائمة من قبل الاقلية المستثمِرة ــ يتطلب لنجاحه منتهى الفظاعة ، منتهى الوحشية في القمع ، يتطلب بحارا من الدماء تجتازها البشرية في قرون العبودية والقنانة والعمل المأجور .

وبعد . في مرحلة الانتقال من الراسمالية من الشيوعية يظل القمع امرا ضروريا ، ولكنه يغدو قمعا للاقلية المستثمِرة من جانب الاكثرية المستثمَرة ، ويبقى الجهاز الخاص ، الآلة الخاصة للقمع ، « الدولة » امرا ضروريا ، ولكنها تغدو دولة انتقالية ، تكف عن أن تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص ، لأن قمع الاقلية المستثمِرة من قبل الاكثرية ، عبيد العمل المأجور في الأمس ، هو نسبيا أمر هين بسيط وطبيعي لحد يجعله يكلف من الدماء اقل كثيرا مما يكلفه قمع انتفاضات عبيد أو فلاحين اقنان أو عمال أجراء ، لحد يكلف البشرية اقل بكثير ، وهو يتلاءم وجعل الديموقراطية تشمل من السكان اكثرية ساحقة لحد تأخذ معه بالزوال الحاجة الى آلة خاصة للقمع .

وبديهي ان المستثمِرين عاجزون عن قمع الشعب بدون آلة في منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة . ولكن الشعب يستطيع قمع المستثمِرين حتى بـ « آلة » في منتهى البساطة ، تقريبا بدون « آلة » ، بدون جهاز خاص ، بمجرد تنظيم الجماهير

المسلحة (ونلاحظ مستبقين البحث ، على غرار سوفييتات نواب العمال والجنود) .

واخيرا ، الشيوعية هي وحدها التي تجعل الدولة أمرا لا لزوم له ، البتة ، لأنه لا يبقى عندئذ أحد ينبغي قمعه ، « أحد » بمعنى الطبقة ، بمعنى النضال المنتظم ضد قسم معين من السكان . نحن لسنا بخياليين ، ونحن لا ننكر ابدا امكانية وحتمية وقوع مخالفات من افراد كما لا ننكر ضرورة قمع مثل هذه المخالفات . ولكن هذا الامر لا يحتاج ، أولا ، الى آلة خاصة للقمع ، الى جهاز خاص للقمع ـ فالشعب المسلح نفسه يقوم به ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتمدنين حتى في المجتمع الراهن بتفريق متشاجرين او بالحيلولة دون الاعتداء على امراة . وثانيا ، نحن نعلم ان السبب الاجتماعي الجذري للمخالفات التي تتجلى في الاخلال بقواعد الحياة في المجتمع هو استثمار الجماهير وعوزها وبؤسها . وعندما يزول هذا السبب الرئيسي تأخذ المخالفات لا محالة بـ « الاضمحلال » . نحن لا نعلم بأية سرعة ، بأي تدرج ، ولكننا نعلم انها ستضمحل . ومع اضمحلالها تضمحل الدولة ايضا .

ان ماركس دون ان ينساق مع الخيال ، قد عرف بالتفصيل ما يمكن تعريفه الآن بصدد هذا المستقبل ، ونعني الفرق بين الطور (الدرجة ، المرحلة) الاسفل والطور الاعلى من المجتمع الشيوعي .

في « نقد برنامج غوتا » فند ماركس بالتفصيل ودحض فكرة لاسال القائلة بأن العامل ينال في الاشتراكية « نتاج العمل كاملا » أو « غير مبتور » . وقد اظهر ماركس انه لا بد من أن تطرح من كامل العمل الاجتماعي الذي يعطيه المجتمع بأكمله مخصصات احتياط ومخصصات لتوسيع الانتاج ومخصصات لاستبدال الماكينات « المستهلكة » الخ . ، ثم من مواد الاستهلاك مخصصات للانفاق على جهاز الادارة والمدارس والمستشفيات وملاجىء الشيوخ وغير ذلك .

فعوضا عن عبارة لاسال العامة ، الغامضة والمبهمة (« كامل نتاج العمل للعامل ») يبين ماركس بوضوح كيف ينبغي على المجتمع الاشتراكي بالضرورة أن يدير الامور . ويكاد ماركس يحلل تحليلا ملموسا ظروف الحياة في مجتمع ستنعدم فيه الرأسمالية ويقول :

« ان ما نواجه هنا » (عند تحليله لبرنامج حزب العمال) « انما هو مجتمع شيوعي لا كما تطور على أسسه الخاصة ، بل بالعكس ، كما يخرج لتوه من المجتمع الرأسمالي ؛ أي مجتمع لا يزال ، من جميع النواحي ، الاقتصادية والاخلاقية والفكرية ، يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه » .

ان هذا المجتمع الشيوعي المنبثق لتوه من أحشاء الرأسمالية والذي يحمل من جميع النواحي طابع المجتمع القديم يسميه ماركس بالطور « الاول » أو الاسفل من

المجتمع الشيوعي .

فان وسائل الانتاج لا تبقى ملكا خاصا لأفراد . ان وسائل الانتاج تخص المجتمع كله . وكل عضو من اعضاء المجتمع يقوم بقسط معين من العمل الضروري اجتماعيا وينال من المجتمع ايصالا بمقدار كمية العمل الذي قام به . وبموجب هذا الايصال ينال من المخازن العامة لبضائع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات . وبعد طرح كمية العمل التي توجه للمخصصات العامة ، ينال كل عامل آذن من المجتمع بمقدار ما أعطاه .

ويبدو اننا في ملكوت « المساواة » .

ولكن عندما يقول لاسال ، آخذا بعين الاعتبار هذه الاوضاع الاجتماعية (التي تسمى عادة الاشتراكية ويسميها ماركس الطور الاول من الشيوعية) ، بأن هذا « توزيع عادل » ، بأن هذا « حق متساو لكل فرد في كمية متساوية من منتوجات العمل » ، فهو يخطىء ويوضح ماركس خطأه بقوله :

نحن هنا في الواقع ازاء « الحق المتساوي » ، ولكنه ما يزال « حقا برجوازيا » يفترض ، ككل حق ، عدم المساواة . ان كل حق هو تطبيق مقياس واحد على اناس مختلفين ليسوا في الواقع متشابهين ولا متساوين ، ولذا فان « الحق المتساوي » هو اخلال بالمساواة وهو غبن . والحقيقة ان كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعي قسطا متساويا من المنتوجات الاجتماعية (بعد طرح المخصصات المذكورة) .

بيد أن الناس ليسوا متساوين : أحدهم قوي والآخر ضعيف ، أحدهم متزوج والآخر أعزب ، لدى أحدهم عدد اكبر من الاطفال ولدى الآخر عدد اقل الخ ..

ويستنتج ماركس :

« .. لقاء العمل المتساوي ، وبالتالي لقاء الاسهام المتساوي في الصندوق الاجتماعي للاستهلاك يتلقى احدهم بالفعل اكثر من الآخر واحدهم أغنى من الآخر والخ .. ولاجتناب جميع هذه المصاعب لا ينبغي أن يكون الحق متساويا، بل ينبغي أن يكون غير متساو .. »

وعلى ذلك فان المرحلة الاولى من الشيوعية لا يمكنها أن تعطي العدالة والمساواة : تبقى فروق في الثروة وهي فروق مجحفة ، ولكن استثمار الانسان للانسان يصبح امرا مستحيلا ، لأنه يصبح من غير الممكن للمرء أن يستولي كملكية خاصة على وسائل الانتاج ، على المعامل والماكينات والأرض وغير ذلك . واذ دحض ماركس عبارة لاسال الفامضة على النمط البرجوازي الصغير بصدد « المساواة » و « العدالة » بوجه عام ، قد اظهر مجرى تطور المجتمع الشيوعي المضطر في البدء الى القضاء فقط على ذلك « الغبن » الذي يتلخص في تملك أفراد لوسائل الانتاج ، ولكنه عاجز عن أن يقضي دفعة واحدة على الغبن الثاني الذي يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك « حسب العمل » (لا حسب الحاجة) .

ان الاقتصاديين السطحيين ومنهم الاساتيذ البرجوازيون بما فيهم « صاحبنا » توغان يلومون الاشتراكيين على الدوام زاعمين انهم ينسون ان الناس غير متساوين و « يحلمون »

بازالة هذه اللامساواة . وهذا اللوم ان برهن على شيء فانما يبرهن كما نرى على أن السادة المفكرين البرجوازيين جهّال جهلا مطبقا .

ان ماركس ، عدا أنه يحسب الحساب بدقة لحتمية عدم المساواة بين الناس ، يأخذ بعين الاعتبار كذلك واقع أن مجرد انتقال وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع كله (« الاشتراكية » بمعنى الكلمة المعتاد) لا يزيل نواقص التوزيع وعدم المساواة في « الحق البرجوازي » الذي يظل سائدا ما دامت المنتوجات توزع « حسب العمل » .

ويستطرد ماركس :

« ... ولكنها تلك مصاعب محتومة لا مناص منها في الطور الاول من المجتمع الشيوعي كما يخرج من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن أبدا أن يكون في مستوى أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة التمدن الاجتماعي التي تناسب هذا النظام ... »

وعلى هذه الصورة فان « الحق البرجوازي » في الطور الأول من المجتمع الشيوعي (الذي يسمى عادة بالاشتراكية) يلغى لا بصورة تامة ، بل بصورة جزئية ، فقط بالمقدار الذي بلغه الانقلاب الاقتصادي ، أي فقط حيال وسائل الانتاج . « فالحق البرجوازي » يعترف بها ملكا خاصا لأشخاص منفردين . أما الاشتراكية فتجعلها ملكا عاما . بهذا المقدار ليس غير ، يسقط « الحق البرجوازي » .

ولكنه مع ذلك يبقى في جزئه الآخر ، يبقى بصفة ضابط

(محدد) لتوزيع المنتوجات وتوزيع العمل بين أعضاء المجتمع . « من لا يعمل لا ينبغي أن يأكل » ، هذا المبدأ الاشتراكي قد طبق ؛ « لقاء كمية متساوية من العمل كمية متساوية من المنتوجات » ، وهذا المبدأ الاشتراكي الآخر قد طبق أيضا . ولكن ذلك ليس بالشيوعية بعد . ان ذلك لا يزيل بعد « الحق البرجوازي » الذي يعطي الناس غير المتساوين مقابل عمل غير متساو (غير متساو علميا) قدرا متساويا من المنتوجات .

ويقول ماركس ان هذا « نقص » ، ولكن لا مفر منه في الطور الاول من الشيوعية ، لأن المرء اذا لم ينسق مع الخيال لا يمكنه أن يفكر بأن الناس ، بعد اسقاط الرأسمالية ، يتعلمون على الفور العمل للمجتمع بدون اية أحكام حقوقية ، ناهيك بأن الغاء الرأسمالية لا يعطي فورا ممهدات اقتصادية لمثل هذا التغير .

ولا وجود لأحكام غير أحكام « الحق البرجوازي » . ولذا تبقى الحاجة الى دولة تصون الملكية العامة لوسائل الانتاج وبذلك تصون تساوي العمل وتساوي توزيع المنتوجات .

تضمحل الدولة ، لأنه ينعدم الرأسماليون وتنعدم الطبقات فيستحيل بالتالي قمع اية طبقة .

ولكن الدولة لا تضمحل بعد بصورة تامة ، لأنه تبقى صيانة « الحق البرجوازي » الذي يكرس اللامساواة الفعلية . ولاضمحلال الدولة بصورة تامة يقتضي الامر الشيوعية الكاملة .

يستطرد ماركس :

« .. في الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد أن يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ؛ وحين يصبح العمل لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا ؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ، ــ حينـذاك فقط ، يصبح بالامكان تجـاوز الافق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاما ، ويصـبح بامكان المجتمع أن يسجل على رايته : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » » .

الآن فقط ، يمكننا أن نقدر كل صحة ملاحظات انجلس عندما سـخر دونما رحمة من سخافة الجمع بـين كلمتي « الحرية » و « الدولة » . فما بقيت الدولة ، ولا وجود للحرية ، وعندما تنوجد الحرية تنعدم الدولة .

ان الاساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة اضمحلالا تاما هو تطور الشيوعية تطورا كبيرا يزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، ويزول بالتالي ينبوع من أهم ينابيع اللامساواة الاجتماعية الراهنة ، مع العلم أنه ينبوع تستحيل ازالته فورا استحالة تامة بمجرد تحويل وسائل الانتاج ملكا اجتماعيا ، بمجرد مصادرة أملاك الرأسماليين .

ان هذه المصادرة ستفسح المجال لتطور القوى المنتجة تطورا هائلا . واذ نرى الى أي حد لا يصدق تعيق الرأسمالية الآن هذا التطور ، والى أي حد كبير يمكن دفع التطور الى الامام على الاساس الذي بلغه التكنيك الحديث اليوم ، يحق لنا أن نقول موقنين كل اليقين أن مصادرة أملاك الرأسماليين تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع البشري المنتجة تطورا هائلا . ولكن ما لا نعرفه وما لا نستطيع معرفته هو درجة سرعة هذا التطور لاحقا والوقت الذي يصل فيه الى الانتهاء من تقسيم العمل ، الى ازالة التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، الى صيرورة العمل « أول متطلبات الحياة » .

ولذا لا يحق لنا أن نتكلم الا عن حتمية اضمحلال الدولة، مشيرين الى ان هذا السير يستغرق وقتا طويلا والى توقفه على مدى سرعة تطور الطور الاعلى من الشيوعية تاركين مسألة وقت هذا الاضمحلال او اشكاله الملموسة معلقة ، لأنه لا توجد معلومات تسمح بحل هذه المسألة .

لا يمكن للدولة أن تضمحل تماما الا عندما يطبق المجتمع قاعدة « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » ، اي عندما يعتاد الناس مراعاة القواعد الاساسية للحياة في المجتمع ويصبح عملهم منتجا بحيث يشرعون يعملون طوعا حسب كفاءاتهم . وعندئذ يتم تخطي هذا « الافق الضيق للحق البرجوازي » الذي يرغم المرء على الحساب بحرص شيلوك (٢٩) فلا يعمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل آخر ولا يقبض أجرة أقل من أجرة الآخر . وعندئذ لن يتطلب

توزيع المنتوجات تقنينا من قبل المجتمع لكمية المنتوجات التي ينالها كل فرد ، فكل فرد سيأخذ بحرية « حسب حاجاته » .

من السهل ، من وجهة النظر البرجوازية ، اعلان مثل هذا النظام الاجتماعي « طوبوية محضا » والسخرية من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل مواطن بأنه سيحق له أن يأخذ من المجتمع بدون أية مراقبة لعمله أي مقدار من السكاكر او السيارات أو أجهزة البيانو وغير ذلك . وبمثل هذه السخريات تتملص أكثرية « العلماء » البرجوازيين حتى الآن مظهرين بذلك جهلهم ودفاعهم المفرض عن الرأسمالية .

الجهل ، لأنه لم يخطر لأي اشتراكي ببال أن « يعد » بحلول الطور الاعلى من تطور الشيوعية . أما فيما يخص نبوءة الاشتراكيين العظام بحلولها فهي تفترض انتاجية عمل غير انتاجية العمل الحالية وانسانا غير الانسان الحالي التافه الذي يستطيع كالاخوة المترهبين الذين وصفهم الكاتب بوميالوفسكي (٣٠) أن يبدد « لوجه الشيطان » الثروات العامة ويطلب المستحيل .

وما لم يحل الطور « الاعلى » من الشيوعية يطالب الاشتراكيون برقابة صارمة جدا من جانب المجتمع ومن جانب الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، ولكن هذه الرقابة يجب أن تبدأ من مصادرة أملاك الرأسماليين ، من رقابة العمال على الرأسماليين ، والا تمارسها دولة الموظفين ، بل دولة العمال المسلحين .

أما الدفاع المفرض عن الرأسمالية من قبل المفكرين البرجوازيين (واذنابهم من أمثال السادة تسيريتيلي وتشيرنوف

وشركاهما) فيتلخص بالضبط في كونهم يطمسون بالجدال والثرثرة حول المستقبل البعيد مسألة الساعة ، المسألة الملحة في سياسة اليوم : مصادرة املاك الراسماليين وتحويل جميع المواطنين الى شغيلة ومستخدمين في « نقابة » كبيرة واحدة ، ونعني الدولة بأكملها ، واخضاع كامل عمل هذه النقابة بأكملها اخضاعا تاما لدولة ديموقراطية حقا، لدولة سوفييتات نواب العمال والجنود .

أما في الجوهر فان الاستاذ العلامة وفي أثره التافه الضيق الافق وفي أثره السادة تسيريتيلي وتشيرنوف واضرابهما عندما يتكلمون عن الطوبويات الخرقاء ووعود البلاشفة الخلب وعن استحالة « تطبيق » الاشتراكية فانما يقصدون بالضبط الطور الاعلى او المرحلة العليا من الشيوعية، هذه المرحلة التي لم يفكر احد « بتطبيقها » ، فضلا عن الوعد بذلك ، لأن « تطبيقها » أمر مستحيل بوجه عام .

هنا نقف وجها لوجه حيال مسألة الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية ، هذه المسألة التي تطرق اليها انجلس في الفقرة التي أوردناها اعلاه بصدد عدم صحة تسمية « الاشتراكيين ـ الديموقراطيين » . اغلب الظن أن الفرق السياسي بين الطور الأول أو الاسفل والطور الاعلى من الشيوعية سيصبح مع الزمن كبيرا ، ولكن من المضحك الاهتمام به في الوقت الحاضر ، في الراسمالية ، ولا يمكن لأحد أن يضعه في المقام الاول اللهم الا بعض الفوضويين (اذا ما بقي بين الفوضويين أناس لم يتعظوا بعد تحول كروبوتكين وغراف وكورنيليسين واضرابهم من « نجوم »

الفوضوية ، التحول « البليخانوفي » الى اشتراكيين ـ شوفينيين ، أو الى فوضويي خنادق حسب تعبير غيه ، أحد الفوضويين القلائل الذين احتفظوا بالشرف والضمير) .

بيد أن الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية واضح . فما يدعونه في المعتاد بالاشتراكية ، قد سماه ماركس بالطور « الاول » أو الاسفل من المجتمع الشيوعي . فبمقدار ما تصبح وسائل الانتاج ملكا عاما يمكن تطبيق كلمة « الشيوعية » على هذا الطور أيضا ، شريطة ألا ينسى المرء أن هذه ليست بالشيوعية الكاملة . والاهمية الكبرى لشروح ماركس تتلخص في كونه قد طبق بانسجام في هذه النقطة أيضا الدياليكتيك المادي ، نظرية التطور ، ناظرا الى الشيوعية كشيء ينشأ عن الراسمالية. فبدلا من التعاريف الكلامية المختلقة و «المخترعة» والنقاش العقيم حول الكلمات (ما هي الاشتراكية وما هي الشيوعية) يعطي ماركس تحليلا لما يمكن تسميته درجات نضج الشيوعية اقتصاديا .

فالشيوعية في طورها الاول ، في درجتها الاولى ، لا يمكن بعد أن تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن أن تكون خالية تماما من تقاليد أو آثار الراسمالية . ومن هنا هذه الظاهرة التي تستوقف النظر ، ـ بقاء « الأفق الضيق للحق البرجوازي » في الشيوعية خلال طورها الاول. وواضح أن الحق البرجوازي حيال توزيع منتوجات الاستهلاك يتطلب حتما دولة برجوازية ، لأن الحق لا شيء بدون جهاز يستطيع القسر على مراعاة أحكام الحق .

ويستنتج انه في الشيوعية لا يبقى لزمن معين الحق

البرجوازي وحده ، بـل أيضـا الدولة البرجوازية بدون البرجوازية !

وقد يبدو ذلك تناقضا أو مجرد تلاعب ديالكتيـكي من ذهن ، الامر الذي كثيرا ما يتهم به الماركسية الناس الذين لم يبذلوا اي جهد ليدرسوا مضمونها العميق منتهى العمق .

اما في الحقيقة فان الحياة ترينـا في كل خطوة ، في الطبيعة وفي المجتمع ، بقايا القديم في الجديد ، وماركس لـم يدخل في الشيوعية بصـورة كيفية قطعة من الحق « البرجوازي » ، بل انما اخذ ما هو ، اقتصاديا وسياسيا ، امر لا مناص منه في مجتمع ينشأ من أحشاء الرأسمالية .

للديموقراطية اهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين ، في سبيل تحررها . ولكن الديموقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه ، فهي ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الاقطاعية الى الرأسمالية ومن الرأسمالية الى الشيوعية .

الديموقراطية تعني المساواة . ولا حاجة لتبـيان مدى أهمية نضال البروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة اذا ما فهم هذا الشعار فهما صحيـحا بمعنى القضـاء على الطبقات . ولكن الديموقراطية لا تعني غير المساواة الشكلية . فما أن تحقق مساواة جميع اعضاء المجتمع حيال تملك وسائل الانتاج ، أي المساواة في العمل ، المساواة في الاجور ، حتى تطرح أمام البشرية لا مناص مسألة السير الى الامام ، من المساواة الشكلية الى المساواة الفعلية ، الى تحقيق قاعدة : « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » . ونحن لا

نعرف ولا يمكننا أن نعرف عن طريق أية مراحل وأية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الاعلى . ولكن الامر الهام هو أن نعرف مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التي تزعم أن الاشتراكية شيء ما ميت ، جامد ، ثابت لا يتغير ، في حين أن حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، الحركة الجماهيرية فعلا وحقا التي يشترك فيها اكثرية السكان ثم جميع السكان لا تبدأ في الحقيقة الا مع الاشتراكية .

الديموقراطية هي شكل للدولة ، نوع من أنواعها . ولذا فهي ، ككل دولة ، استعمال للعنف حيال الناس بصورة منظمة ، ودائمة . هذا من جهة ، ولكنها من الجهة الاخرى ، تعني الاعتراف الشكلي بالمساواة بين المواطنين ، الاعتراف للجميع بحق متساو في تحديد شكل بناء الدولة وفي ادارتها . وهذا بدوره يرتبط بكون الديموقراطية عند درجة معينة من تطورها ، أولا ، ترص ضد الرأسمالية الطبقة الثورية ، البروليتاريا ، وتعطيها امكانية تحطيم آلة الدولة البرجوازية ، حتى ولو كانت برجوازية جمهورية ، ـ اي الجيش النظامي ، الشرطة ، الدواوينية ـ وجعلها هباء منثورا ومحوها عن وجه الارض والاستعاضة عنها بآلة دولة اكثر ديموقراطية ، تظل مع ذلك آلة دولة بشخص جماهير العمال المسلحين ثم باشتراك الشعب كله في الميليشيا .

هنا « يتحول الكم الى كيف » : فمثل هذه الدرجة من تطور الديموقراطية مرتبطة بالخروج من اطار المجتمع البرجوازي وبدء اعادة بنائه على أسس اشتراكية . فاذا ما

اشترك الجميع حقا في ادارة الدولة تصبح الراسمالية عاجزة عن الصمود . وتطور الراسمالية يكوّن بدوره المهدات لكيما يستطيع « الجميع » حقا الاشتراك في ادارة الدولة . ومن هذه المهدات انعدام الامية انعداما تاما ، ثم وجود الملايين من العمال الذين « علمهم وعودهم على النظام » الجهاز الكبير المعقد ذو الطابع الاجتماعي : البريد ، السكك الحديدية ، المعامل الكبرى ، المتاجر الكبرى ، البنوك والخ . ، الخ . .

وعند وجود مثل هذه المهدات الاقتصادية يمكن كل الامكان بعد اسقاط الراسماليين والموظفين ، الانتقال الى الاستعاضة عنهم حالا ، بين عشية وضحاها ، في امر رقابة الانتاج والتوزيع ، في امر حساب العمل والمنتوجات ، بالعمال المسلحين ، بالشعب المسلح كله . (ولا يجوز الخلط بين مسألة الرقابة والحساب ومسألة الملاكات ذات الثقافة العلمية من مهندسين وخبراء زراعيين وغيرهم : فهؤلاء السادة يعملون اليوم خاضعين للراسماليين ، وسيعملون غدا بصورة أفضل خاضعين للعمال المسلحين .)

الحساب والرقابة هما الامر الرئيسي الذي يقتضيه « ضبط » الطور الاول من المجتمع الشيوعي وعمله المنظم . فجميع المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين تستأجرهم الدولة التي هي العمال المسلحون. وجميع المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالا لدى «نقابة» واحدةللشعب كله، لدىالدولة. وكل القضية هي ان يعملوا على قدم المساواة مراعين بصورة صحيحة مقياس العمل وان ينالوا الاجور على قدم المساواة . وقد جعلت الراسمالية منهذا الحساب وهذهالرقابةامرا بسيطا غاية البساطة ، عمليات من المراقبة والحساب يسيرة لحد

خارق هي في طاقة كل انسان غير أمي ولا تعدو العمليات الحسابية الاربع واعطاء الايصالات اللازمة *

وعندما تأخذ اكثرية الشعب بالقيام بصورة مستقلة وفي كل مكان بهذا الحساب وهذه الرقابة على الرأسماليين (الذين يتحولون آنئذ الى مستخدمين) وعلى السادة المثقفين الذين يحتفظون بالعادات الرأسمالية ، عندئذ تصبح هذه الرقابة عامة حقا ، شاملة ، ذات طابع شعبي عام ، ولا يبقى بالامكان التملص منها ، و « لا يبقى للفرار منها ملاذ » .

سيصبح المجتمع كله مكتبا واحدا ومعملا واحدا يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الاجور .

بيد أن هذا النظام « المعملي » الذي تشمل به المجتمع كله البروليتاريا بعد أن تنتصر على الرأسماليين وتسقط المستثمرين ليس بحال من الاحوال بمثلنا الاعلى ولا بهدفنا النهائي ، ليس الا درجة ضرورية ليجتث المجتمع من الجذور شناعة وقباحة الاستثمار الرأسمالي ولمتابعة السير الى الامام.

ومذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع أو ، على الاقل ، أكثريتهم الكبرى ادارة الدولة بأنفسهم ، مذ يأخذون هذا الامر بأيديهم و « يرتبون » الرقابة على أقلية الرأسماليين الضئيلة ، على السادة الراغبين في الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية ، على

---

* عندما يقتصر القسم الرئيسي من وظائف الدولة على حساب ورقابة من قبل العمال أنفسهم ، عندئذ تكف الدولة عن أن تكون « دولة سياسية »، عندئذ « تتحول الوظائف العامة من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية » (راجع ما تقدم ، الفصل الرابع ، المقطع الثاني حول جدال أنجلس مع الفوضويين) .

العمال الـذين أفسدتهم الراسمالية حتى أعماقهم ، تأخذ بالزوال الحاجة الى كل ادارة بوجه عام . وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية ، يقترب وقت زوال الحاجة اليها . وبمقدار ما تكون الديموقراطية أوفى في « الدولة » المؤلفة من العمال المسلحين والتي « لم تعد دولة بمعنى الكلمة الخاص » ، تبدأ كل دولة في الاضمحلال بصورة أسرع .

ذلك لأنه عندما يتعلم الجميع الادارة ويديرون في الواقع بصورة مستقلة الانتاج الاجتماعي ، ويحققون بصورة مستقلة الحساب ورقابة الطفيليين والافندية والمحتالـين ومن على شاكلتهم من « حفظة تقاليد الراسمالية » ـ عندئذ يصبـح التهرب من حساب الشعب ورقابته على التأكيد أمرا عسير المنال وأمرا نادرا جدا يصحبه في أكبر الظن عقاب سريـع وصارم (لأن العمال المسلحين اناس عمليون وليسوا من نوع المثقفين العاطفيين ، ولا نحسب أنهم يطيقون المزاح من أحد) بحيث أن ضرورة مراعاة القواعد الاساسية البسيطة للحياة في كل مجتمع بشري ستتحول بسرعة كبيرة الى عادة .

وعندئذ ينفتح على مصراعيه باب الانتقال من الطور الاول للمجتمع الشيوعي الـى طوره الاعلى وفي وقـت معا الى اضمحلال الدولة اضمحلالا تاما .

ابتذال الانتهازيين للماركسية

ان مسألة موقف الدولة من الثورة الاجتماعية وموقف الثورة الاجتماعية من الدولة لم تشغل كبار النظريين والصحفيين في الاممية الثانية (١٨٨٩ – ١٩١٤) الا قليلا جدا ، شأن مسألة الثورة بوجه عام . ولكن السمة المميزة الاساسية لسير التعاظم التدريجي للانتهازية الذي افضى الى افلاس الاممية الثانية في سنة ١٩١٤ هي واقع انهم حتى عندما يجدون انفسهم وجها لوجه حيال هذه المسألة كانوا يسعون لتجنبها او لا يلاحظونها .

ويمكن القول بوجه عام ان تشويه الماركسية وابتذالها التام قد نشآ عن التهرب من مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة ، التهرب المفيد للانتهازية والمغذي لها .

ولوصف هذا السير المؤسف ولو بصورة مقتضبة نأخذ أشهر نظريي الماركسية ، بليخانوف وكاوتسكي .

١ . جدال بليخانوف مع الفوضويين

لقد كرس بليخانوف لموقف الفوضوية حيال الاشتراكية كراسا خاصا عنوانه : « الفوضوية والاشتراكية » ، صدر بالالمانية في سنة ١٨٩٤ .

لم تخن بليخانوف لباقته فتناول هذا الموضوع متجنبا بصورة تامة المسألة الملحة ، مسألة الساعة ، المسألة التي هي من الناحية السياسية الامر الجوهري في النضال ضد الفوضوية ، ونعني موقف الثورة من الدولة ومسألة الدولة بوجه عام ! ويستلفت النظر في كراسه قسمان : قسم تاريخي أدبي يتضمن مواد قيمة عن تطور آراء شتيرنير وبرودون وغيرهما ، والآخر مبتذل جدا يتضمن محاكمات من النوع الرخيص مفادها انه لا يمكن التمييز بين الفوضوي واللص .

ان الجمع بين الموضوعين مضحك جدا ومميز جدا لكامل نشاط بليخانوف في عشية الثورة وأثناء المرحلة الثورية في روسيا : فهكذا بالضبط اظهر بليخانوف نفسه في سنوات ١٩٠٥ ـ ١٩١٧ : نصف عقائدي ونصف تافه يحبو في السياسة في ذنب البرجوازية .

لقد رأينا ماركس وانجلس في جدالهما مع الفوضويين يبينان بأكبر الدقة وجهة نظرهما بشأن موقف الثورة من الدولة . فأنجلس عندما أصدر في سنة ١٨٩١ مؤلف ماركس « نقد برنامج غوتا » قد كتب : « كنا (اي انلجس وماركس) حينذاك ، وما كادت تمضي سنتان على مؤتمر الاممية (الأولى) في لاهاي (٣١) ، في ذروة المعركة ضد باكونين واتباعه من الفوضويين » .

لقد حاول الفوضويون أن يعلنوا كومونة باريس ذاتها بأنها « كومونتهم » ، ان أمكن القول ، وبأنها تثبت تعاليمهم ، ولكنهم لم يفهموا شيئا من دروس الكومونة ولا من تحليل ماركس لهذه الدروس . لم تعط الفوضوية اي شيء يشبه

الحقيقة ولو شبها تقريبيا حول السؤالين السياسيين الملموسين : هل ينبغي تحطيم آلة الدولة القديمة ؟ وبأي شيء تنبغي الاستعاضة عنها ؟

غير أن تناول « الفوضوية والاشتراكية » مع تجنب مسألة الدولة بصورة تامة ومع عدم ملاحظة كامل تطور الماركسية قبل الكومونة وبعدها يعني انزلاق المرء لا مناص الى الانتهازية. لأن الانتهازية لا تحتاج الى شيء كحاجتها الى عدم طرح هذين السؤالين اللذين أشرنا اليهما الآن والى اغفالهما اغفالا تاما . اذ أن هذا بحد ذاته انتصار للانتهازية .

٢ . جدال كاوتسكي مع الانتهازيين

لا شك في أن العدد المترجم الى اللغة الروسية من مؤلفات كاوتسكي ليس له مثيل بأية لغة أخرى . وليس من باب الصدف أن يمزح بعض الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان قائلين انهم يقرأون كاوتسكي في روسيا أكثر مما يقرأونه في المانيا (ونقول بين معترضتين أن في هذه المزحة من المضمون التاريخي العميق قدرا أكبر جدا مما يتصور الذين ابتدعوها : فالحقيقة أن العمال الروس ، اذ أظهروا في سنة ١٩٠٥ اقبالا خارقا غير مألوف على خير ما جاد به الادب الاشتراكي ـ الديموقراطي في العالم واذ تلقوا من تراجم وطبعات هذه الكتب ما لم يسمع بمثله في بلدان العالم الاخرى قد نقلوا بذلك بسرعة ، ان امكن القول ، الى صعيد حركتنا البروليتارية الفتية الخبرة الكبرى التي حصلت عليها

بلاد مجاورة خطت شوطا أبعد في مضمار التقدم) .

وقد اكتسب كاوتسكي عندئذ شهرة كبيرة بجداله مع الانتهازيين وعلى رأسهم برنشتين، فضلا عن عرضه للماركسية عرضا سهل المتناول . ولكن ثمة واقعا يكاد يكون مجهولا تماما ولا يجوز للمرء أغفاله اذا ما وضع نصب عينيه مهمة تتبع انزلاق كاوتسكي الى الاضطراب الفكري المشين جدا والى الدفاع عن الاشتراكية ـ الشوفينية أثناء الازمة الكبرى في سنتي ١٩١٤ ـ ١٩١٥ . وهو واقع أن كاوتسكي قد تردد جدا قبل أن ينبري ضد أبرز ممثلي الانتهازية في فرنسا (ميلليران وجوريس) وفي المانيا (برنشتين) . فمجلة « زاريا » (٣٢) الماركسية التي كانت تصدر في شتوتغارت خلال سنتي ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ والتي كانت تدافع عن الافكار البروليتارية الثورية قد اضطرت الى الجدال مع كاوتسكي والى أن تصف بـ « المطاط » القرار الابتر المبهم ذا الطابع التوفيقي ازاء الانتهازيين الذي عرضه كاوتسكي في سنة ١٩٠٠ في المؤتمر الاشتراكي العالمي بباريس (٣٣) . وقد صدرت في المطبوعات الالمانية رسائل لكاوتسكي تظهر ان تردده لم يكن أقل قبل هجومه على برنشتين .

ولكن ثمة أهمية أكبر جدا لواقع أننا نلاحظ الآن ، عندما نستقصي تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للماركسية ، في جداله بالذات مع الانتهازيين وفي طرحه وتناوله للمسألة انحرافا دائما نحو الانتهازية في مسألة الدولة على وجه الدقة.

فلنأخذ أول مؤلف كبير لكاوتسكي ضد الانتهازية ، كتابه : « برنشتين والبرنامج الاشتراكي ـ الديموقراطي » . لقد

فند كاوتسكي برنشتين بالتفصيل . ولكن البليغ الدلالة هو الآتي .

في « ممهدات الاشتراكية » التي اشتهرت شهرة هيروسترات يتهم برنشتين الماركسية بـ « البلانكية » (التهمة التي وجهها الانتهازيون والبرجوازيون الليبراليون في روسيا من ذلك الحين آلاف المرات لمثلي الماركسية الثورية ، للبلاشفة) . هذا ويتناول برنشتين بصورة خاصة مؤلف ماركس « الحرب الاهلية في فرنسا » ويحاول ، دونما نجاح كما رأينا ، أن يجعل من وجهة نظر ماركس بصدد دروس الكومونة ووجهة نظر برودون شيئا واحدا . ويستوقف انتباه برنشتين بصورة خاصة الاستنتاج الذي أشار اليه ماركس في مقدمة سنة ١٨٧٢ « للبيان الشيوعي » والذي ينص : « لا تستطيع الطبقة العاملة الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة واستعمالها لأهدافها الخاصة » .

وقد « هام » برنشتين بهذه الصيغة الى حد انه كررها في كتابه ما لا يقل عن ثلاث مرات مفسرا اياها تفسيرا محرفا أبعد التحريف وانتهازيا أبعد الانتهازية .

وقد رأينا ان ماركس يريد أن يقول انه ينبغي على الطبقة العاملة أن تحطم ، تكسر ، تفجر Spregnung ، تفجير ، التعبير الذي استعمله انجلس) آلة الدولة بأكملها . ويؤخذ من رأي برنشتين أن ماركس قد حذر الطبقة العاملة بهذه الكلمات من الافراط في الاندفاع الثوري عند الاستيلاء على السلطة .

يتعذر على المرء أن يتصور تشويها أفظع وأشنع لفكرة

ماركس .

فكيف كان سلوك كاوتسكي في تفنيده للملاحم البرنشتينية (٣٤) ؟

لقد تجنب تبيان كل عمق التشويه الانتهازي للماركسية في هذه النقطة . فقد أورد الفقرة المذكورة أعلاه من مقدمة انجلس لمؤلف ماركس « الحرب الاهلية في فرنسا » وقال ان الطبقة العاملة ، برأي ماركس ، لا تستطيع الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة ، ولكنها بوجه عام تستطيع الاستيلاء عليها ، ولم يزد على ذلك . أما أن برنشتين قد نسب الى ماركس فكرة معاكسة تماما لفكرته الحقيقية وان ماركس قد وضع أمام الثورة البروليتارية منذ سنة ١٨٥٢ مهمة «تحطيم» آلة الدولة (٣٥)، فعن كل ذلك لم ينبس كاوتسكي ببنت شفة.

وقد كانت النتيجة أن السمة الاساسية المميزة للماركسية عن الانتهازية في مسألة مهام الثورة البروليتارية قد وجدت مطموسة عند كاوتسكي !

وقد كتب كاوتسكي « ضد » برنشتين قائلا :

« يمكننا أن نترك للمستقبل بكل راحة ضمير أمر تقرير مسألة ديكتاتورية البروليتاريا » (ص ١٧٢ من الطبعة الالمانية) .

ان هذا ليس بجدال ضد برنشتين ، ولكنه في الجوهر تنازل أمامه ، تخل عن المواقع للانتهازية ، لأن الانتهازيين لا يريدون في هذا الظرف أكثر من أن « تترك للمستقبل بكل راحة ضمير » جميع المسائل الجذرية بشأن مهام الثورة البروليتارية .

ان ماركس وانجلس قد علما البروليتاريا في غضون

اربعين سنة ، من سنة ١٨٥٢ الى ١٨٩١ ، ان من واجبها أن تحطم آلة الدولة . أما كاوتسكي في سنة ١٨٩٩ ، حيال خيانة الانتهازيين للماركسية خيانة تامة في هذه النطقة ، فيطمس مسألة ما اذا كان من الضروري تحطيم هذه الآلة مستعيضا عنها بمسألة الاشكال الملموسة لهذا التحطيم ويولي دبره لائذا بحقيقة مبتذلة « لا جدال فيها » (ولا جدوى منها) وهي أننا لا نستطيع أن نعرف سلفا الاشكال الملموسة !!

ان هوة تفصل ماركس عن كاوتسكي من حيث موقفهما من واجب الحزب البروليتاري في أمر اعداد الطبقة العاملة للثورة .

ولنأخذ مؤلف كاوتسكي التالي ، الانضج ، والمكرس لحد كبير كذلك لتفنيد الاغلاط الانتهازية . ونعني كراسه « الثورة الاجتماعية » . في هذا الكراس جعل المؤلف موضوعه الخاص مسألة « الثورة البروليتارية » و « النظام البروليتاري » . وقد أعطى المؤلف افكارا كثيرة قيمة جدا ، ولكنه تجنب مسألة الدولة بالذات . وفي جميع مقاطع الكراس يدور الحديث عن الاستيلاء على سلطة الدولة وحسب ، أي انه اختار صيغة هي تنازل أمام الانتهازيين ما دامت تسلم بالاستيلاء على السلطة بدون تحطيم آلة الدولة . ان كاوتسكي في سنة ١٩٠٢ يبعث على وجه الدقة ما أعلن ماركس في سنة ١٨٧٢ انه قد « شاخ » في برنامج « البيان الشيوعي » (٣٦) .

لقد تناول كاوتسكي في كراسه بمقطع خاص « أشكال وسلاح الثورة الاجتماعية » . قد تناول في هذا المقطع

الاضراب السياسي الجماهيري والحرب الاهلية وكذلك « اداتي قوة الدولة الكبرى الحديثة : الدواوينية والجيش » ، ولكنه لم ينبس بحرف عما علمته الكومونة للعمال . وواضح ان أنجلس لم يحذر عبثا ، الاشتراكيين الالمان على الخصوص ، من « الخشوع الخرافي » أمام الدولة .

يبسط كاوتسكي الامر على النحو الآتي : البروليتاريا الظافرة « تحقق البرنامج الديموقراطي » ، ويشرح مواد هذا البرنامج . وهو لم ينبس بحرف عما أعطته سنة ١٨٧١ من جديد في مسألة الاستعاضة عن الديموقراطية البرجوازية بالديموقراطية البروليتارية . وقد تملص كاوتسكي بعبارات مبتذلة « رصينة » الرنين :

« بديهي أننا لن نصل الى السيادة في ظل الاوضاع الحالية . فالثورة نفسها تفترض نضالا طويلا يطال الاعماق يتسنى له أن يغير بناءنا السياسي والاجتماعي الحالي » .

وهذا « بديهي » دون شك ، كحقيقة أن الخيل تأكل الشعير وأن نهر الفولغا يصب في بحر قزوين . ومن المؤسف فقط أن تتخذ هذه العبارة الفارغة الطنانة بصدد النضال الذي « يطال الاعماق » وسيلة لتجنب مسألة حياتية البروليتاريا الثورية هي مسألة معرفة فيما يتجلى « عمق » ثورتها هي حيال الدولة ، حيال الديموقراطية ، خلافا للثورات السابقة ، غير البروليتارية .

وبتجنبه لهذه المسألة يتنازل كاوتسكي في الواقع أمام الانتهازية في هذه النقطة الجوهرية جدا ، ويعلن ضدها في القول حربا ضروسا مؤكدا أهمية « فكرة الثورة » (ولكن هل من قيمة لهذه « الفكرة » اذا ما تهيب المرء أن ينشر بين العمال

الدروس الملموسة التي أعطتها الثورة ؟) أو قائلا ان « المثالية الثورية في المقام الاول » أو معلنا أنه « من المشكوك فيه أن يكون » العمال الانجليز في الوقت الحاضر « أكثر من برجوازيين صغار بكثير » .

لقد كتب كاوتسكي :

« في المجتمع الاشتراكي يمكن أن تعيش جنبا الى جنب .. مختلف أشكال المشاريع : البيروقراطية (؟؟) والتريديونيونية والتعاونية والفردية » .. « توجد مثلا مشاريع لا يمكنها الاستغناء عن التنظيم البيروقراطي (؟؟) كالسكك الحديدية . في السكك الحديدية يمكن للتنظيم الديموقراطي أن يتخذ الشكل التالي : ينتخب العمال مندوبين يشكلون نوعا من برلمان ، وهذا البرلمان يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي . وثمة مشاريع أخرى يمكن وضعها تحت اشراف نقابات العمال ، وهنالك نوع ثالث من المشاريع يمكن تنظيمه على أساس المبدأ التعاوني » (ص ١٤٨ و ١١٥ من الترجمة الروسية ، طبعة جينيف ، ١٩٠٣) .

وهذا الرأي خاطىء وهو عبارة عن خطوة الى وراء بالمقارنة مع ما أوضحه ماركس وانجلس في سنوات العقد الثامن استنادا الى دروس الكومونة .

من وجهة نظر ما يزعم بضرورة التنظيم « البيروقراطي » لا تختلف السكك الحديدية بشيء على الاطلاق عن جميع مشاريع الصناعة الميكانيكية الكبيرة بوجه عام ، عن أي معمل ، عن أي مخزن كبير ، عن أي مشروع زراعي رأسمالي كبير . في جميع هذه المشاريع يفرض التكنيك دون شك على كل عامل النظام الصارم ومراعاة الدقة التامة في القيام بالعمل المطلوب ، والا يتوقف العمل كله أو تتعطل الماكينة ويفسد المنتوج . وفي جميع أمثال هذه المشاريع سيقوم العمال طبعا بـ « انتخاب مندوبين يشكلون نوعا من برلمان » .

ولكن بيت القصيد كله في واقع أن هذا « النوع من البرلمان » لن يكون برلمانا بمعنى المؤسسات البرلمانية البرجوازية . كل بيت القصيد في واقع ان هذا « النوع من البرلمان » لن يقتصر على أن « يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي » كما يتصور كاوتسكي الذي لا يتعدى تفكيره اطار البرلمانية البرجوازية . واضح ان هذا « النوع من البرلمان » الذي يتألف في المجتمع الاشتراكي من مندوبي العمال « سيقرر نظام العمل ويراقب عمل » « الجهاز » ، ولكن هذا الجهاز لن يكون « بيروقراطيا » . فالعمال ، اذ يستولون على السلطة السياسية ، يكسرون الجهاز البيروقراطي القديم ، يحطمونه حتى الاساس ، ولا يتركون منه حجرا على حجر ويستعيضون عنه بجهاز جديد يتألف من العمال والمستخدمين انفسهم ، الذين ستتخذ على الفور ضد تحولهم الى بيروقراطيين التدابير التي بحثها ماركس انجلس بتفصيل : ١) ليس فقط انتخابهم بل أيضا امكانية عزلهم في كل وقت ، ٢) رواتب لا تزيد على اجرة العامل ، ٣) الانتقال فورا الى قيام الجميع بوظائف المراقبة والاشراف، الى تحوّل الجميع الى « بيروقراطيين » لزمن ما لكيلا يستطيع أحد بسبب ذلك أن يصبح « بيروقراطيا » .

ان كاوتسكي لم يعمل الفكر بتاتا بكلمات ماركس : « لم تكن الكومونة هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة ، تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه » (٣٧) .

ان كاوتسكي لم يفهم بتاتا الفرق بين البرلمانية البرجوازية التي تجمع الديموقراطية (لا للشعب) والبيروقراطية (ضد

الشعب) وبين الديموقراطية البروليتارية التي تتخذ على الفور تدابير من شأنها أن تجتث البيروقراطية من الاصول والتي في طاقتها السير بهذه التدابير حتى النهاية ، حتى القضاء التام على البيروقراطية ، حتى اقامة الديموقراطية الكاملة من أجل الشعب .

لقد أظهر كاوتسكي هنا نفس « الخشوع الخرافي » أمام الدولة ، نفس « الايمان الخرافي » بالبيروقراطية .

ولننتقل الى آخر وأحسن مؤلفات كاوتسكي ضد الانتهازيين ، الى كراسه « الطريق الى السلطة » (واحسب انه لم يصدر بالروسية ، لأنه صدر عندما كانت الرجعية في روسيا على أشدها ، في سنة ١٩٠٩) . وهذا الكراس خطوة كبيرة الى الامام ما دام الحديث فيه لا يدور عن البرنامج الثوري بوجه عام كما هو حال كراس سنة ١٨٩٩ ضد برنشتين لا عن مهام الثورة الاجتماعية بصرف النظر عن زمن حدوثها كما هو حال كراس « الثورة الاجتماعية » (سنة ١٩٠٢) ، بل عن ظروف ملموسة تحملنا على الاعتراف بأن « عصر الثورات » قد بدأ .

لقد بين المؤلف بوضوح اشتداد التناقضات الطبقية بوجه عام والاستعمار (الامبريالية) الذي يلعب دورا كبيرا جدا في هذا الامر . بعد « المرحلة الثورية » في سنوات ١٧٨٩ — ١٨٧١ » في غرب أوروبا ، بدأت من سنة ١٩٠٥ مرحلة مماثلة في الشرق . ان الحرب العالمية تقترب بسرعة مقلقة . « لم يبق في مستطاع البروليتاريا أن تتحدث عن ثورة تأتي قبل أوانها » . « لقد دخلنا المرحلة الثورية » . « لقد بدأ العصر الثوري » .

ان هذه العبارات واضحة كل الوضوح . ومن شأن كراس كاوتسكي هذا أن يكون مقياسا للمقارنة بين ما وعدت الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية قبل الحرب الاستعمارية بأن تكون عليه وبين الدرك الذي هوت اليه (ومعها كاوتسكي نفسه) عند اندلاع الحرب . وقد كتب كاوتسكي في الكراس الذي نتناوله : « ان الحالة الراهنة تنطوي على خطر امكان اعتبارنا (أي الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية) بسهولة معتدلين اكثر مما نحن في الواقع » . الا أن الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الالماني قد ظهر في الواقع أكثر اعتدالا وانتهازية الى ما لا قياس له !

والبليغ ابلغ الدلالة ان كاوتسكي بعد ان اعلن بكل الوضوح ان عصر الثورات قد بدأ ، وذلك حتى في كراس وضع كما قال هو نفسه لبحث مسألة « الثورة السياسية » بالذات ، قد تجنب مع ذلك تماما مسألة الدولة هذه المرة ايضا .

ومن مجمل محاولات تجنب المسألة واغفالها والتهرب منها كان لا بد ان ينشأ هذا الانتقال التام الى الانتهازية ، الامر الذي يترتب علينا ان نتناوله الان .

وكأني بالاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية تعلن بشخص كاوتسكي : احتفظ بنظراتي الثورية (سنة ١٨٩٩) . اعترف خاصة بان الثورة الاجتماعية البروليتارية امر محتوم(١٩٠٢). اعترف بان عصرا ثوريا جديدا قد بدأ (١٩٠٩) . ولكني مذ تطرح المسألة مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة اتقهقر مع ذلك الى الوراء بالمقارنة مع ما قاله ماركس في سنة ١٨٥٢ (١٩١٢) .

هكذا بالضبط طرحت المسألة مجابهة في جدال كاوتسكي مع بانيكوك .

٣ . جدال كاوتسكي مع بانيكوك

لقد انبرى بانيكوك ضد كاوتسكي بوصفه احد ممثلي التيار « الراديكالي اليساري » الذي كان يضم في صفوفه روزا لوكسمبورغ وكارل رادك وغيرهما ، التيار الذي كان يذود عن التاكتيك الثوري ويوحده الاعتقاد بان كاوتسكي ينتقل الى موقف « الوسط » الذي يتأرجح دونما مبدئية بين الماركسية والانتهازية . وقد تأكدت صحة هذه النظرة بصورة تامة اثناء الحرب ، عندما كشف تيار « الوسط » (المدعو غلطاً بالماركسي) او « الكاوتسكية » عن كل عريه الشنيع .

في مقال « الاعمال الجماهيرية والثورة » (« Neuezeit » ١٩١٢ ، ٢،٣٠) تطرق بانيكوك الى مسألة الدولة ووصف موقف كاوتسكي بانه « راديكالية سلبية » ، بانه « نظرية الانتظار السلبي » . « آن كاوتسكي لا يريد ان يرى سير الثورة » (ص ٦١٦) . واذ طرح بانيكوك المسألة بهذا الشكل وصل الى الموضوع الذي نحن بصدده ، الى مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة . وقد كتب :

« ان نضال البروليتاريا ليس مجرد نضال ضد البرجوازية في سبيل سلطة الدولة ، بل انما هو نضال ضد سلطة الدولة ... فمضمون الثورة البروليتارية هو تحطيم ادوات قوة الدولة وازاحتها (حرفيا : حلها ، Auflosung) بأدوات قوة البروليتاريا ... ولا يتوقف النضال الا عندما تحل نتيجته النهائية ، عندما تحطم بصورة نهائية منظمة الدولة . ان منظمة الاكثرية تبرهن تفوقها بقضائها على منظمة الاقلية السائدة » (ص ٥٤٨) .

ثمة نواقص كبيرة جدا في الصيغة التي اعرب بها بانيكوك عن افكاره . ولكن الفكرة واضحة على كل حال . وخليق بنا ان نرى كيف حاول كاوتسكي دحضها . فقد كتب :

واذا كان عرض بانيكوك يشكو الغموض ونقص الدقة (فضلا عما في مقاله من نواقص اخرى لا علاقة لها بالموضوع الذي نبحثه) فان كاوتسكي قد آخذ بالضبط فحوى الامر المبدئي الذي رسمه بانيكوك . وفي المسألة المبدئية الجذرية حاد كاوتسكي بصورة تامة عن موقف الماركسية وانتقل الى الانتهازية بصورة تامة . فهو يحدد الفرق بين الاشتراكيين ـ الديموقراطيين والفوضويين بصورة غير صحيحة بتاتا : فقد شوه الماركسية وابتذلها بصورة نهائية .

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين يتلخص : ١) في كون الاولين اذ يستهدفون القضاء التام على الدولة يعترفون بان هذا الهدف غير ممكن التحقيق الا بعد قضاء الثورة الاشتراكية على الطبقات وكنتيجة لاقامة الاشتراكية التي تؤدي الى اضمحلال الدولة ؛ وفي كون الآخرين يريدون القضاء التام على الدولة بين عشية وضحاها ، دون ان يفهموا الشروط التي تجعل هذا الامر قابل التحقيق . ٢) في كون الاولين يعترفون بان من الضروري للبروليتاريا ان تحطم بصورة تامة، بعد استيلائها على السلطة السياسية ، آلة الدولة القديمة وان تستعيض عنها بجديدة تتألف من منظمة العمال المسلحين

« حتى الان كان التضاد بين الاشتراكيين ـ الديموقراطيين والفوضويين في كون الاولين يريدون الاستيلاء على سلطة الدولة بينما يريد الآخرون تحطيمها . اما بانيكوك فيريد هذا وذاك » (ص ٧٢٤) .

على طراز الكومونة ؛ وفي كون الآخرين يقولون بتحطيم آلة الدولة متصورين بغموض تام ما تستعيض به البروليتاريا عنها وكيف تستفيد من السلطة الثورية ، حتى ان الفوضويين ينكرون استفادة البروليتاريا الثورية من سلطة الدولة ، ينكرون ديكتاتوريتها الثورية . ٣) في كون الاولين يطلبون اعداد البروليتاريا للثورة عن طريق الاستفادة من الدولة الراهنة ، اما الفوضويون فينكرون ذلك .

ان بانيكوك هو الذي يمثل الماركسية ضد كاوتسكي في هذا الجدال ؛ لأن ماركس ذاته قد علم ان البروليتاريا لا تستطيع الاكتفاء بمجرد الاستيلاء على سلطة الدولة بمعنى انتقال جهاز الدولة القديم الى أيد جديدة ، بل ينبغي عليها تحطيم هذا الجهاز وكسره والاستعاضة عنه بجهاز جديد .

يخرج كاوتسكي عن الماركسية الى الانتهازية ، لان تحطيم آلة الدولة هذا الذي لا يمكن للانتهازيين قبوله بوجه هو الذي يغيب عنده بصورة تامة ، فيبقى لديهم منفذ لتأويل «الاستيلاء» بمجرد الحصول على الاكثرية .

وبغية ستر تشويهه للماركسية يسلك كاوتسكي سلوك حفظة الحديث : فهو ينتر « فقرة » يقتبسها من ماركس نفسه. فقد كتب ماركس في سنة ١٨٥٠ مؤكدا ضرورة « تركيز القوة بحزم في ايدي سلطة الدولة » (٣٨) . ويسأل كاوتسكي متهللا : الا يريد بانيكوك هدم « المركزية » ؟

ان هذا مجرد بهلوانية تذكر ببهلوانية برنشتين الذي جعل من الماركسية والبرودونية شيئا واحدا في مسألة الاتحاد والمركزية .

ان « الفقرة » التي اقتبسها كاوتسكي هي هنا لا في العير ولا في النفير . فالمركزية امر ممكن مع آلة الدولة القديمة كما يمكن مع آلة الدولة الجديدة . فاذا ما وحد العمال طوعاً قواتهم المسلحة ، يكون ذلك من المركزية ، لكنها مركزية تقوم على « التحطيم التام » لجهاز الدولة المتمركز، للجيش الدائم، للشرطة والبروقراطية . ان كاوتسكي يسلك تماما سلوك المحتالين اذ يغفل آراء ماركس وانجلس المعروفة جدا بصدد الكومونة لينتر فقرة لا علاقة لها بالموضوع .

ويستطرد كاوتسكي :

... « لعل بانيكوك يريد الغاء وظائف الموظفين في الدولة ؟ ولكننا لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية ، فضلا عن ادارة الدولة . ان برنامجنا لا يطلب الغاء موظفي الدولة ، بل انتخاب الموظفين من قبل الشعب ... لا يدور الحديث عندنا الان حول الشكل الذي يتخذه جهاز الادارة في « الدولة المقبلة » . بل يقتضينا الامر ان نعلم ما اذا كان نضالنا السياسي يقضي على (حرفيا : يحل ، Auflost سلطة الدولة **قبل استيلائنا عليها** (خط التشديد لكاوتسكي) . اية وزارة يمكن القضاء عليها مع موظفيها ؟ » ثم يعدد كاوتسكي وزارات المعارف والعدلية والمالية والحربية . « لا . ان نضالنا السياسي ضد الحكومة لن يلغي اية وزارة من الوزارات الراهنة ... اكرر لتلافي سوء التفاهم : ليست القضية قضية معرفة الشكل الذي تعطيه الاشتراكية ـ الديموقراطية لـ « دولة الغد » ، بل يقتضينا الامر ان نعلم كيف تغير معارضتنا الدولة الراهنة » (ص ٧٢٥) .

وهذه هي الشعوذة عينها . لقد طرح بانيكوك مسألة الثورة بالذات . وقد اعرب عن ذلك بوضوح في عنوان مقاله وفي الفقرات المقتبسة . اما كاوتسكي فهو بقفزه الى مسألة « المعارضة » يستعيض بالضبط عن وجهة النظر الثورية

بوجهة النظر الانتهازية . فالامر عنده يؤول الى ما يلي : اليوم معارضة ، اما بعد الاستيلاء على السلطة فسنرى . الثورة تتوارى ! وهو بالذات ما يحتاجه الانتهازيون .

لا يدور الحديث عن المعارضة ولا عن النضال السياسي بوجه عام، بل انما يدور عن الثورة عينها . اما الثورة فتتلخص في كون البروليتاريا تحطم « جهاز الادارة » وكامل جهاز الدولة مستعيضة عنه بجهاز جديد قوامه العمال المسلحون. يظهر كاوتسكي « خشوعا خرافيا » امام « الوزارات » ، ولكن لِمَ لا تمكن الاستعاضة عنها ، لنقل مثلا، بلجان من الاختصاصيين لدى سوفييتات (مجالس) نواب العمال والجنود التي تمارس كامل السيادة والسلطة ؟

ان فحوى الامر ليس البتة في معرفة ما اذا كانت « الوزارات » ستبقى او تقوم « لجان اختصاصيين » او اية مؤسسات اخرى ؛ فليس لهذا الامر اية اهمية . ان فحوى الامر في معرفة ما اذا كانت ستبقى آلة الدولة القديمة (المرتبطة بالبرجوازية بآلاف الروابط والمشبعة حتى اعماقها بروح المحافظة والجمود) ، ام انها ستحطم ويستعاض عنها بآلة جديدة . فالثورة ليست في ان تسود الطبقة الجديدة وتحكم بواسطة آلة الدولة القديمة ، بل في تسود وتحكم بواسطة آلة جديدة بعد ان تحطم القديمة ــ ان كاوتسكي يطمس هذه الفكرة الماركسية الاساسية ، او انه لم يفهمها بتاتا .

فسؤاله بشأن الموظفين يظهر بصورة بيّنة انه لم يفهم دروس الكومونة وتعاليم ماركس . « نحن لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية . . . »

نحن لا نستغني عن الموظفين في الراسمالية ، في ظل سيادة البرجوازية . فالرأسمالية تظلم البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة . وفي الراسمالية تكون الديموقراطية مقيدة، مكبوسة ، بتراء ، يشوهها كامل ظرف عبودية العمل المأجور وفاقة الجماهير وبؤسها . ولهذا السبب ، وما من سبب آخر، يفسد الموظفون في منظماتنا السياسية والنقابية (او بالاصح يظهرون ميلا الى الفساد) من جراء ظروف الراسمالية ويظهرون الميل الى التحول الى بيروقراطيين ، اي الى اشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير ويقفون فوقها .

هذا هو جوهر البروقراطية . وما لم تصادر املاك الراسماليين ، ما لم تسقط البرجوازية ، يظل حتما شيء من « البيروقراطية » حتى في الموظفين البروليتاريين .

يؤول الامر عند كاوتسكي الى ما يلي : ما دام هنالك مسؤولون ينتخبون، يبقى بالتالي الموظفون في ظل الاشتراكية وتبقى البيروقراطية ! وهذا هو الغلط عينه . فبمثل الكومونة نفسها بيّن ماركس ان المسؤولين في ظل الاشتراكية يكفون عن ان يكونوا « بيروقراطيين » ، « موظفين » ، يكفون بمقدار ما يطبق ، عدا مبدأ انتخابهم ، كذلك مبدأ عزلهم في اي وقت، اضافة الى تخفيض الرواتب الى المستوى المتوسط لأجر العامل ، واضافة الى ابدال المؤسسات البرلمانية بمؤسسات « عامة ، اي تصدر القوانين وتنفذها » (٣٩) .

وفي الجوهر ، فان جميع حجج كاوتسكي ضد بانيكوك ولا سيما حجته الرائعة حيث يقول اننا لا نستغني عن الموظفين لا في المنظمات النقابية ولا في المنظمات الحزبية

تظهر أن كاوتسكي يكرر « الحجج » القديمة التي أشهرها برنشتين ضد الماركسية بوجه عام . ففي كتاب ارتداده « ممهدات الاشتراكية » يشن برنشتين الحرب على أفكار الديموقراطية « البدائية » ، على ما يسميه بـ « الديموقراطية العقائدية » ـ تفويضات الزامية ، مسؤولون لا يكافأون ، تمثيل مركزي عاجز الخ .. وللبرهان على بطلان هذه الديموقراطية « البدائية » يستشهد برنشتين بخبرة التريديونيونات الانجليزية كما يشرحها الزوجان ويب (٤٠) ويقول ان التريديونيونات في غضون سبعين سنة من تطورها « في ظل الحرية التامة » كما يزعم ، (ص ١٣٧ من الطبعة الالمانية) ، قد اقتنعت بعدم صلاح الديموقراطية البدائية واستعاضت عنها بالديموقراطية العادية : بالجمع بين البرلمانية والبيروقراطية .

وفي الحقيقة لم تتطور التريديونيونات « في ظل الحرية التامة » ، بل في ظرف العبودية الرأسمالية التامة الذي لا يمكن طبعا في ظله « الاستفناء » عن جملة من التنازلات أمام الشر السائد ، أمام العنف ، أمام الباطل وابعاد الفقراء عن أمور الادارة « العليا » . وفي ظل الاشتراكية يبعث حتما الكثير من وجوه الديموقراطية البدائية ، لأن جمهور السكان يرتفع لأول مرة في تاريخ المجتمعات المتحضرة الى الاشتراك المستقل ليس فقط في التصويت والانتخابات ، بل وايضا في الادارة اليومية . ففي الاشتراكية سيحكم الجميع بالتناوب ويعتادون بسرعة على أن لا يحكمهم أحد .

أن ماركس ذا العقل العبقري النقاد المحلل قد راى في

التدابير العملية التي اتخذتها الكومونة ذلك الانعطاف الذي يخشاه الانتهازيون ولا يريدون الاعتراف به لجبنهم ولعدم رغبتهم في قطع كل صلة بالبرجوازية والذي لا يريد الفوضويون أن يروه اما لتسرعهم واما لانهم لا يفهمون بوجه عام الظروف التي تجري ضمنها التغيرات الاجتماعية الكبرى. « لا ينبغي حتى التفكير بتحطيم آلة الدولة القديمة ، اذ كيف لنا أن نستغني عن الوزارات والموظفين » ، ــ هكذا يفكر الانتهازي المبتذل حتى الصميم والذي فضلا عن انه لا يؤمن في الجوهر بالثورة ولا بقوتها الخلاقة ، يخافها خوفا قاتلا (كما يخافها المناشفة والاشتراكيون ــ الثوريون عندنا) .

« لا ينبغي التفكير الا بتحطيم آلة الدولة القديمة ، لا حاجة الى التعمق في الدروس الملموسة التي اعطتها الثورات البروليتارية السابقة ولا الى تحليل ما وكيف نستعيض به عما نحطمه » ــ هكذا يفكر الفوضوي (خير الفوضويين طبعا ، لا الذي يتبع السادة كروبوتكين وشركاه ويحبو في ذنب البرجوازية) ؛ ولذا يخلص الفوضوي الى تاكتيك اليأس ، لا الى تاكتيك نشاط ثوري جريء لا يعرف الهوادة ويضع نصب عينيه مهام ملموسة ويأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار الظروف الواقعية المحيطة بحركة الجماهير .

يعلمنا ماركس أن نتجنب الوقوع في الفلطتين ، انه يعلمنا أن نتحلى بأكبر الجراة في تحطيم آلة الدولة القديمة عن آخرها ويعلمنا في الوقت نفسه طرح المسالة بصورة ملموسة: لقد استطاعت الكومونة في غضون عدة أسابيع أن تشرع ببناء آلة دولة جديدة ، بروليتارية بهذا الشكل ، متخذة التدابير

المذكورة أعلاه بقصد ضمان ديموقراطية أوفى واستئصال البيروقراطية . فلنأخذ اذن عن الكومونيين جراتهم الثورية ، ولنر فيما اتخذوه من تدابير عملية صورة أولى لتدابير عملية ملحة ممكنة التطبيق على الفور ، وعندئذ بسيرنا في هذه الطريق ، نستأصل شأفة البيروقراطية .

ويضمن امكان هذا الاستئصال واقع أن الاشتراكية تنقض يوم العمل وتستنهض الجماهير الى الحياة الجديدة ، وتضع اكثرية السكان في ظروف تمكن الجميع بدون استثناء من القيام بـ « وظائف الدولة » ، وهذا يسوق كل دولة بوجه عام الى الاضمحلال التام .

يستطرد كاوتسكي :

« ... لا يمكن بحال أن تكون مهمة الاضراب الجماهيري تحطيم سلطة الدولة ، لا يمكنها أن تكون الا في حمل الحكومة على التنازل في مسألة ما معينة أو في الاستعاضة عن حكومة معادية للبروليتارية بحكومة تلبي entgegenkommende مطالبها.. ولكن هذا » (اي انتصار البروليتاريا على الحكومة المعادية) « لا يمكنه في حال من الاحوال ولا في أي ظرف من الظروف أن يفضي الى تحطيم سلطة الدولة ، لا يمكنه أن يسفر الا عن بعض تغيير verschiebung في نسبة القوى في داخل سلطة الدولة .. ان هدف نضالنا السياسي يبقى اذن كما هو حتى الآن ، الاستيلاء على سلطة الدولة عن طريق اكتساب الاكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة » (ص ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٣٢) .

هذه هي الانتهازية المحض ، أحقر الانتهازية ، الارتداد عن الثورة عملا مع الاعتراف بها قولا . ان فكرة كاوتسكي لا تخرج عن اطار « حكومة تلبي مطالب البروليتاريا » — وهو خطوة آلى وراء في اتجاه التفاهة وضيق الافق بالمقارنة مع سنة ١٨٤٧ عندما نادى « البيان الشيوعي » بـ « تنظيم

البروليتاريا في طبقة سائدة » .

يتأتى على كاوتسكي أن يحقق ما يهواه من « الوحدة » مع شيدمان وبليخانوف وفاندرفلده واضرابهم الموافقين جميعهم على النضال من أجل حكومة « تلبي مطالب البروليتاريا » .

اما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بخونة الاشتراكية هؤلاء وسنناضل من أجل هدم آلة الدولة القديمة بأكملها لكيما تصبح البروليتاريا المسلحة نفسها حكومة . وهما امران مختلفان كل الاختلاف .

يتأتى على كاوتسكي أن يكون بصحبة الجماعة المستطابة : جماعة ليفين ودافيد وبليخانوف وبوتريسوف وتسيريتيلي وتشيرنوف ومن لف لفهم من الموافقين كل الموافقة على النضال من أجل « تغيير نسبة القوى في داخل سلطة الدولة » ، من أجل « اكتساب الاكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة المطلق » ، ــ انه هدف نبيل منتهى النبل يقبله الانتهازيون بقضه وقضيضه ، ولا يخرج بأي قدر عن اطار الجمهورية البرجوازية البرلمانية .

اما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بالانتهازيين ، وستكون البروليتاريا المدركة بأكملها معنا في النضال لا من أجل « تغيير نسبة القوى » ، بل من أجل اسقاط البرجوازية ، من أجل تحطيم البرلمانية البرجوازية ، من أجل ديموقراطية من طراز الكومونة أو جمهورية سوفييتات نواب العمال والجنود ، من أجل ديكتاتورية البروليتاريا الثورية .

★ ★ ★

في الاشتراكية العالمية تيارات تيامن أكثر من كاوتسكي ، منها « المجلة الاشتراكية الشهرية » (٤١) في المانيا (ليفين ودافيد وكولب وغيرهم كثيرون بمن فيهم السكانديناڤيان ستاونينغ وبرانتينغ) واتباع جوريس (٤٢) وفاندرفلده في فرنسا وبلجيكا وتوراتي وتريفيس وغيرهما من ممثلي الجناح اليميني في الحزب الايطالي (٤٣) والفابيون (٤٤) و « المستقلون » (« حزب العمال المستقل » الذي كان في الواقع على الدوام في تبعية الليبراليين) في انجلترا (٤٥) ومن على شاكلتهم . ان جميع هؤلاء السادة الذين يلعبون دورا جسيما غالبا ما يكون الدور الراجح في النشاط البرلماني وفي المنشورات الحزبية ينكرون على المكشوف ديكتاتورية البروليتاريا ويطبقون الانتهازية السافرة . « فديكتاتورية » البروليتاريا في نظر هؤلاء السادة « تناقض » الديموقراطية !! وفي الجوهر لا يوجد بينهم وبين الديموقراطيين صغار البرجوازيين أي فرق جدي .

واذا ما أخذنا هذا الظرف بعين الاعتبار يحق لنا أن نخلص الى استنتاج أن الاممية الثانية في الاغلبية الساحقة من ممثليها الرسميين قد انزلقت تماما الى الانتهازية . ولم يقتصر الأمر على نسيان خبرة الكومونة ، بل انما تعداه الى تشويهها . انهم لم يبينوا لجماهير العمال انه تقترب الساعة التي يتوجب عليهم فيها أن يبرزوا ويحطموا آلة الدولة القديمة وأن يستعيضوا عنها بجديدة محولين بهذا الشكل سيادتهم السياسية الى قاعدة لتحويل المجتمع على الاساس الاشتراكي ، بل كانوا يلقنون الجماهير النقيض . وقد فسروا

« الاستيلاء على السلطة » بشكل يترك ألف منفذ للانتهازية .

أن تشويه واغفال مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة لم يمكنهما دون شك الا يلعبا دورا جسيما في الوقت الذي غدت فيه الدول ، وقد قوت جهازها العسكري بنتيجة التنافس الاستعماري ، وحوشا حربية تزهق الملايين من الارواح لكيما تحسم وتفصل فما اذا كانت السيطرة على العالم لانجلترا أو لالمانيا ، لهذا الرأسمال المالي أو لذاك *

---

* ثم يأتي في المخطوطة :

الفصل السابع

خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين

ان الموضوع المشار اليه في عنوان هذا الفصل من السعة بحيث يمكن وينبغي أن تكرس له مجلدات . ويتأتى علينا أن نقتصر في هذا الكراس بطبيعة الحال على الدروس الرئيسية التي تعطيها هذه الخبرة والتي تخص مباشرة مهام البروليتاريا في الثورة حيال سلطة الدولة » (وعلى هذا تنقطع المخطوطة .) الناشر .

تنبيـــه الى القارىء في الطبعـــة الاولى

كتب هذا الكراس في آب وايلول (اغسطس وسبتمبر) سنة ١٩١٧ . وقد وضعت منهاج الفصل التـالي ، السابع : « خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين » . ولكن لم يتسنّ لي ان اكتب من هذا الفصل اي سطر عدا العنوان، « اعاقتني » الازمة السياسية ، عشيـة ثورة اكتوبر سنـة ١٩١٧ . ومن شأن مثل هذه « العقبة » ان تدخل السرور فعلا على قلب المرء ولكني اعتقد اني سأرجىء لزمن طويل الجزء الثاني من هذا الكراس (الذي يتناول « خبرة ثورتي سنـة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين ») ، اذ ان تطبيق « خبرة الثورة » اطيب واجدى من الكتابة عنها .

المؤلف

بتروغراد ــ ٣٠ تشرين الثاني
(نوفمبر) سنة ١٩١٧

كتب في آب ــ ايلول سنـة ١٩١٧ ؛ كتبت الفقـرة الثـالثة من الفصـل الثاني قبل ١٧ كانون الاول ١٩١٧ [ن] صـدر في بتروغراد سنة ١٩١٨ في كراس على حدة عن دار الطبع والنشر « جيزن اي زنانييه »

ملاحظـــات

١ ــ كتب لينين كتاب « **الدولة والثورة** » في آب ــ أيلـول (اغسطس ــ سبتمبر) سنة ١٩١٧ . وقد أفصح لينين عن فكرته في النصف الثاني من سنة ١٩١٦ وقال بضرورة بحث مسألة الدولة من الناحية النظرية . وفي ذلك الحين أيضا كتب مقاله « أممية الشبيبة » وانتقد فيه الموقف المعـادي للماركسية الـذي وقفه بوخارين من مسألة الدولة ووعد بكتابة مقال مسهب عن موقف الماركسية حيال الدولة. وفي رسالة مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧ وموجهة الى كولونتاي كتب لينين انه قد حضر تقريبا المواد اللازمة في مسألة موقف الماركسية حيال الدولة . وقد كتب هذه المواد بخط ناعم متلاصق في دفتر بغلاف أزرق عنونه بعنوان « الماركسية بصدد الدولة » . وقد جمع في هذا الدفتر مقتبسات من مؤلفات ماركس وانجلس وكذلك فقرات من كتب كاوتسـكي وبانيكوك وبرنشتين مرفقة بملاحظات لينين الانتقادية واستنتاجاته وتلخيصاته .

ووفقا للمنهاج المرسوم كان من المقرر أن يتضمن كتاب « الدولة والثورة » سبعة فصول ، ولكن لينين لم يكتب الفصل الاخير ، السابع ، « خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين » ولم يحفظ منه غير منهاج مفصل لهذا الفصل . وقد كتب لينين الى الناشر حول موضوع اصدار الكتاب انه « اذا ما تأخر جدا في انهاء هذا الفصل السابع ، أو في حالة ما اذا تضخم لحد كبير ، عندئذ ينبغي اصدار الفصول السـتة الاولى في كتاب حدة باعتبارها **الجزء الاول ...** »

وفي الصفحة الاولى من المخطوطة أشير الى المؤلف باسم مستعار هو « ف. ف. ايفانوفسكي » . وبهذا الاسم المستعار كان لينين يريد أصدار كتابه لكيلا تصادره الحكومة الموقتة . ولكن الكتاب لم يصدر الا في سنة ١٩١٨ . فلم تعد ثمة حاجة لهذا الاسم المستعار . وقد صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب في سنة ١٩١٩ وضمنها لينين بابا جديدا في الفصل الثاني بعنوان « وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢ » . ـ ص ١ .

٢ ـ **الفابيون** ، هم أعضاء الجمعية الفابية ، وهي منظمة اصلاحية انجليزية تأسيست سنة ١٨٨٤ . وقد أطلق عليها اسم قائد من القادة العسكريين الرومانيين في القرن الثالث قبل الميلاد هو فابيوس مكسيم الملقب كونكتاتور (« المماطل ») الذي اشتهر بخطة الانتظار وتجنب المعارك الفاصلة في الحرب ضد هنيبعل . وكان أعضاء الجمعية الفابية في معظمهم من المثقفين البرجوازيين ، من العلماء والكتاب والسياسيين (ومنهم مثلا الزوجان ويب وشو وماكدونالد) . وكانوا ينكرون ضرورة نضال البروليتاريا الطبقي والثورة الاشتراكية ويعلنون امكان الانتقال التدريجي من الرأسمالية الى الاشتراكية عن طريق الاصلاحات الطفيفة فقط . وصف لينين الفابية بأنها « اتجاه **الانتهازية المتطرفة** » . وفي سنة ١٩٠٠ ، انضمت الجمعية الفابية الى حزب العمال . و « الاشتراكية الفابية » هي ينبوع من ينابيع عقلية العماليين البريطانيين .

في سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وقف الفابيون مواقف الاشتراكية ـ الشوفينية . ـ ص٤ .

٣ ـ **الاشتراكيون ـ الثوريون** ، حزب البرجوازية الصغيرة في روسيا ، انبثق في أواخر سنة ١٩٠١ ـ أوائل سنة ١٩٠٢ بنتيجة توحيد مختلف الجماعات والحلقات الشعبية . وفي سنوات الحرب العالمية الاولى وقف الاشتراكيون ـ الثوريون بأكثريتهم مواقف الاشتراكية ـ الشوفينية .

وبعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في سنة

١٩١٧ كان الاشتراكيون ــ الثوريون مع المناشفة الدعامة الرئيسية لحكومة البرجوازيين والملاكين العقاريين الموقتة المعادية للثورة ، واشترك زعماء الحزب (أفكسينتييف وكيرنسكي وتشيرنوف) في هذه الحكومة . رفض حزب الاشتراكيين ــ الثوريين مساندة مطلب الفلاحين بشأن تصفية الملكية الاقطاعية للارض ، ونادى بصيانتها . ووجه الوزراء الاشتراكيون ــ الثوريون في الحكومة الموقتة فصائل القمع ضد الفلاحين ممن استولوا على أراضي الملاكين العقاريين الاقطاعيين .

ألف الجناح اليساري في حزب الاشتراكيين ــ الثوريين في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ حزب الاشتراكيين ــ الثوريين اليساريين المستقل .

وفي سنوات التدخل الاجنبي المسلح والحرب الاهلية قام الاشتراكيون ــ الثوريون بعمل تخريبي معاد للثورة ودعموا بنشاط المتدخلين والحرس الابيض واشتركوا في المؤامرات المعادية للثورة ونظموا أعمال الارهاب ضد رجالات الدولة السوفياتية والحزب الشيوعي . وبعد انتهاء الحرب الاهلية ، واصل الاشتراكيون ــ الثوريون نشاطهم المعادي للدولة السوفياتية داخل البلاد وفي معسكر المهاجرين البيض . ــ ص٩ .

٤ ــ **المناشفة** ، أنصار التيار البرجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية ــ الديموقراطية الروسية ، وممثلو التأثير البرجوازي في صفوف الطبقة العاملة ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي ــ الديموقراطي الروسي المنعقد في آب (اغسطس) ١٩٠٣ ، اذ وجدوا انفسهم اقلية في نهاية المؤتمر عند انتخابات الهيئات المركزية للحزب ، في حين أن الاشتراكيين ــ الديموقراطيين الثوريين وعلى رأسهم لينين ، فازوا بالاغلبية . ومن هنا كان اسما البلاشفة (من كلمة بلشنستفو وتعني الاغلبية) والمناشفة (من كلمة منشنستفو وتعني الاقلية) .

كان المناشفة يقصدون تحقيق اتفاق بين البروليتاريا والبرجوازية، ويسيرون في الطريق الانتهازي في الحركة العمالية. وبعد الثورة البرجوازية الديموقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧، اشترك المناشفة والاشتراكيون ـ الثوريون بالحكومة الموقتة، داعمين سياستها الاستعمارية، ومناضلين ضد الثورة البروليتارية، التي كانت في صعود.

بعد ثورة أكتوبر، أصبح المناشفة حزبا معاديا للثورة صراحة، ينظم المؤامرات والفتن ويشترك فيها من أجل قلب سلطة

٥ ـ **تنظيم المجتمع على أساس « الجنس »** Cens ، أو السوفييت. ـ ص٩.

العالة أو العشيرة) ـ نظام مشاعي بدائي أو أول تشكيلة اقتصادية اجتماعية في تاريخ الانسانية. كانت المشاعة العشائرية تمثل جماعة من الافراد تجمع بينهم قرابة الدم وتوحدهم صلات اجتماعية واقتصادية. مر النظام العشائري خلال تطوره بمرحلتين: نظام الامومة ونظام الابوة (النظام البطريركي أو البطريركية). انتهت البطريركية بتحول المجتمع البدائي الى مجتمع طبقي وبظهور الدولة. كانت علاقات الانتاج في النظام المشاعي البدائي تقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتوزيع المنتجات بالتساوي. وهذا ما كان يناسب أصلا المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة وطابعها في ذلك العهد. ـ ص١١.

٦ ـ **حرب الثلاثين سنة ١٦١٨ ـ ١٦٤٨** اول حرب أوروبية عامة؛ وقد نشبت نتيجة لتأزم التناقضات بين مختلف تكتلات الدول الاوروبية واتخذت شكل صراع بين البروتستانت والكاثوليك. أصبحت المانيا المسرح الرئيسي لهذا الصراع، وموضعا للنهب الحربي والمطامع الاغتصابية من جانب المشتركين في الحرب. انتهت الحرب في عام ١٦٤٨ بعقد صلح وستفالن الذي ثبت تجزؤ المانيا السياسي. ص٢٦.

٧ ـ **برنامج غوتا**، هو برنامج حزب العمال الاشتراكي الالماني؛

وقد أقره الحزب سنة ١٨٧٥ في مؤتمر غوتا عند اتحاد الحزبين الاشتراكيين الالمانيين اللذين كانا قائمين حتى ذلك التاريخ كل حزب على حدة : حزب الايزيناخيين السائرين بقيادة أوغست بيبل وولهلم ليبكنخت والمتأثرين فكريا بماركس وانجلس ، وحزب اللاسالين . وكان هذا البرنامج مصابا بداء المذهب الاختياري ، وكان برنامجا انتهازيا ، لان الايزيناخيين قد تنازلوا للاساليين في القضايا الهامة واقروا الصيغ اللاسالية . وقد انتقد ماركس في مؤلفه « نقد برنامج غوتا » وانجلس في رسالته آلى بيبل في ١٨ — ٢٨ آذار (مارس) ١٨٧٥ مشروع برنامج غوتا لاذع النقد واعتبراه خطوة كبيرة الى الوراء بالمقارنة مع برنامج ايزيناخ سنة ١٨٦٩ . — ص٢٧

٨ — في أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين عمدت الاوساط الحاكمة من البرجوازية في جملة من البلدان الى مناورة معقدة ، سعيا منها الى شق صفوف الحركة العمالية وصرف البروليتاريا عن النضال الثوري بتنازلات طفيفة : فقد اشركت بعض الزعماء الاصلاحيين من الاحزاب الاشتراكية في الحكومات البرجوازية الرجعية . ففي بريطانيا ، انتخب جون بيرنس نائبا في البرلمان عام ١٨٩٢ ، وكان بيرنس واحدا من « خونة الطبقة العاملة السافرين الذين باعوا أنفسهم للبرجوازية لقاء منصب وزاري » (لينين) . وفي فرنسا ، دخل الاشتراكي الكسندر ايتيان ميلليران في عام ١٨٩٩ في الحكومة البرجوازية برئاسة فالديك — روسو ، وساعد البرجوازية على تطبيق سياستها . وقد الحق اشتراك ميلليران في الحكومة البرجوازية الرجعية ضررا جسيما بالحركة العمالية في فرنسا . وصف لينين الميلليرانية بأنها تعني الارتداد والتحريف . وفي ايطاليا كان الاشتراكيان ليونيد بيسولاتي وايفانويه بونومي وغيرهما في مستهل القرن العشرين أكثر أنصار التعاون مع الحكومة سفورا ؛ وقد طردوا من الحزب الاشتراكي في عام ١٩١٢ .

ابان الحرب العالمية الاولى ، انتقل زعماء الاحزاب الاشتراكية

ـ الديموقراطية اليمينيون الانتهازيون في جملة من البلدان على المكشوف الى مواقف الاشتراكية ـ الشوفينية ، ودخلوا في الحكومات البرجوازية في بلدانهم ، وعملوا على نشر وتطبيق سياستها . ـ ص ٣٢ .

٩ ـ نتيجة للثورة البرجوازية الديموقراطية في روسيا في ٢٧ شباط ـ فبراير (١٢ آذار ـ مارس) ١٩١٧ ، اطيح بالاوتوقراطية (الحكم المطلق) وتشكلت الحكومة الموقتة البرجوازية . ـ ص ٣٨ .

١٠ ـ **الكاديت** ، اعضاء الحزب الديموقراطي ـ الدستوري ، الحزب الرئيسي للبرجوازية الملكية الليبيرالية في روسيا . انشىء حزب الكاديت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ ؛ وقد انتسب اليه ممثلو البرجوازية والملاكين العقاريين والمثقفون البرجوازيون. وفي سنوات الحرب العالمية الاولى دعم الكاديت بنشاط السياسة الخارجية الاغتصابية للحكومة القيصرية . في مرحلة ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية حاولوا انقاذ الملكية. وقد شغلوا وضعا قياديا في الحكومة الموقتة البرجوازية فانتهجوا ، ارضاء للاستعماريين الاميركيين والانجليز والفرنسيين ، سياسة معادية للشعب والثورة . بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، عمل الكاديت كأعداء الداء للسلطة السوفييتية واشتركوا في جميع الفتن المسلحة ضد الثورة وفي جميع حملات المتدخلين. بعد تحطيم المتدخلين والحرس الابيض ، هاجر الكاديت الى الخارج . وهناك لم يكفوا عن نشاطهم ضد الثورة وضد السلطة السوفييتية . ـ ص٣٨ .

١١ ـ « Die Neuezeit » « دي نويه زايت » (« الازمنة الحديثة ») ، مجلة نظرية للحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الالماني ؛ صدرت في شتوتغارت من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩٢٣ . وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ اشرف كاوتسكي على تحريرها ، ومن بعده كونوف . نشرت في مجلة « دي نويه زايت » للمرة الاولى بعض مؤلفات ماركس وانجلس . ساعد انجلس هيئة تحرير المجلة بنصائحه ولم يندر له ان انتقدها لما نشرته في المجلة من انحرافات

عن الماركسية . ابتداء من النصف الثاني من العقد العاشر، اي بعد وفاة انجلس ، اخذت تظهر باستمرار في المجلة مقالات للمحرفين بما فيها سلسلة مقالات برنشتين « قضايا الاشتراكية » التي دشنت هجوم المحرفين على الماركسية . وفي سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ايدت عمليا الاشتراكيين ــ الشوفينيين . ــ ص ٤٢ .

١٢ ــ المقصود هنا « النداء الثاني من المجلس العام لجمعية الشغيلة العالمية في اوروبا والولايات المتحدة » الذي كتبه ماركس في لندن بين ٦ و ٩ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٠ . ــ ص ٤٥ .

١٣ ــ **« ديلو نارودا »** (« قضية الشعب ») ، جريدة يومية ، لسان حال حزب الاشتراكيين ــ الثوريين ؛ صدرت في بتروغراد من آذار (مارس) ١٩١٧ حتى تموز (يوليو) ١٩١٨ ، مغيرة اسمها غير مرة . شغلت الجريدة موقف انصار الدفاع والتوفيق ، ودعمت الحكومة الموقتة البرجوازية . استأنفت الجريدة صدورها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ في سامارا (صدر اربعة اعداد) ، وفي آذار (مارس) ١٩١٩ في موسكو (صدر عشرة اعداد) . اغلقت الجريدة لنشاطها المعادي للثورة . ــ ص ٥٩ .

١٤ ــ **هيروستراتٍ** ، يوناني ، احرق في عام ٣٥٦ قبل الميلاد هيكل ارتميد في افسس ، وذلك لغرض وأحد هو تخليد اسمه . ــ ص ٦٥ .

١٥ ــ **الجيروندیون** ، اسم كتلة برجوازية سياسية في عهد الثورة البرجوازية الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر . كان الجيروندیون يعبرون عن مصالح البرجوازية المتعدلة فتأرجحوا بين الثورة والحركة المعادية للثورة وساروا في طريق المساومة مع الملكية . ــ ص ٦٩ .

١٦ ــ **البلانكية** ، تيار في الحركة الاشتراكية الفرنسية تراسه الثوري الكبير وأحد ممثلي الشيوعية الطوبوية الفرنسية البارزين لويس اوغوست بلانكي (١٨٠٥ ــ ١٨٨١) . واذ استعاض البلانكيون

عن نشاط الحزب الثوري بنشاط جماعة سرية من المتآمرين لم يحسبوا الحساب للظرف الواقعي الضروري لانتصار الانتفاض واهملوا الارتباط بالجماهير . ــ ص ٧٤ .

١٧ ــ **البرودونيون** ، انصار تيار معاد للعلم ومعاد للماركسية في الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، اسمي باسم المفكر الفوضوي الفرنسي برودون. انتقد برودون الملكيةالرأسمالية الكبيرة منمواقف برجوازية صغيرة ، وحلم بتخليد الملكية الخاصة الصغيرة ، واقترح تنظيم بنك « شعبي » وبنك « للمقايضة » يستطيع العمال بمساعدتهما، على حد زعمه ، الحصول على وسائل الانتاج الخاصة وان يصبحوا حرفيين ويؤمنوا تصريف منتوجاتهم بصورة « عادلة » . ان برودون لم يدرك دور البروليتاريا التاريخي ، وانكر النضال الطبقي والثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا . ومن مواقف فوضوية انكر ضرورة الدولة . وقد ناضل ماركس وانجلس بدأب وانسجام ضد محاولات البرودونيين فرض آرائهم على الاممية الاولى . وتعرضت البرودونية لنقد ماحق في مؤلف ماركس « بؤس الفلسفة » . وانتهى النضال الحاسم الذي خاضه ماركس وانجلس وانصارهما ضد البرودونية بانتصار الماركسية انتصارا تاما في صفوف الاممية الاولى . ــ ص ٧٥ .

١٨ ــ المقصود هنا مقال ماركس « اللامبالاة السياسية » ومقال انجلس « بشأن السلطة » . نشر المقالان في كانون الاول (ديسمبر) ١٨٧٣ في المجموعة الايطالية Almanecco Republicano « L. Anno 1874 » («المجموعة الجمهورية لعام ١٨٧٤») ثم نشرا بالالمانية في عام ١٩١٣ في مجلة « Die Neuezeit » (« دي نويه زايت ») . ــ ص ٧٥ .

١٩ ــ ماركس « اللامبالاة السياسية » . ــ ص ٧٦ .

٢٠ ــ انجلس « بشأن السلطة » . ــ ص ٧٧ .

٢١ ــ انجلس « بشأن السلطة » . ــ ص ٧٩ .

٢٢ ــ المقصود هنا مؤلف ماركس « بؤس الفلسفة » . ــ ص٨١ .

٢٣ ــ **برنامج ارفورت للحزب الاشتراكي ــ الديموقراطي الالماني،**

اقره مؤتمر ارفورت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٩١ . وقد كان خطوة الى الامام بالقياس الى برنامج غوتا (١٨٧٥) . بني البرنامج على أساس مذهب الماركسية القائل بحتمية هلاك أسلوب الانتاج الرأسمالي وحلول الاسلوب الاشتراكي محله . وأشير فيه الى أنه من الواجب على الطبقة العاملة أن تخوض النضال السياسي والى دور الحزب بوصفه قائد هذا النضال ، الخ .. ولكن برنامج ارفورت أيضا تضمن تنازلات خطيرة للانتهازية . وقد انتقد انجلس المشروع الاولي لبرنامج ارفورت انتقادا مفصلا في مقاله « مساهمة في انتقاد مشروع البرنامج الاشتراكي ـ الديموقراطي عام ١٨٩١ » . وكان من حيث الاساس انتقادا لانتهازية الاممية الثانية كلها . ولكن قيادة الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية أخفت انتقاد انجلس عن الجماهير الحزبية ، كما ان أهم ملاحظاته لم تؤخذ بالحسبان لدى وضع النص النهائي للبرنامج . وقد اعتبر لينين آن العيب الرئيسي في برنامج ارفورت ، أي التنازل الوجل أمام الانتهازية ، انما هو السكوت عن ديكتاتورية البروليتاريا . ـ ص٨٤ .

٢٤ ـ **القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين ،** استن في المانيا من قبل حكومة بيسمارك في سنة ١٨٧٨ بقصد مكافحة الحركة العمالية والاشتراكية . وقد منع هذا القانون جميع منظمات الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي ومنظمات العمال الجماهيرية وصحافة العمال ، وصودرت المطبوعات الاشتراكية . في عهد مفعول القانون الاستثنائي ، تعرض الاشتراكيون ـ الديموقراطيون للملاحقات وللنفي . الا أن الملاحقات وتدابير القمع لم تحطم الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الذي نظم نشاطه وفقا لظروف العمل السري ؛ فقد صدرت جريدة الحزب المركزية « سوسيال ـ ديموقراط » في الخارج وانعقدت مؤتمرات الحزب بصورة منتظمة (في سنوات ١٨٨٠ و١٨٨٣ و١٨٨٧) ، وفي المانيا انبعثت بصورة سرية وبسرعة المنظمات والجماعات الاشتراكية ـ الديموقراطية التي كانت تقودها لجنة مركزية سرية . وفي الوقت نفسه ، استفاد الحزب على نطاق واسع من الامكانيات العلنية بقصد توثيق روابطه بالجماهير . وكان

نفوذ الحزب في اتساع مستمر : فالاصوات التي كان الاشتراكيون ـ الديموقراطيون يفوزون بها أثناء انتخابات مجلس الريخستاغ قد تضاعفت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٠ الى اكثر من ثلاثة اضعاف . وقد قدم ماركس وانجلس للاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان مساعدة كبيرة . وفي سنة ١٨٩٠ ، ألغي القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين تحت ضغط حركة العمال الجماهيرية المتعاظمة . ـ ص٨٧ .

٢٥ ـ « **البرافدا** » (« الحقيقة ») ـ جريدة بلشفية سرية يومية ؛ صدر العدد الاول في بطرسبورغ في ٢٢ نيسان ـ ابريل (٥ أيار ـ مايو) ١٩١٢ .

اشرف لينين على ادارة « البرافدا » من الناحية الفكرية ، وكتب فيها يوميا تقريبا ، واعطى هيئة تحريرها التوجيهات ، وبذل جهده لكي تصدر الجريدة مفعمة بروح كفاحية ، ثورية .

وقد تركز قسم كبير من نشاط الحزب التنظيمي في هيئة تحرير « البرافدا » . ففيها كانت تجري اللقاءات مع ممثلي الخلايا الحزبية المحلية ، واليها كانت تتوافد المعلومات عن العمل الحزبي في المعامل والمصانع ، ومنها كانت تصدر التوجيهات الحزبية من قبل لجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب في بطرسبورغ .

وقد كانت « البرافدا » على الدوام عرضة للملاحقات والاضطهادات البوليسية . في ٨ (٢١) تموز (يوليو) ١٩١٤ ، منعت الجريدة .

استأنفت « البرافدا » صدورها بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية ١٩١٧ . وابتداء من ٥ (١٨) آذار (مارس) ١٩١٧ ، شرعت تصدر بوصفها اللسان الحال المركزي للجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب في بتروغراد .

انضم لينين الى هيئة تحرير « البرافدا » لدن وصوله الى بتروغراد ، وشنت « البرافدا » النضال في سبيل خطة لينين لتحويل الثورة البرجوازية الديموقراطية الى ثورة اشتراكية .

من تموز (يوليو) الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ ، اضطرت

« البرافدا » ، بسبب من ملاحقات الحكومة الموقتة المعادية للثورة الى تغيير اسمها عدة مرات ، فصدرت تحت أسم « ليستوك برافدي » ((ورقة البرافدا)) ، « بروليتاري » («البروليتاري»)، « رابوتشي » (« العامل ») ، « رابوتشي بوت » (« طريق العمال ») . بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى استعادت الجريدة اسمها السابق ابتداء من ٢٧ تشرين الأول – اكتوبر (٩ تشرين الثاني نوفمبر) ١٩١٧ . – ص٩٣ .

٢٦ – **كافينياك لويس أوجين** – جنرال فرنسي ، سياسي رجعي ، بعد ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨ وزير الحربية في الحكومة الفرنسية الموقتة ؛ من حزيران (يونيو) سنة ١٨٤٨ ترأس الديكتاتورية العسكرية ، قمع بقساوة فوق العادة انتفاضة عمال باريس في حزيران . – ص٩٥ .

٢٧ – الارقام عن المعدلات المحتملة للاجور أوردها لينين بالعملة الورقية في النصف الثاني من عام ١٩١٧ .

في سنوات الحرب العالمية الاولى ، انخفضت قيمة الروبل الورقي في روسيا انخفاضا كبيرا . – ص٩٨ .

٢٨ – **اللاساليون** ، هم انصار واتباع الاشتراكي الالماني البرجوازي الصغير لاسال ، أعضاء اتحاد العمال الالماني العام الذي تأسس في سنة ١٨٦٣ في مؤتمر جمعيات العمال بليبزيغ لمجابهة ومعارضة التقدميين البرجوازيين الذين كانوا يحاولون اخضاع الطبقة العاملة لنفوذهم . وكان لاسال أول رئيس لهذا الاتحاد ، ووضع لاسال برنامج الاتحاد وأسس تاكتيكه . أعلن الاتحاد ان النضال في سبيل حق الاقتراع العام برنامجه السياسي ، وانشاء جمعيات العمال الانتاجية ، التي تساعدها الدولة ماليا ، برنامجه الاقتصادي . أيد لاسال في نشاطه العملي مع انصاره سياسة بيسمارك الاستعمارية تكيفا منهم لزعامة بروسيا . وقد كتب انجلس في رسالة وجهها الى ماركس في ٢٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٦٥ يقول : « ان هذا موضوعيا سفالة وخيانة للحركة العمالية كلها لصالح البروسيين » . وجه ماركس وانجلس غير مرة

الانتقاد الشديد لنظرية اللاسالية وتاكتيكها ومبادئها التنظيمية باعتبارها تيارا انتهازيا في حركة العمال الالمانية . ــ ص١٠٢ .

٢٩ ــ **شيلوك** ، شخصية من مسرحية شكسبير ، « تاجر البندقية » ، مرابي قاس وعديم الحساسية ؛ طالب بلا هوادة ، حسب شروط الدين بقص ليبرة من لحم مدينه العاجز عن تسديد الدين . ــ ص١٢٢ .

٣٠ ــ **الاخوة المترهبون** ، تلامذة مدارس الدينية ؛ وقد كتب عن حياتهم المؤلف الروسي بوميالوفسكي في روايته « الاخوة المترهبون » . ــ ص١٢٣ .

٣١ ــ عقد **مؤتمر الاممية الاولى في لاهاي** من ٢ الى ٧ ايلول (سبتمبر) سنة ١٨٧٢ . وقد حضره ماركس وانجلس . بلغ عدد المندوبين للمؤتمر خمسة وستين شخصا . تضمن جدول الاعمال مسائل : ١) حقوق المجلس العام ؛ ٢) نشاط البروليتاريا السياسي، الخ .. وقد قام المؤتمر بعمله في ظرف نضال عنيف ضد اتباع باكونين . اتخذ المؤتمر قرارا بتوسيع حقوق المجلس العام . وجاء في قرار اتخذه المؤتمر قرارا بتوسيع حقوق المجلس العام . وجاء في قرار اتخذه المؤتمر في مسالة « نشاط البروليتاريا السياسي » ان من واجب البروليتاريا أن تنظم حزبها السياسي الخاص لضمان انتصار الثورة الاجتماعية وان مهمتها الكبرى تغدو الاستيلاء على السلطة السياسية . وفي هذا المؤتمر ، طرد من الاممية باكونين وغليوم . ــ ص١٣١ .

٣٢ ــ **« زاريا »** (« الفجر ») ، مجلة ماركسية سياسية علمية كانت تصدرها علنا بشتوتغارت في سنتي ١٩٠١ ــ ١٩٠٢ هيئة تحرير جريدة « الايسكرا » . لم يصدر منها غير أربعة أعداد .
انتقدت مجلة « زاريا » التحريفية العالمية والروسية ودافعت عن الاسس النظرية للماركسية . ــ ص١٣٣ .

٣٣ ــ **المقصود هنا المؤتمر العالمي الخامس للاممية الثانية** ، الذي انعقد في باريس من ٢٣ الى ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠ . في المسألة الاساسية « الظفر بالسلطة السياسية والمحالفات مع

الاحزاب البرجوازية » ، المرتبطة بدخول ميلليران في حكومة فالديك ـ روسو المعادية للثورة ، صوتت الاغلبية بالموافقة على قرار مطاطي لكاوتسكي . وقد جاء فيه قوله « ان دخول اشتراكي بمفرده في الحكومة البرجوازية لا يمكن اعتباره بداية طبيعية للظفر بالسلطة السياسية ، بل وسيلة اضطرارية ، موقتة واستثنائية ، في النضال ضد الاحوال الصعبة » . وفيما بعد ، استشهد الانتهازيون احيانا كثيرة بهذه النقطة من القرار تبريرا لتعاونهم مع البرجوازية . ـ ص١٣٣ .

٣٤ ـ **البرنشتينية** ، هي تيار في الاشتراكية ـ الديموقراطية العالمية معاد للماركسية انبثق في المانيا في أواخر القرن التاسع عشر وسمي باسم برنشتين الذي كان أشد المعبرين عن التحريفية سفورا . ـ ص١٣٥ .

٣٥ ـ ماركس « ١٨ برومير لويس بونابارت » . ص١٣٥ .

٣٦ ـ ماركس وانجلس . « مقدمة طبعة سنة ١٨٧٢ الالمانية من « بيان الحزب الشيوعي » . ـ ص١٣٦ .

٣٧ ـ ماركس « الحرب الاهلية في فرنسا » . ـ ص١٣٩ .

٣٨ ـ ماركس وانجلس « نداء اللجنة المركزية الى عصبة الشيوعيين » . ـ ص١٤٤ .

٣٩ ـ ماركس « الحرب الاهلية في فرنسا » . ـ ص١٤٧ .

٤٠ ـ المقصود هنا كتاب الزوجين س. و ب. ويب « التريديونيونية البريطانية في النظرية والتطبيق » . ـ ص١٤٧ .

٤١ ـ **«المجلة الاشتراكية الشهرية»** Sozialistische monatshefte « سوسياليستيشه موناتسخيفته ») مجلة الانتهازيين الالمان الرئيسية واحدى صحف الانتهازية العالمية . كانت تصدر في برلين من سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٣٣ . وقفت في سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) موقف الاشتراكية ـ الشوفينية . ـ ص١٥١ .

٤٢ ـ **الجوريسيون** ، انصار القائد البارز في الحركة الاشتراكية الفرنسية والعالمية ، جان جوريس . ناضل جوريس في سبيل

الديموقراطية والحريات الشعبية والسلام وضد الاضطهاد الامبريالي وحروب الفتح . ولكن جوريس وانصاره حرفوا الموضوعات الاساسية في الماركسية . فقد اعتبر الجوريسيون ان الاشتراكية لن تنتصر عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية ، بل بنتيجة « ازدهار الفكرة الديموقراطية » . وقد نادوا بالسلام الطبقي بين الظالمين والمظلومين وتبنوا الاوهام البرودونية بصدد التعاونيات، معتبرين ان تطورها في ظل الرأسمالية سيسهم في الانتقال تدريجيا الى الاشتراكية . في عام ١٩٠٢ ، الف الجوريسيون الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي وقف مواقف اصلاحية . في عام ١٩٠٥ ، اتحد هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي في فرنسا برئاسة غيد في حزب واحد هو الحزب الاشتراكي الفرنسي . انتقد لينين نظرات جوريس والجوريسيين الاصلاحية انتقادا شديدا . استثار نضال جوريس في سبيل السلام وضد خطر الحرب المتفاقم كره البرجوازية الامبريالية له . عشية الحرب الحرب العالمية الاولى ، اغتال عملاء الرجعية جوريس .

ابان الحرب العالمية الاولى ، كان الجوريسيون هم المهيمنون في قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وقد دعموا الحرب الامبريالية على المكشوف ووقفوا موقف الاشتراكية ـ الشوفينية . ـ ص١٥١ .

٤٣ ـ **الحزب الاشتراكي الايطالي** ، تأسس عام ١٨٩٢ . ومنذ تأسيسه بالذات، دار الصراع الفكري الحاد في داخله بين اتجاهين : الاتجاه الانتهازي والاتجاه الثوري ، في قضايا سياسة الحزب وتاكتيكه . في عام ١٩١٢ ، في مؤتمر ردجيو ـ اميلي ، فصل أشد الاصلاحيين سفورا ، اي انصار الحرب والتعاون مع الحكومة والبرجوازية (بونومي وبيسولاتي وغيرهما) من الحزب تحت ضغط اليساريين . ومن بداية الحرب العالمية الاولى حتى دخول ايطاليا الحرب الى جانب بلدان الائتلاف (عام ١٩١٥) ، ظهر بكل وضوح في الحزب الاشتراكي الايطالي ثلاثة اتجاهات : ١ ـ الاتجاه اليميني ، وقد ساعد البرجوازية في خوض الحرب ؛ ٢ ـ الاتجاه

الوسط ، وقد ضم أغلبية أعضاء الحزب ورفع شعار « عدم الاشتراك في الحرب وعدم التخريب » ؛ ٣ ـ الاتجاه اليساري ، وقد وقف موقفا أحزم ضد الحرب ولكنه لم يعرف كيف ينظم النضال الدائب المنسجم ضدها ؛ ولم يفهم اليساريون ضرورة تحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية ، وضرورة قطع الصلات كليا مع الاصلاحيين الذين يتعاونون مع البرجوازية . عقد الاشتراكيون الايطاليون مع الاشتراكيين السويسريين مؤتمرا في لوغانو (عام ١٩١٤) واشتركوا بنشاط في المؤتمرين الاشتراكيين العالميين في زيمرفالد (١٩١٥) وكينتال (١٩١٦) .

في أواخر ١٩١٦ ، انخرط الحزب الاشتراكي الايطالي في طريق الاشتراكية المسالمة . ـ ص١٥١ .

٤٤ ـ راجع ملاحظة رقم ٢ .

٤٥ ـ حزب العمال الانجليزي المستقل

Independent Labour Party

ـ منظمة اصلاحية أسسها قادة « التريديونيونات الجديدة » في عام ١٨٩٣ في ظروف انتعاش النضال الاضرابي واشتداد الحركة من أجل استقلال الطبقة العاملة البريطانية عن الاحزاب البرجوازية . انضم الى حزب العمال المستقل أعضاء « التريديونيونيات الجديدة » وجملة من النقابات القديمة وممثلو المثقفين والبرجوازية الصغيرة المتأثرون بالفابيين . كان الحزب برئاسة كير هاردي ورمسي ماكدونالد . شغل حزب العمال المستقل منذ ظهوره موقفا اصلاحيا برجوازيا ، وركز انتباهه على الشكل البرلماني للنضال وعلى الصفقات البرلمانية مع الحزب الليبرالي (حزب الاحرار) . وفي وصف حزب العمال المستقل ، كتب لينين يقول انه « حزب انتهازي تابع دائما بالفعل للبرجوازية » .

في بداية الحرب العالمية الاولى ، أصدر حزب العمال المستقل بيانا ضد الحرب ولكنه سرعان ما وقف مواقف الاشتراكية ـ الشوفينية . ـ ص١٥١ .

محتويات

مقدمة للطبعة الاولى ٣

مقدمة للطبعة الثانية ٥

الفصل الاول . المجتمع الطبقي والدولة . . . ٦

١ . الدولة هي نتاج التناقضات الطبقية المستعصية ٦
٢ . فصائل خاصة من رجال مسلحين ، وسجون،
والخ ١١
٣ . الدولة اداة لاستثمار الطبقة المظلومة . . . ١٥
٤ . « اضمحلال » الدولة والثورة العنيفة . . . ٢٠

الفصل الثاني . الدولة والثورة . خبرة سنوات
١٨٤٨ — ١٨٥١ . . . ٢٨
١ . عشية الثورة ٢٨
٢ . حاصل الثورة ٣٤
٣ . وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢ ٤٢

الفصل الثالث. الدولة والثورة. خبرة كومونة باريس
سنة ١٨٧١ . تحليل ماركس ٤٥
١ . بم تتلخص البطولة في محاولة الكومونيين ؟ . ٤٥

٢ . بم يستعاض عن آلة الدولة المحطمة ؟ . . ٥٠
٣ . الغـاء البرلمانية ٥٦
٤ . تنظيم وحـدة الامة ٦٤
٥ . القضاء على الطفيلي ، على الدولة . . . ٦٨

الفصل الرابع. تتمة . شروح اضافية لانجلس . . ٧١

١ . « مسألة المساكن » ٧٢
٢ . جدال مع الفوضويين ٧٥
٣ . رسالة الى بيبل ٨٠
٤ . انتقاد مشروع برنامج ارفورت ٨٤
٥ . مقدمة سنة ١٨٩١ لمؤلف ماركس « الحرب الاهلية » . ٩٤
٦ . انجلس ومسألة تجاوز الديموقراطية . . ١٠٢

الفصل الخامس. الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة ١٠٥

١ . وضع ماركس للمسألـة ١٠٦
٢ . الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية . . ١٠٩
٣ . الطور الاول من المجتمع الشيوعي . . . ١١٦
٤ . الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي . . . ١٢٠

الفصل السادس. ابتذال الانتهازيين للماركسية . . ١٣٠

١ ـ جدال بليخانوف مع الفوضويين . . . ١٣١
٢ . جدال كاوتسكي مع الانتهـازيين . . . ١٣٢
٣ . جدال كاوتسكي مع بانيكوك ١٤١
تنبيه الى القارىء في الطبعة الاولى ١٥٣
ملاحظـات ١٥٤

من دار النشر

تمت ترجمة مؤلف ف. ا. لينين « الدولة والثورة » نقلا عن المجلد ٣٣ من الطبعة الروسية الخامسة لمؤلفات لينين التي اعدها معهد الماركسية ـ اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي .

الى القراء

ان ادارة التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١

موسكو ـ الاتحاد السوفييتي

В. И. ЛЕНИН

ГОСУДАРСТВО И РЕВОЛЮЦИЯ

На арабском языке